ملفخاص: غور الأردن ومخاطر ضمّه إلى إسرائيل

صفد (۵) ــــة

الاسرائيلي 🎬 

الثلاثاء ٢٠١٩/١١/٢٦ الموافق ٢٩ ربيع الأول ١٤٤١ هـ العدد ٤٤٠ السنة السابعة عشرة



ملحق نصف شهري يصدر عن



**○ الركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية** MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البدايـة

نتنياهو، إسرائيل والمستوطنات!

١- لعل أول ســـؤال يتبادر إلى الأذهان مع إعلان المستشـــار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت تقديم لوائح اتهام ضد رئيس

الحكومة بنيامين نتنياهو بشبهة ارتكاب مخالفات فساد، هو: هل بتنا نشهد الآن بداية نهاية عهد نتنياهو المستمر منذ أكثر من عقد؟

الأول، مســـار الحراك داخل حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو، وفيما

إذا كان من شــأنه أن يسفر عن إطاحته. وهو مسار ما زال يحيطه الكثير

الثانــي، المســار القانوني وفيمــا إذا كان ينطوي فعــلاً على إمكان

فــي واقع الأمر، ليــس ثمة نص قانونــي أو ســابقة قضائية تتعلق

بإلزامية تقديم رئيس الحكومة في إسرائيل استقالته في حال تقديم

لوائــح اتهام جنائية ضــده، كما أنه ليس ثمة نص قانوني أو ســابقة

قضائيــة تلزمه بتقديم اســتقالته قبل انتهاء الإجــراءات القضائية

بحقه. ومعنى هذا أن رئيس الحكومة يستطيع، قانونياً، مواصلة إشغال

منصبــه الرفيع هذا حتى بعــد تقديم لوائح اتهــام جنائية ضده، بل

وحتى خلال كل الفترة التي تســتغرقها مداولات المحكمة وجلساتها

للنظر في هذه اللوائح، والتي قد تطول كثيراً جداً (بضعة أعوام). وليس

ثمة جهة أو شخص في إســرائيل مخول صلاحية قانونية لعزل رئيس

ويحدد «قانون أســاس: الحكومة» حالتيـــن ينبغي فيهما إنهاء ولاية

رئيس حكومة في إســرائيل في أعقاب مخالفة جنائية، وكلتا الحالتين

بعد صــدور قرار حكــم قضائي بإدانتــه جنائياً: الأولى، قــرار يتخذه

الكنيســت بأغلبية أعضائه بعد أن تكون محكمــة أولى قد قررت إدانة

رئيس الحكومـــة بمخالفة جنائية فيها وصمة عار؛ والثانية، بعد صدور

قرار حكــم قضائي نهائــي ومطلق (بعد اســتنفاد جميــع إمكانيات

الاســتئناف) يتضمن إدانة رئيس الحكومة بارتــكاب مخالفة جنائية.

ومن الواضــح، الآن، أن إصرار نتنياهو على عدم الاســتقالة من منصب

رئيس الحكومة، اســتنادا إلى القانون الذي لا يلزمه بذلك، ســوف يجر

عدداً من طلبات الالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية التي لا يمكن

التكهن بالمنحى الذي ســتختاره في معالجة هذه الإشكالية وبالحلول

بنــاء على ذلك ليــس مبالغة القــول إن تنفيذ المستشــار القانوني

للحكومة قراره بشــأن تقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو لن يكون بالأمر

الســهل أو الســريع، بل قد يتأجل لفترة زمنية طويلـــة، أو طويلة جداً

حتى، إذا ما اختار نتنياهو خوض حربه الشــخصية الضروس ضده، وهو

ما تشير كل الدلائل إلى أنه سيكون خياره على الأغلب [ويمكن مطالعة

كل هذه الإشــكاليات وغيرها في التغطية الخاصة التي خصصناها في

٢- اختار بعــض المحللين الإســرائيليين أن يتعامل مــع إعلان وزير

الخارجية الأميركي مايك بومبيو أخيراً بأن المستوطنات الإسرائيلية في

الأراضي الفلسـطينية المحتلة منــذ ١٩٦٧ قانونية ولا تنتهك القانون

الدولي، بمزيج من التحذير والاســتخفاف. ونبع هذا الاستخفاف أساساً

من تحجيم تداعيات الإعلان، ومن حصــر قراءة مداليله ضمن زاوية أنه

جاء ليخدم كلاً من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الغارق

في أزمتيه السياسـية والشـخصية، والرئيس الأميركي دونالد ترامب

الــذي يواجه هــو أيضاً أزمة شــخصية على أعتاب انتخابات الرئاســة

الأميركية، ناهيك عن أن الإعلان نفســه لا يحتوي على شـــيء يمكن أن

يغيّر الوضــع القانوني للأراضي المحتلة عمليـــاً، أو أن يزحزح المقاربة

أمَّا التحذير فكان من مغبة ما قد يترتب على هذا الإعلان من أضرار

تمس احتمالات التوصل إلى تسـوية سياسية، فضلاً عن الأذى الذي قد

نتنياهــو والحزب الديمقراطــي، وفي حال فوز مرشــح ديمقراطي في انتخابات الرئاســة وبقي نتنياهو رئيساً للحكومة الإسرائيلية ستكون العلاقة بين الإثنين في مشكلة. وفي هذا السياق أشير إلى أن الخلاف بين إســرائيل والحــزب الديمقراطي بدأ حينما أثــار الرئيس الأميركي

السـابق باراك أوبامــا في الأســابيع الأخيرة من ولايتــه غضب رئيس الحكومة الإســرائيلية في إثر ســماحه بصدور قــرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤، الذي يعتبر المســتوطنات الإســرائيلية انتهاكاً صارخاً للقانون

الدولي، حيث أوعـــز إلى المندوب الأميركي فـــي المجلس بالامتناع عن

التصويت. وزادت حدّة الخلافات بين الجانبين في الآونة الأخيرة بعد أن

منعت إسرائيل سيناتورتين من الحزب الديمقراطي هما رشيدة طليب

وإلهان عمر من الدخول إلى إسرائيل قبل عدة أشهر، وبعد أن تعهّد من يعتبر أقوى مرشــح ديمقراطي للرئاسة الأميركية بيرني ساندرز مؤخرأ

برهن المساعدات العسكرية التـي تقدمها الولايــات المتحدة إلى

ومـع ذلك لا بُد مـن التنويه بأن ردات الفعل الإسـرائيلية على إعلان

بومبيو برهنت على وجود إجماع واســع على المستوطنات أو بالأقل على

شــرعيتها في إســرائيل، وانفرد حزب «المعســكر الديمقراطي» فقط

بالخــروج ضد الإعلان وإبداء موقف صريح فحواه أن المســتوطنات عائق

أمام السلام، في حين أن حزب العمل حذر فقط من هذه الخطوة لكونها

تشــكل خطراً على إســرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، أما الأحزاب

الأخرى والتي تشــكّل أغلب أعضاء الكنيســت من تحالف «أزرق أبيض»

وحتى أحزاب اليمين، فقد باركت هذا الإعلان واعتبرته يخدم مصالح

وقبـل إعلان بومبيـو برز هـذا الإجماع من خـلال الحديث المتسـع

إسرائيل بتغيير سياستها في قطاع غزة.

يلحق بالعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة في المستقبل. ووفقـــاً للمحذرين، فهذا الإعلان الأميركي يعمّـــق الخلاف القائم بين

الأوروبية إزاء المستوطنات قيد أنملة، أو أن يمنع التنديد بإسرائيل.

التي يمكن أن تتوصل إلى طرحها على المتنازعين.

هذا العدد لهذه المسألة، ص ٢ و٣].

إن الجواب عن هذا السؤال يمكن أن يتضح من خلال مسارين:

بقلم: أنطوان شلحت

من اللغط والغموض.

إطاحته عاجلاً أم آجلاً.

الحكومة عن منصبه.

# مندلبليت سيبت قريباً في إمكانية استمرار نتنياهو بتولي رئاسة الحكومة الانتقالية بعد تقديم لوائح اتهام ضده!

\*غدعون ساعر يتحدى قيادة نتنياهو لحزب الليكود! \* المحكمة العليا رفضت طلب التماس لإصدار قرار يلزم نتنياهو بالاستقالة الفورية من منصبه أو بإعلان أنه يتعذّر عليه القيام بمهماتــه\* طالع ص٢ و٣\*

> رحب عضو الكنيســت من حزب الليكود غدعون ساعر بقرار رئيـس الحكومــة المنتهيــة ولايتــه بنيامين نتنياهو إجـراء الانتخابات التمهيديـــة لحزب الليكود في الأسابيع المقبلة، لكنه دعا مرة أخرى إلى إجراء هذه الانتخابات قبــل نهاية مهلة الـ ٢١ يومـــأ التي منحها الرئيس الإسرائيلي للكنيست لتشكيل حكومة.

وقال ساعر للإذاعة الرسمية الإسرائيلية أمس الاثنين إنــه في حــال نجاحه بهـــذه الانتخابــات التمهيدية، فيمكنه تشــكيل حكومة في الكنيست الحالي وتوحيد

وأضاف ســاعر «توجد لنتنياهو حقوق هائلة، لأنه قاد منع تدهور الدولة في مسار أوسلو. ولهذا السبب دعمته حتى بعد حصولنا على ١٢ مقعداً (في انتخابات ٢٠٠٦)، ودعمته في عدد لا نهائي من الجولات الانتخابية، ولكن اليوم هو محظور سياســياً، لا يستطيع تشكيل حكومة، وللأسـف لن يتمكن من تشكيل حكومة حتى لو أجريت انتخابات ثالثة ورابعة، ويجب عليه أن يستخلص العبر من فشله وألا يجرّ الدولة إلى معركة انتخابية جديدة». وكان نتنياهــو أعلن أول أمس الأحــد أنه موافق على إجــراء انتخابات داخلية لرئاســة الحزب في وقت بدأت تلوح بوادر صراع على حقه في مواصلة تزعم الحزب بعد أن قرر المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت يوم الخميس الماضي تقديم لوائح اتهام ضده بتلقي الرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال في ٣ قضايا فساد.

في الليكود على رئاســة الحزب خلال الأســابيع الستة المقبلة، وذلك بعد انتهاء فترة الـ٢١ يوماً التي مُنحت للكنيســت للإجماع على أحــد أعضاء الكنيســت الذي يمكن نقل تفويض تأليف حكومة جديدة إليه في محاولة أخيرة لمنع انتخابات ثالثة خلال أقل من عام. وجاء إعلان نتنياهو بعدأن توجه ساعر بطلب إلى رئيــس مركز الليكــود عضو الكنيســت حاييم كاتس حثه فيه على التحرّك لعقد جلسـة لمركز الحزب في ُقرب فرصة ممكنة من أجــل إجراء انتخابات تمه لاختيار رئيس لليكود قبل انقضاء المهلة الممنوحة للكنيســت لمحاولة تأليف حكومة. وقال ساعر إن بوسع إجراء كهذا تجنيب البلاد الانزلاق إلى انتخابات برلمانية ثالثــة لا لزوم لها، وأكد أنه بما أنه يمكن تأليف حكومة في الكنيســت الحالي فإنه يتوجب الخــروج من الأزمة

وبموازاة ذلك أعلن أنه تقرّر إجراء الانتخابات الداخلية

السياسية التي تسود إسرائيل منذ نحو عام. وساعر هو أول عضو كنيست في الليكود يتحدى قيادة نتنياهو لحزب الليكود منذ إعلان مندلبليت نيته تقديم لوائح اتهام ضد رئيس الحكومة.

وشــن ســاعر هجوماً على رئيس الحكومة على خلفية التصريحــات التي أدلى بها هـــذا الأخير ووصف فيها تقديـــم لوائح الاتهـــام ضـــده بأنها محاولـــة انقلاب ســلطويـة. وأكد ســاعر أن نتنياهو لن ينجح في تأليف حكومة خلال الأيـــام الـ٢١ المقبلة ولذا يجب التوجه إلى انتخابات داخلية ســريعة لحزب الليكود، وأشار إلى أنه

الشخص القادر على تزعم الحزب في هذه الفترة وعلى

وتعقيبــاً على ذلك قال حـــزب الليكود في بيان صادر

عنه إنه من المؤسف أنه في الوقت الذي يسعى رئيس

عن آخر مظاهر

إعادة كتابة تاريخ

اليهود الشرقيين!

الحكومة نتنياهــو للحفاظ على أمن إســرائيل في كل الجبهات ويســعى للحفاظ على حكــم الليكود، يظهر ساعر كعادته انعدام ولاء وأقصى قدر من التخريب. من ناحية أخرى رفضت المحكمة الإســرائيلية العليا مساء أول أمـس التماســا قدمته «الحركــة مــن أجل جودة الحكم في إســرائيل» وطالبت فيـــه بإصدار قرار يلزم نتنياهو بالاستقالة الفورية من منصبه أو بإعلان أنه يتعذّر عليه القيـــام بمهماته. وقالت المحكمة إنه لا يمكنها إصــدار قرار كهذا قبل اســتنفاد الإجراءات القضائية ضد رئيس الحكومة.

ومــن المتوقع أن يبت المستشــار القانوني للحكومة هذا الأسـبوع في إمكانيــة اســتمرار نتنياهو بتولي رئاســـة الحكومة الانتقالية، بعد تقديم لوائح الاتهام ضده. ويبدو أنه ســيقرر أن نتنياهو سيكون قادراً على شــغل المنصب على الرغم من لوائح الاتهام. ومع ذلك فإن المستشار القانوني لا ينوي حالياً البت فيما إذا كان بإمكان الرئيس الإســرائيلي تكليــف نتنياهو بمهمة تشــكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة في ظل تقديم لوائــح اتهــام ضد الأخيــر، ذلك أن تكليفه بتشــكيل الحكومة في هذه المرحلة لا يزال صعب المنال.

ولا يمنع القانون الإسرائيلي أن يستمر رئيس الحكومة في منصبه إذا قُدّمت ضــده لائحة اتهام، ولكنه يُجبره على الاســـتقالة، إذا أدين في المحكمـــة. ولكن القانون يُرغم الــوزراء على تقديم الاســتقالة مــن مناصبهم، إذا قُدّمت لائحة اتهام ضدهم. وتوجهت أكبر كُتل الكنيســت البرلمانية «أزرق أبيض» مؤخراً إلى نتنياهو والمستشـــار القانوني للحكومة لكي يستقيل نتنياهو من مناصبه الوزارية بعد تقديم لوائح اتهام ضده.

يذكـــر أن المستشـــار القانوني للحكومة أعلن مســـاء م الخميس الفائت أنه قــرر تقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو بشبهات تلقي رشوة والاحتيال وخيانة الأمانة فــي ٣ قضايا فســاد معروفة بأســماء «الملــف ١٠٠٠» و»الملــف ٢٠٠٠» والملف ٤٠٠٠». وهذه هي أول مرة يتم فيها الإعلان عــن تقديم رئيس حكومة في إســرائيل يمارس مهمات منصبه إلى المحاكمة في قضايا فساد. ووصف نتنياهو قرار المستشار القانوني بأنه انقلاب سلطوي. وحمل بشدة على سلطات تطبيق القانون وقال إن ســير التحقيقات ضده كان ملوّثاً ومثيراً للتساؤلات. وطالب بإجراء تحقيق مع المحققين الذين عملوا في هذا الملفات، وأكد عزمه على مواصلة قيادة الدولة. وفور إعلان مندلبليت قراره هذا توالت ردات الفعل في

الحلبة السياسية الإسرائيلية. ودعا رئيس تحالف «أزرق أبيض» عضو الكنيست بني غانتس الليكــود إلى الانضمام إلى حكومة برئاســته.

واقتــرح أن يتولى هــو منصب رئاســة الحكومة لمدة

ما تمت تبرئته.

الكنيست نيتسان هوروفيتس إن على نتنياهو ألا يحكــم لحظة أخــرى. وأكد أنــه لأول مرة في تاريخ إسرائيل يتمسك رئيس حكومة بكرسيه تحت وطأة لوائح اتهام قاسية.

واكتفـــى رئيـــس حـــزب «إســرائيل بيتنـــا» عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان بالقول إنه يجب استنفاد

يعتقــدون أن نتنياهو لا يمكنه الاســتمرار في تولــي مهمات منصبــه في حين قـــال ٣٥٪ إن بإمكانه الاستمرار في ذلك.

في إثر إعلان المستشـار القانوني المذكور، في



الحبل يضيق حول عنق نتنياهو.

عامين وبعد ذلك سيخلفه بنيامين نتنياهو إذا

ودعا رئيس تحالف حزبي العمل و»جيشر» عضو الكنيست عمير بيرتس نتنياهو إلى الاستقالة من منصبه في رئاسة الحكومة فوراً. وقال رئيــس «المعســكر الديمقراطي» عضو

جميع الإجراءات القضائية بحق رئيس الحكومة. من ناحيــة أخرى أظهر اســتطلاع للرأى العام أجرته قناة التلفزة الإســرائيلية ١٣ غداة إعلان مندلبليت المذكور، أن ٥٦٪ من الإسرائيليين

وقال ٢٠٪ من المشــتركين في الاســتطلاع إن ثقتهم بأجهزة تطبيــق القانون والنظام زادت

٤٧٪ إنها بقيت كما كانت عليه.

ووفقأ للاســتطلاع تحصل قائمة حزب الليكود برئاسة نتنياهو على ٣٣ مقعداً، وقائمة تحالف «أزرق أبيــض» برئاســة عضــو الكنيسـت بني غانتس على ٣٦ مقعداً، وقائمة تحالف «اليمين الجديد» برئاسة أييلت شاكيد على ٦ مقاعد.

وتحصل كل من قائمة حزب شــاس الحريدي، وقائمـــة الحزب الحريدي يهـــدوت هتوراه على ٦ مقاعـــد، وكل مــن قائمة التحالــف بين حزبي العمـــل و»جيشـــر»، وقائمة تحالف «المعســكر الديمقراطي» بين حزبي ميرتس والسرائيل ديمقراطية»، وقائمــة اتحاد أحزاب اليمين على

حين قال ٢٦٪ منهم إن ثقتهم انخفضت، وقال

وأظهر الاستطلاع أنه في حال إجراء الانتخابات العامة للكنيسـت الآن سيحصل معسكر أحزاب اليمين على ٤٣ مقعداً، ومعسكر أحزاب الوسط-اليســـار علـــى ٤٤ مقعداً، ويحصل حزبـــا اليهود الحريديم على ١٢ مقعداً، ويحصل حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة عضو الكنيسـت أفيغدور ليبرمان على ٨ مقاعد، وتحصل القائمة المشــتركة على

# نتنياهو وبينيت: إسرائيل ستعمل ضد السياسة العدوانية التي تتبعها إيران بجميع الوسائل!

أكــد كل من رئيس الحكومة الإســرائيلية بنياميـــن نتنياهو ووزير

وقال نتنياهو خلال جولة قام بها أول أمس الأحد في هضبة الجولان برفقــة بينيــت إن إيران تخطط لمزيــد من الهجمات وشــدّد على أن إسرائيل ستواصل خططها لإحباط هذا العدوان.

وأضاف نتنياهو أن إسرائيل ستعمل على إحباط محاولة إيران لتحويـــل العراق واليمن إلـــى قواعد لإطلاق الصواريـــخ والقذائف في اتجاه الأراضي الإســرائيلية، مؤكداً ما قاله قائد القوات الأميركية في الشـرق الأوســط كيث ماكنزي أخيراً أن إيران تخطط لشن هجوم كبير آخر في منطقة الشرق الأوسط، وأنها تحاول استفزاز الولايات المتح*د*ة وجرها حتى ترد عليها عسكرياً.

وقال وزير الدفاع بينيت إن الجيش الإســرائيلي قام الأسبوع الفائت بمــا ينبغــي القيام به ضد الإيرانيين في ســورية ووجه لهم رســالة فحواها أنه ليس لديهم ما يبحثون عنه هنا وأن الجيش الإســرائيلي

وشــارك بينيت أمس الاثنين في مراســم إحياء الذكرى السنوية الـ ٦٣ للجنود الإســرائيليين الذين قتلوا في حرب ١٩٥٦ والتي أقيمت في

وألقى بينيت خطابــاً قال فيه إنه من الواضح لأعداء إســرائيل أنها ســـترد على أي محاولة لمنعها من العيش، ومــن الواضح لهم أن الرد الإسرائيلي سيكون دقيقا للغاية ومؤلماً جداً.

إشارة إلى سورية ولبنان. واتهــم ريفلين حركتــي الجهاد الإســلامي وحماس وأتبــاع إيران

الدفاع الإســرائيلي نفتالي بينيت أن إسرائيل ستعمل ضد السياسة العدوانية التي تتبعها إيران بجميع الوسائل التي بحيازتها.

سيواجههم بكل قوة وحزم.

القدس، بحضور الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين.

وأضــاف أن هـــذه التصريحــات يوجهها ليس فقــط لأولئك الذين يقاتلون في الجبهة الجنوبية (قطاع غزة) ولكن أيضا في الشمال»، في



نتنياهو وبينيت في الجولان المحتل.

بمحاولة جرّ إســرائيل إلى دائرة دموية مســتمرة والتسبب ببث الرعب والقلق بين سكانها.

وشهد الأسبوعان الأخيران تصاعد التوتر بين إسرائيل وإيران ولا سيما في الأراضي السورية.

والمتعالي عن ضم منطقة غــور الأردن، والذي بدا لأول وهلة، في أوائل أيلول الماضي، بأنه مجرد بالون مناورة انتخابية أطلقه بنيامين نتنياهو عشـية الانتخابات للكنيست الـ ٢٢، التي جرت يوم السابع عشر من ذلك الشهر، وسرعان ما أصبح «مشــروعاً سياسياً» إسرائيلياً يتسع ويتعالى الحديث عنه والنقاش حوله والتأكيد على «ضرورة تطبيقه وإخراجه إلى حيز التنفيذ»، الآن وفي أسـرع وقت ممكن، وإلاّ فسـيكون الأمر بمثابة «إهدار فرصة تاريخية» و»إخفاق خطير» في استثمار التغيير التاريخي الذي حصل في الموقف الأميركي من المســتوطنات الإسرائيلية [طالع الملف الخاص، ص ٥].



## نتنياهو يتحدى ساعر ويقر انتخابات جديدة لرئاسة الليكود

٭في حسابات نتنياهو أن ٨٠٪ من المنتسبين لليكود يؤيدونه ٭حراك برلماني للبحث عن تاريخ مريح للأحزاب للانتخابات الثالثة ∗نقاشات داخل أروقة الكنيست حول مسارات محتملة لاختصار الوقت حتى تعيين موعد انتخابات ثالثة \*فرص تشكيل حكومة في الدقيقة الـ ٩٠ تقلصت إلى أقصى حد \*ليبرمان قد يمنح نتنياهو شبكة أمان بحصانة برلمانية ولكن بعد الانتخابات\*

> قرر رئيــس حزب الليكــود، رئيس الحكومــة الانتقالية بنيامين نتنياهو، تحدي منافسه الأبرز في الحزب، غدعون ســاعر، وإجراء انتخابات لرئاسة الحزب فقط خلال الأسابيع الســتة المقبلة، بعد أن كان ســاعر طالب بإجراء انتخابات في غضون أقل من أسـبوعين من الآن، وجاهر بتحفظه من استمرار نتنياهو في منصبه وهو متهم بالفساد.

وفي المقابل، يدور حراك برلماني هادئ في محاولة لاختصار الوقت، والبحث عن وقت مريح لانتخابات ثالثة في غضون عام، والتي باتت كما لو أنه لا مفر منها حتى الآن. وجاء قــرار نتنياهــو مفاجئا للكثير من الأوســاط، التي توقعت أن يرفض نتنياهو اجراء انتخابات، خاصة وأن المصادر من حوله كانت قد أطلقت شارات تحذير بأن أي انتخابات لرئاســة الحزب ســترافقها انتخابات لقائمة مرشحي الليكود للانتخابات البرلمانية. وهذا تحذير موجه لمــن بات يحمل لقب «المتمرد» فــي صفوف الليكود، أمام حالــة التأييد المعلن أو الصمت فــي الليكود حيال توجيه لوائح اتهام بالفساد لزعيمهم بنيامين نتنياهو، الذي أطبــق ســيطرته المطلقة على الحزب، في الســنوات الـ ١٤ الأخيرة، حتى باتت مســألة منافســته والتغلب عليه في قيادة الحزب شبه مستحيلة.

واتفق نتنياهو مع رئيس مركز حزب الليكود، الوزير الســابق حاييم كاتس، المتهم هو أيضا بالفساد، على أن تجري الانتخابات لرئاسة الليكود في غضون ٦ أسابيع، وعلى أن تكون لرئاسة الحزب فقط، وليس لقائمة المرشحين.

وحسـب التقديرات، فإن نتنياهو قرر الانتخابات لرئاسة الليكــود فقط، ويشــارك فيها حوالي ١٠٠ ألف منتســب للحزب، وعدم اجــراء انتخابات لقائمة الحــزب للانتخابات البرلمانية المقبلة في حال جــرت، وهذا كي لا يثير قلاقل ومنافســات واســعة في قيادة الحزب، قد يســتفيد منها منافسه المعلن حتى الآن، غدعون ساعر، ويبدأ في تشكيل معســكر جدي في الليكــود؛ خاصــة وأن انتخابات كهذه ستقلق الكثيرين من أعضاء الكنيست من الليكود، الذين دخلوا إلى الكنيسـت لأول مرة في انتخابات نيســان، ولم يزاولوا أي نشاط برلماني جدي، وقد يجدون أنفسهم خارج

ويتوقع نتنياهو، حسب مصادر في الليكود، أن يحصل على ٨٠٪ من أصوات منتسبي الليكود، وهذه النسبة التي ســعى لها نتنياهو دائمــا في الســنوات الماضية، إلا أن أقصى ما وصل اليه كان ٧٧٪، حين كان منافسه المتطرف موشــيه فيغلين، بينما الآن يجري الحديث عن شــخصية

وقد تنضم للمنافســة شخصيات أخرى في الليكود، على الأقل النائب آفي ديختر، رئيس جهاز «الشــاباك» الأسبق، الذي قــال إنه في حال جرت انتخابات فإنه ســينافس هو أيضًا، رغم أن فرصه هي الأضعف. وليبس واضحا ما إذا سيلحق بركب المنافســة الوزير يسرائيل كاتس، والنائب نير بــركات، اللذان أعلنا أنهما سينافســـان على رئاســـة

الليكود بعد تنحي نتنياهو. ورفع ساعر ســقف انتقاداته لنتنياهو، فقد قال للإذاعة العامة أمس (الاثنين) إن نتنياهو ليس بمقدوره أن يشكل حكومة بعد انتخابات ثالثة ولا حتى رابعة أو خامسة، داعيا إياه للتنحي، وتوقع انضمام شــخصيات أخرى في الليكود إلــى جانبه مع تقــدم موعــد الانتخابات لرئاســة الحزب. واشتكى سـاعر في المقابلة من أنه يتعرض هو وعائلته، وبالأســاس زوجته الصحافية غيئولا إيفــن إلى تهجمات كلامية في شـبكات التواصــل، وصلت إلى حــد التهديد

كما هاجم سـاعر النائــب نير بركات، الذي كان رئيســا لبلدية القدس، والذي انتقده لإعلانه منافسة نتنياهو على

أن فرص تشـكيل حكومة في الدقيقــة الـ ٩٠ تقلصت إلى

أمــا نتنياهو، الذي قــاد حملة إعلامية فــي العام ٢٠٠٨ تطالب أولمرت بالاستقالة خلال التحقيق معه، فإنه يرفض الاستقالة، لا بل اتهم النيابة والمستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، بأنهم يخططون للانقلاب على حكمه وحكم اليمين.

كذلك يستغل نتنياهو، إلى أقصى الحدود، حالة الفراغ

رئاســـة الحزب. وقال ســاعر إن بركات جاء إلى الليكود من حزب «كديما» المنحل، وفي الماضي أيد اتفاقيات أوســلو، ولاحقا أيد اخلاء مستوطنات قطاع غزة. مــن ناحية أخــرى، تدور نقاشــات في أروقة الكنيســت حول الســبل القانونية التي تســمح للكنيســت باختصار المــدة نحو انتخابات ثالثة، التــي يبدو أنه لا مفر منها، إذ

أقصى الحدود، بعد توجيه لوائح اتهام لبنيامين نتنياهو بمستوى ستقصيه عن السياسة كليا في حال أدين بها. ولأول مرّة منذ ٧١ عاما يواجه الكنيســت حالة تعقيدات كهــذه، بحيث أن رئيس الحكومة، ولو أنها انتقالية، يبقى في منصبه رغم توجيه لوائح اتهام ضده، مستغلا القانون الــذي يعفيه من الاســتقالة. ففي الماضي اضطر رئيســا حكومة للاســـتقالة من منصبيهما بســبب قضايا فســـاد، وكانت المــرّة الأولى في العام ١٩٧٧، حينما أعلن إســحاق رابين استقالته من رئاســة الحكومة، في اليوم التالي من كشـف صحيفة «معاريـف» عن أن زوجة رابيــن، ليئا، لها حساب بنكي دولاري في نيويورك، ورصيده ١٥٠٠ دولار، من دون أن تبلغ عنه الســلطات. والمرّة الثانية كانت في أيلول ٢٠٠٨، حينما قرر رئيس الحكومة إيهود أولمرت الاستقالة، بعــد أن أعلن المستشـــار القانوني للحكومة أنه مشــتبه بالفساد، إذ أن أولمرت لم ينتظر حتى جلسة الاستماع المتاحــة لمحاميه أمام المستشــار القانوني، في ســعي لإلغاء القرار بل قرر التنحي فورا، ولاحقا برأته المحكمة من تلك القضية، إلا أنها أدانته في قضية فساد أخرى ظهرت بعد استقالته من منصبه.

البرلمانية، ليسـحب وقتا إضافيا في الحكم، إذ أن القانون يمنحيه فرصة طلب الحصانة البرلمانيية ومنع محاكمته مــن لجنة الكنيســت، إلا أن هــذه اللجنة لم تقم، بســبب



عدم تشكيل حكومة، نظراً إلى أن تركيبتها ستأخذ بعين الاعتبــار الائتلاف والمعارضة. وطالما لــم تقم اللجنة فإن الطلب يبقى معلقا، وبالتالي فإن النيابـــة ليس بإمكانها تقديم لوائح الاتهام إلى المحكمة. ما يعني في حال إجراء انتخابات برلمانية أن تشكيل اللجنة قد يحتاج من ٥ إلى ٦ أشهر من الآن.

وحسب التقديرات، ووفق موازين القوى البرلمانية القائمــة اليوم، فــإن لنتنياهو أغلبيــة لحصانة كهذه، يضمنها له أفيغدور ليبرمان، وحزبه «يسرائيل بيتينو»، وهذا سيكون أشبه بتسديد حساب لنتنياهو، الذي منح ليبرمان في العام ٢٠١٣ شـبكة أمان خلال محاكمته بقضية فساد، واحتفظ به بحقيبة الخارجية. كذلك فإن ليبرمان الذي تورط بقضايا فساد متشعبة، ونجح بالإفلات منها قبل ٦ سنوات، لا يأخذ قضايا نتنياهو في حساباته السياســية، وكذا تفعل باقي أحزاب اليمين الاستيطاني المتحالفة مع الليكود. وفي الماضي كان حزبان أعلنا

وجهت لــه لائحة اتهام، حزب «كلنا» برئاســة موشــيه كحلون، وكان له في انتخابات ٢٠١٥ كتلة من ١٠ مقاعد، هبطت في نيســـان الماضي إلى ٤ مقاعد، وانصهر «كلنا» فــي حزب الليكود فــي انتخابات أيلــول. والحزب الثاني «اليميـــن الجديـــد» بزعامـــة نفتالي بينيـــت، ولم يصدر عنهما أي رد فعل منذ توجيه لوائح اتهام لنتنياهو يوم

ورغم هذا، فإن الســـؤال القانونـــي المطروح حالياً هو: إذا كان القانون يعفي رئيس الحكومة من الاســـتقالة في حال وجهت له لوائح اتهام، فهل يكون مسموحا تكليف شخص بتشكيل الحكومة وهو يواجه لائحة اتهام؟.

الخميس الماضي.

ومن المفترض أن يعلن المستشار القانوني للحكومة عن موقفه في هذا الشأن هذا الأسبوع.

وأيا تكن إجابته، فإن الأمر سـينتقل الى المحكمة العليا

### فترة الأيام الـ ٢١

وما يجري بحثه في أروقة الكنيســت حاليا هو ما إذا يسمح القانون لكل الكتل، أو لغالبيتها العظمى، إبلاغ رئيس الدولة بعــدم وجود أغلبية ٦١ نائبا ترشــح رئيس حكومة، وهذا قبل انتهاء الأيام الـ ٢١ التي منحها رئيس الدولة بموجب القانون لأعضاء الكنيســت لإيجاد مرشح يحظى بموافقة ٦١ نائبا على

وفي هذه المسـالة يقول فريق إن القانون واضح، ويجب نفاد الأيام الـ ٢١، وفي هذه الحالة يتم حل الكنيست فورا، لتجــري الانتخابات خــلال ٩٠ يوما من يوم حل الكنيســت تلقائيا. بينما يقول فريق آخر إن القانون لا يمنع خطوة كهذه، مــا يعني أنها متاحة. والهدف من هذا هو أن يحل الكنيست نفســه ليكون بقدرته تحديد موعد للانتخابات قــد يتجاوز فتــرة ٩٠ يوما، خاصــة وأن لجنــة الانتخابات البرلمانيــة أعلنــت في ما مضى أن ٩٠ يومــا لا تكفيها من ناحية لوجستية للاستعداد للانتخابات.

### حسابات ليبرمان ولوائح الفساد تدفع نحو انتخابات إسرائيلية ثالثة!

### \*مشهد سياسي قضائي ملي؛ بالتعقيدات: رئيس حكومة متهم بقضايا فساد وقد يكون مرشحاً لولاية جديدة \*ليبرمان تمسك بالأجندة العلمانية لمعرفته أن كل حكومة ستقوم ستكون قصيرة الأمد \*تعنت يائير لبيد ضد «نتنياهو أولاً» أنقذ «أزرق أبيض» من ورطة انتخابية \*غدعون ساعر يقطع سكينة الليكود وقد يدفع ثمن منافسته لنتنياهو\*

### كتب برهوم جرايسي:

يُجمع ساســـة إســرائيل والمحللون والخبــراء على أنه لم يتوقع أحد أن تكون إســرائيل فـــي أي يوم عالقة في وضعية سياسية غير مسبوقة، من شلل حكم تقريبا، ورئيس حكومـــة يواصل عمله وهو متهـــم بثلاث قضايا فســاد، من بينها الرشــوة. فقد ظهر القانون الإسرائيلي هزيلا أمام هـــذه الحالة، مليئا بالثغــرات التي قد تُبقي بنيامين نتنياهو لبضع سـنوات أخــرى في منصبه، وهو متهــم، ومحاكمتــه الشــخصية مُعطّلة، فــي حال طلب نتنياهو وحصل على الحصانة البرلمانية، لمنع محاكمته. والانطباع الســائد هو أن الانتخابات الثالثة باتت أمرا لا مفر منه، وقد تجري في بحر شهر آذار المقبل. وقد يبحث الكنيست عن توافق بين مختلف الكتل، أو معظمها، للاســتغناء عــن فترة الأيام الـــ ٢١ التـــي مُنحت لأعضاء الكنيست لإيجاد مرشــح لرئاسة الحكومة، يحظى بتأييد ٦١ نائبا على الأقل، إذ أن مرشحا كهذا ليس قائما حتى الآن، خاصة وأن احتمالات أن يقرر رئيس حزب «يسرائيل بيتينو» أفيغدور ليبرمان، في الدقيقة التسـعين، القفز علــى مركب الليكود وبنياميــن نتنياهو، قد تقلصت إلى أكثر مــن ذي قبل، على ضــوء تقديم لوائــح اتهام ضد نتنياهو، وفي ذات الوقت، ظهور ولو شــرخ طفيف، حتى الآن، في صفوف الليكود، يتمثل بمجاهرة النائب غدعون ساعر الاعتراض على استمرار نتنياهو في منصبه رئيسا لليكود والحكومة.

### غياب الخلافات السياسية

لربما أن العنوان الأكبر لــكل هذه المرحلة، التي تنهي هــذه الأيام عامــا كاملا، منذ حل الكنيســت في نهايات ٢٠١٨، أن لا خلافــات سياســية جوهرية بيــن الفريقين المتنافسين على رأس هرم الحكم الإسرائيلي: الليكود وحلفاؤه من جهة، وتحالف «أزرق أبيض» من جهة أخرى، وبينهما ليبرمان وحزبه «يسرائيل بيتينو». فالأخير سياسيا هو في خانة اليمين الاستيطاني المتطرف، ولكن خلافه مع الليكــود وزعيمه يرتدي قناع الصراع العلماني الديني، بينما الحقيقة أن ليبرمان يتمسك بهذا القناع، لأنه بات الخشــبة الأخيــرة التي يرتكز عليهــا في بحر السياسة الهائج.

وغياب السياســة برز أكثر مــن ذي قبل في المفاوضات لتشكيل الحكومة، منـــذ انتخابات أيلول، تارة برئاســـة المكلــف نتنياهو، وتـــارة أخرى برئاســـة المكلف بيني

محيــط تلك المفاوضــات، بدءا من الرئيس الإســرائيلي رؤوفين ريفلين، الـــذي «وبّخ» الكتلتين الأكبرين، وقال إن لا خلافات سياســية جوهرية بينهما، وكل ما في الأمر هو من يتولى رئاســة الحكومة أولا. وكان ريفلين قد طرح مع بدء تكليف نتنياهـو، اقتراحا يقضي بأن يكون نتنياهو رئيــس حكومة أولا، وفــي حال وجهت لــه لوائح اتهام، فإنه يقصي نفسه كليا عن صلاحياتها، ليتسلمها كلهـــا القائم بأعماله بيني غانتس. وبداية رفض غانتس وكتلتــه هذا المقترح، ولكن لاحقا، الليكود وضع شـروطا لمسألة الإقصاء عن الصلاحيات، وهي أن هذا لا يكون في حال وجهت اتهامات، بل فقط حينما يصدر قرار محكمة

أولي بالإدانة، وهو ما زاد مــن صعوبة قبول «أزرق أبيض»

غانتــس. وهذا مــا أكده تقريبــا كل مــن كان يدور في

وفي الجانب السياسي الجوهري، بمعنى الموقف من القضية الفلسطينية، فإن الكتلتين أعلنتا عن ضم الكتل الاســتيطانية الكبرى، وخاصــة منطقة غور الأردن وشــمال البحر الميت. والفارق أن نتنياهو يريد ضم تلك المنطقة التـي تعادل ٣٠٪ من مساحة الضفة، مع بدء تشكيل الحكومـــة الجديدة، في حيـــن أن «أزرق أبيض» أعلن أن تلك المنطقة سـتكون جزءا من إسـرائيل في أي اتفاق مستقبلي، إلا أن أصواتا في «ازرق أبيض» قالت إن التوقيت لن يكون مشكلة. كما أن الجانبين لا يذكران قيام دولة فلسطينية.

ولكن على الصعيد الداخلي، فإن هناك خلافات تتعلق أساســـا بقوانين الإكراه الديني، ففي حين يدعو الليكود إلــى الحفاظ على الوضــع القائم، أيضا مــن أجل حلفائه المتدينيان مان الحريديام، والمتدينيان الصهاينة المتزمتين، فإن «أزرق أبيض» يطالب بتخفيف القيود على حركـــة المواصلات العامة في أيام الســبت، وأيضا زيادة تراخيص العمل في أيام السبت في المرافق التجارية، ومنــع قيود على تنفيذ مشــاريع بنية تحتية حيوية في

ومــن المؤكد أنه لــو تمت إزالة عقبة رئاســة الحكومة، كانت ستنشــاً خلافات حول حقائب حساسة، ليس فقط الدفاع والمالية والخارجية، وإنما وزارة العدل، التي كانت تحت أيدي متطرفين في السنوات الأخيرة.

### حسابات ليبرمان

بالإمكان القول إن زيادة قوة القائمة المشتركة بثلاثة مقاعد فــي انتخابات أيلول الماضــي، قلصت حيز تحرك

الليكود وحلفائه الفوريين، الذين كان لهم في انتخابات نيسان هذا العام ٦٠ مقعدا، يضاف إليها بيضة القبان-٥ مقاعد لحــزب ليبرمان، الذي رفــض الانضمام لحكومة نتنياهو، طالما لم يكن هناك ضمان لتمرير قانون تجنيد شبان الحريديم في الجيش، أو ما تسمى «الخدمة المدنية الوطنية»، من ضمن سلسلة مطالب ذات طابع علماني.

وفي انتخابات أيلول، تقلصت القوة الإجمالية لليكود وحلفائــه من دون ليبرمان، مــن ٦٠ مقعدا إلى ٥٥ مقعدا، وهذا التراجع ساهمت فيه عدة عوامل، أولها ٣ مقاعد للقائمة المشــتركة (١٣ مقعدا)، جاءت من ارتفاع نســبة التصويت بين العرب مـن ٥٠٪ إلى ٦٠٪، بينما تراجعت نسبة التصويت بين اليهود بنسبة نصف بالمئة، ولكنها بقيــت أعلى من نســبة التصويت بين العرب، إذ حســب التقدير كانت في حدود ٧١٪.

والجانب الآخر هو زيادة قــوة حزب ليبرمان بـ ٣ مقاعد، من ٥ مقاعد إلى ٨ مقاعد.

والعامل الثالث، هو انخفاض نسبة أصوات القوائم التي لم تعبر نسبة الحسـم، من قرابة ٩٪ في نيسان، إلى ٣٪ في أيلول. وهنذا ما أدى إلى رفع عندد الأصوات للمقعد الواحد، ما فرض إعادة توزيع المقاعد بمقدار مختلف بشكل جدي عن انتخابات نيسان.

أماليبرمان فقد كسر، للمرّة الثانية خلال عام، الرهان على أنه سـيقفز لمركب نتنياهو في الدقيقة الـ ٩٠، إذ رفض مجددا الانضمام إلى حكومة نتنياهو بصيغة ضيقة تضم ٦٣ نائبا، كونها ستكون تحت سطوة المتدينين، وستمنع أي تغيير جوهري في مســألة علاقـــة الدين بالدولة، ولن يكون بإمكانه تحقيق شيء على صعيد مطالبه العلمانية. والمطالب العلمانية هي الخشبة الأخيرة، التي بات يستند إليها ليبرمان في بحر السياسة الهائج، بعد أن هجرتــه الغالبية الكبيرة جدا مــن أصوات المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي الســابق في العقود الثلاثة الأخيرة. وقــد عرف ليبرمان أنه حتى لو تنازل وانضم إلى حكومة نتنياهــو الضيقة، فإنها لن تــدوم طويلا، ليس بسبب لوائح اتهام نتنياهو، كون ليبرمان سيكون درعا واقيا لنتنياهو إذا طلب الأخير الحصانة البرلمانية، وإنما لأنه يعرف أن الصدام مع المتدينين داخل الحكومة آت لا محالة، وأي تنازل عن طلباته سيؤدي إلى تكبده خسارة فادحة في الانتخابات التالية، حتى إلى درجة عدم عبوره نسبة الحسم.

وقــد حصل أن انهــارت أحزاب كان لهــا ١٥ مقعدا في الكنيست، واختفت كليا عن الساحة بانتخابات واحدة،

ومــن آخر النماذج حزب «كديما» الذي انهار في انتخابات ٢٠١٣ مــن ٢٨ مقعدا إلى ٨ مقاعد موزعـــة على قائمتين منشــقتين، وفي انتخابات نيســان انهــار تمثيل حزب العمل من ١٩ مقعدا إلى ٦ مقاعد، حافظ عليها تقريبا في انتخابات أيلول.

### حسابات «أزرق أبيض»

حتى قبل أيام قليلة جدا من إعلان المستشار القانوني للحكومــة عن تقديم لوائح اتهام ضــد نتنياهو، إحداها تتهمــه بتلقي الرشــوة، كان هناك خــلاف داخل قيادة «أزرق أبيض» حول مســألة رئاســـة الحكومة، وبحسب ما نشرته سلسلة من التقارير فإن الشركاء في هذا التحالف باستثناء حزب «يوجد مستقبل» بزعامة يائير لبيد، أبدوا نوعا من الليونة ليتولى نتنياهو رئاسة الحكومة أولا وفق شــروط، إلا أن لبيد تعنت، حتى بــدأ الحديث عن احتمال انشقاق في هذا التحالف.

ولكــن بعد صدور قــرار تقديم لوائــح الاتهام، انتهى الخـــلاف فورا فـــي «أزرق أبيض»، وتحـــول موقف لبيد من أنه كاد يؤدي إلى انشــقاق الكتلــة البرلمانية إلى كونه أنقذ الكتلة مــن ورطة كان من الصعب على «أزرق أبيض» أن يبررهــا في أي انتخابات مقبلة، وكان ســيدفع ثمنها

### شرخ في الليكود

كمــا كان متوقعا، فإن الغالبيــة الكبيرة من نواب حزب الليكود جاهرت بدعمها لنتنياهو، فور إعلان المستشــار القانوني توجيه لوائح اتهام إليه، وهاجمت النيابة العامة والمستشـــار، وغالبية الأصوات الصارخة في هذا الاتجاه في الليكود هي من حديثي العهد في السياســـة، الذين يجاهدون لإبداء الولاء لشخص نتنياهو أكثر من حزبهم، ومعهم الوزيرة ميري ريغف، في حين أن غالبية شخصيات الصـف الأول في قائمــة الليكود وكتلتــه البرلمانية إما أنها تلتــزم الصمت، أو أنها تتحــدث بانضباط، متذرعة بــأن القانون القائم لا يمنع رئيــس الحكومة من مواصلة عمله وصلاحياته كلها، إذا كان يمثل للمحاكمة، حتى في قضايا من المفترض أن تنزله عن المسـرح السياسي في حال أدين بها، مثل مسألة الرشوة، وهي البند الأخطر. ومن بين الصامتين، أو الذين يتحدثون بانضباط، شخصيات ترى نفسها منافسة على رئاسة الليكود، وأبرزهــم يســرائيل كاتــس، الذي يتولــي منصب وزير الخارجيـــة، والنائب الحديث نير بــركات، من كان رئيس

بلديـــة القدس، وأيضا النائب آفــي ديختر. ففي حين أن كاتــس وبركات أعلنــا دعمهما لنتنياهــو في حال جرت انتخابات لرئاســـة الليكود، فإن ديختر أعلن اســتعداده للمنافسة في حال جرت انتخابات كهذه، ولكنه لا يطالب

والمُطالب الوحيد بإجراء انتخابات لرئاســـة الليكود هو

الوزير الأسبق النائب غدعون ساعر، الذي كسر جدار

الصمت، ليتلقى فورا لقب «المتمرد» في صفوف الليكود،

وحتى في الإعلام. فقد تقدم سـاعر في مطلع الأسـبوع بطلب رسمي إلى رئيس مركز حزب الليكود، الوزير الســابق حاييم كاتس، لإجراء انتخابات سـريعة، قبل انتهـاء مهلة الأيام الـ ٢١ التي ينص عليها القانون، وتمنح أعضاء الكنيست فرصة اختيار مرشــح لرئاســة الحكومة يحظى بأغلبية ٦١ نائبا، وهذه المرّة الأولى التي يتــم فيها تطبيق هذا البند من

إلا أن نتنياهو فاجأ مساء الأحد بالاتفاق مع كاتس على إجراء انتخابات لرئاســة الليكود، خلال ســتة أسابيع، ما يعني بعد انتهاء فترة الأيام الـ ٢١ الممنوحة للكنيست للاتفاق على مرشح لرئاسة الحكومة يحظى بأغلبية ٦١ نائبا علــى الأقل. والمقرر النهائي بشــأن الانتخابات الداخلية هــو الهيئة العامة لمركز حــزب الليكود الذي يضم قرابة ٤ آلاف شـخص، وهنــاك نتنياهو هو الأقوى مــن دون منافس، حتى قبل أن يحصل على دعم من مراكز قــوى محدودة لعدد من شــخصيات الليكود، ما يعني أن احتمالات أن تجري الانتخابــات الداخلية في الليكود في غضون أسابيع قليلة من الآن ضعيفة.

كما اتفق نتنياهو مع كاتس على إبقاء قائمة مرشـــــــي الكنيســت كما كانت عليه في انتخابات أيلول. ولكن من ناحية أخرى، فإن السؤال المطروح من سينافس نتنياهو الاَن؟ هناك فرضية تقول بما أن غدعون سـاعر قد اخترق الجدار فقد يلحق به آخرون، ممن ينافسون على الصفوف المتقدمـــة وحتى رئاســة الحزب، في حـــال، مثلا، ظهور اســتطلاعات رأي ترفع من شــعبية ســاعر، أو أن الليكود بدأ يفقد مقاعد برلمانية في اســتطلاعات الرأي، فحينها فرضيا سيشهد الليكود حالة تساقط أحجار الدومينو.

يشار إلى أن غدعون ساعر، وفي حال تبوأ منصب رئيس الليكود، ومن ثم رئاســة الحكومة، فإنه ســيكون مقبولا على أشــد التيارات المتطرفة في اليمين الاســتيطاني، ومثله كل منافسيه الأبرز في الليكود، ولا سيما يسرائيل كاتس ونير بركات.

### ﴿ تَغَطِيةَ خَـاصـة: ماذا بعد توجيه لائحة اتهام إلى نتنياهو؟

لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في ثلاثة ملفات جنائية:

# قـرار غيـر مسـبوق فـي تاريـخ إسـرائيل يضعهـا أمام مشـكلات سياسـيـة ـ حزبيــة وقانونيــة ـ دسـتوريـة وشـخصيـة مركّبــة!

### كتب سليم سلامة:

تثير لائحة الاتهام الجنائية الخطيرة التي قرر المستشــار القانونــي للحكومة الإســرائيلية، أفيحاي مندلبليت، تقديمها ضد رئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو، جملة من المشكلات والأسئلة القانونية، السياسية ـ الحزبية، القانونية ـ الدستورية والشخصية الهامة جداً، والتي من شأنها إغراق إسرائيل فى دوامة البحث والنقاش لفترة طويلة بحثاً عن إجابات وحلول لهذه المشكلات والأسئلة.

### الملفات وبنود الاتهام

أعلــن مندلبليت قراره هذا فــي مؤتمر صحافي خاص ومقتضب عقده مســاء يـــوم الخميس الأخيـــر، منهيأ سنوات من التحقيقات الجنائية مع رئيس الحكومة إبان إشــغاله منصبه. وأعلن مندلبليت أنه قرر تقديم لائحة اتهام في جميــع الملفات التي جرى التحقيق فيها مع نتنياهو ليتحول من مشــتبه به إلى متهم، في وضعية غير مسبوقة في تاريخ إسرائيل (رئيس حكومة متهم بمخالفات جنائية) يواجه ثلاثة بنود اتهام خطيرة هي: الرشــوة، الغش وخيانة الأمانة، فــي ثلاثة ملفات هي: «ملف رقم ۱۰۰۰» ـ الحصول على عطايا شــملت السيجار والنبيذ والشمبانيا والمجوهرات بقيمة تبلغ مئات آلاف الشــواكل من رجلــيّ الأعمال أرنون ملتشــين وجيمس باكر، على مدى نحو عشرين عاماً (الغش وخيانة الأمانة)؛ «ملف رقــم ۲۰۰۰» ـ اللقاءات مع ناشــر ومحرر صحيفة «يديعوت أحرونوت» وموقــع «واي نت»، أرنون موزيس، والتي بحث الطرفان خلالهـا إمكانيات تدخل نتنياهو لتقليص توزيع وانتشار الصحيفة اليومية المجانية «يســرائيل هيوم» التي يصدرهــا ويمتلكها صديقه الأميركي، اليهودي، شيلدون إدلسون، نظراً لمنافستها صحيفـــة «يديعــوت أحرونــوت» وتكبيدهــا خســائر ماليــة فادحة، مقابل ضمان تغطيــة صحافية إيجابية، متعاطفـــة ومؤيـــدة لنتنياهو في صحيفـــة «يديعوت أحرونوت» وموقــع «واي نت» (الغــش وخيانة الأمانة)؛ «ملـف رقم ٤٠٠٠» ـ وهو الأخطر من بين الثلاثة ويتعلق بصفقة الرشوة التي يبدو أن نتنياهو عقدها مع صاحب شركة «بيزك» للاتصالات وصاحب موقع «واللَّا» الإخباري، شــاؤول ألوفيتش، في مركزها اتخاذ نتنياهو، من خلال منصبه وزيراً للاتصالات ورئيساً للحكومة، قرارات إدارية وإجراءات عادت على ألوفيتش بأربــاح بلغت قيمتها نحـو ملياري شــيكل، مقابل تغطيــة صحافية إيجابية ومتعاطفــة، بل منحازة، لصالــح نتنياهو وأفراد عائلته

في موقع «واللا» (الغش وخيانة الأمانة والرشوة). وإلى جانب نتنياهو، قــرر مندلبليت أيضاً تقديم كل من أرنــون موزيس وشــاؤول ألوفيتش إلــى المحاكمة بتهمة الرشى، علماً بأن العقوبة القصوى التي يفرضها القانون الجنائي الإسرائيلي على هذه التهمة (الرشى) هي ٧ سنوات للراشي و ١٠ سنوات للمرتشي. أما العقوبة القصوى على تهمة الغش وخيانـــة الأمانة فهي ثلاث

### المرة الأولى ـ وضعية غير مسبوقة

هـــذه هي المرة الأولى في تاريخ دولة إســرائيل، منذ تأسيســها، التي يجري فيهــا تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة إبان إشــغال منصبه هــذا؛ وهي المرة الأولى التي تُقدُّم فيها لائحة اتهام بتهمة الرشوة ضد رئيس حكومة إبان إشغال منصبه، كما أنها المرة الأولى التي تتطرق فيها لائحة الاتهام إلى مخالفات جنائية جرى تنفيذها إبان فترة إشغال رئيس الحكومة منصبه

ومن خلاله وخلال مزاولة مهام منصبه هذا رسمياً. ولهــذا كله، وعلــى خلفية ما ســيكون لهــذا القرار من انعكاســات سياســية ـ حزبية، قانونية ـ دستورية

وشخصية محتملة، وهي عديدة جداً ومتنوعة، ذهب كثيــرون إلى اعتبــاره (القرار بتقديـــم لائحة الاتهام) بمثابة «هـزة أرضية» حقيقيـة في تاريخ إسـرائيل، السياسي والدستوري.

يشــار فقط إلى أن المستشــار القانوني للحكومة هو المخوّل الوحيد، حسب القانون الإسرائيلي، صلاحية تقديم رئيس الحكومة إلــى محاكمة جنائية. وهو، في الغالب الأعم، قرار ذو أبعاد وإســقاطات خطيرة وعميقة الأثر، مما يجعل مجرد اتخاذه أمراً بالغ الحساسية والصعوبة والتعقيد، رغم كل ما يقال عن مبدأ «المساواة أمـــام القانون». ولئن كان تقديـــم لائحة اتهام جنائية يتطلب، في العادة إجمالاً، توفر «احتمال معقول للإدانة» فــإن تقديم لائحة اتهــام جنائية ضد رئيس حكومة خلال إشــغال منصبه يتطلب، بالضرورة (إن لم يُعلن هذا جهراً) توفر «احتمال معقول جداً للإدانة». سنحاول في هذه المعالجة، توضيح وشرح الإشكالات

القانونية ـ الدســتورية، بصورة أساســية، الناجمة عن قرار تقديم لائحة الاتهام الجنائية ضد نتنياهو بينما هو يشــغل مهام مناصبــه الحكوميـــة والوزارية، وفي مركزها إشكاليتان اثنتان: الأولى ـ الاستقالة، أحكامها واحتمالاتها واسـتحقاقاتها، في ظل الوضع القانوني الناشــئ؛ والثانيــة ـ الحصانــة البرلمانيــة، أحكامها وشــروطها وما يترتب عليها، تالياً، فــي كل ما يتعلق بتقديهم لائحة الاتهام الجنائية وباحتمالات مثول نتنياهو للمحاكمة الجنائية فعلياً.

وبين هاتين الإشكاليتين ثمة إشكالية ثالثة، هامة أيضاً، تتمثل في الحقائب الوزارية التي يتولاها نتنياهو شـخصياً (إضافة إلى رئاسة الحكومة بالطبع)، والتي سـوف تلقي بظلالها وانعكاساتها على تركيبة الحكومـــة الإســرائيلية الحاليـــة، علماً بأنهـــا «حكومة انتقالية» من الناحية القانونية؛ تتبعها إشكالية رابعة، هامة هي أيضاً، تتمثل في أهليـــة نتنياهو القانونية ليكون مرشحاً لتشكيل حكومة قادمة في إسرائيل.

وجميعها أسـئلة قانونية ـ دسـتورية ليسـت ثمة إجابات محددة وقاطعــة عليها، لعــدم توفر نصوص قانونية تعالجها، من جهــة، ولعدم توفر قرارات حكم قضائية سابقة تتطرق إليها وتسدّ ما تركته النصوص القانونية الغائبة من ثغرات، من جهة أخرى.

### رئيس حكومة، وزير وعضو كنيست

ليس ثمـــة نص قانوني أو ســابقة قضائيـــة تتعلق بإلزامية تقديم رئيس الحكومة في إسرائيل استقالته في حال تقديم لائحة اتهام جنائية ضده، كما ليس ثمة نص قانوني أو سابقة قضائية تلزمه بتقديم استقالته قبل انتهاء الإجــراءات القضائية بحقه. ومعنى هذا أن رئيس الحكومة يستطيع، قانونياً وبالنص القانوني، مواصلة إشــغال منصبه الرفيع هــذا حتى بعد تقديم لائحــة اتهام جنائية ضده، بــل وحتى خلال كل الفترة التي تستغرقها مداولات المحكمة وجلساتها للنظر في لائحــة الاتهام هذه، والتي قد تطــول كثيراً جداً (بضع

وليــس ثمــة جهة أو شــخص فــي إســرائيل مخول صلاحيــة قانونية لعــزل رئيس الحكومــة عن منصبه. ويحدد «قانون أساس: الحكومة» (البنــد رقم ١٨ منه) حالتيـــن ينبغي فيهما إنهاء ولايـــة رئيس حكومة في إســرائيل في أعقاب مخالفة جنائيـــة، وكلتا الحالتين بعــد صدور قرار حكم قضائي بإدانتــه جنائياً: الأولى ـ قرار يتخذه الكنيست بأغلبية أعضائه بعد أن تكون محكمــة أولى قد قررت إدانة رئيــس الحكومة بمخالفة جنائية فيها وصمة عار؛ والثانية ـ بعد صدور قرار حكم قضائي نهائي ومطلق (بعد اســتنفاد جميع إمكانيات الاســتئناف) يتضمن إدانة رئيــس الحكومة بارتكاب

غيـر أن السـابقة القضائية التي سـجلتها «محكمة العدل العليا» الإسـرائيلية في العــام ١٩٩٣ قد تؤدي، في نهايـــة الأمر، إلى تغيير هذا الوضــع القانوني في سياق الوضع المستجد بالنســبة لنتنياهو. نقول «قد» ولا يمكن الجزم بهذا إطلاقاً. والســابقة المقصودة هي التي أصدرت فيهــا المحكمة إياها قــرارأ يلزم رئيس الحكومة آنذاك، إســحاق رابين، بعزل اثنين من الوزراء في حكومته، هما أرييه درعي ورفائيل بنحاسي، في إثر تقديم لائحتي اتهام بحقهمــا بتهمة جنائية خطيرة

في قرارها ذاك، أكدت المحكمة العليا ـ في ســابقتها القضائية ـ أن الوزير / نائب الوزير لا يســتطيع مواصلة تقلد منصبه الوزاري عنـــد تقديم لائحة اتهام جنائية ضده إلى المحكمة (حتى قبل انتهاء النظر في التهمة وقبل إدانته بها).

في حالــة نتنياهو الوضع أكثر تعقيــداً بكثير: فهو يشــغل، إلى جانــب رئاســة الحكومة، منصــب الوزير في أربع وزارات حكومية هي: الصحـة، العمل والرفاه الاجتماعــي، الزراعة والشــتات اليهــودي، إضافة إلى عضويته في الكنيسـت أيضاً. وفــي كل واحد من هذه المواقع/ المناصب ثمة لقرار تقديم لائحة الاتهام ضده آثار ومفاعيل محددة ومختلفة.

ينص «قانون أســاس: الكنيســت» علـــى أن عضوية الكنيســت تنتهــي في اليــوم الذي يصبــح فيه قرار المحكمة إدانة عضو الكنيست بمخالفة جنائية (حتى لو ارتكبها قبل أن يصبح عضواً في الكنيست) فيها وصمة عار قراراً نهائياً ومطلقاً (لا إمكانية للاســتئناف عليه). وإذا لم تقرر المحكمة شــيئاً بشأن وصمة العار، بإمكان المستشـــار القانوني للحكومة الطلب من المحكمة فعل

الأمر ذاته ينص عليه «قانون أساس: الحكومة» المعدّل من العام ٢٠٠١ بالنســبة للوزراء. لكن الأمر الإضافي في مســألة الوزراء هــو أن البند ٢٢ من هذا القانون نفســه يخــول رئيس الحكومة صلاحية عــزل وزير عن منصبه، وهــو البند الذي اعتمدت عليه «محكمــة العدل العليا» في قرارها المذكور بشأن درعي وبنحاسي، والذي شكل

### الإمكانيات النظرية والعملية

مما سقناه أعلاه، يمكن تلخيص الإمكانيات المحتملة بما يلــي: تنفيـــذأ لقرار المحكمــة العليا وســابقتها القانونية المذكورة، سيكون نتنياهو ملزماً بالتخلي عن الحقائب الوزارية الأربع التي يشــغلها بنفسه (الصحة، العمــل والرفاه الاجتماعــي، الزراعة ويهود الشــتات) وتعيين أشخاص آخرين لإشغال هذه الحقائب الوزارية. لكــن يبقى الســؤال هنا: هل يعين نتنياهو أشــخاصاً من بين الوزراء الحاليين لإشــغال هـــذه الحقائب التي ستصبح شاغرة الآن، أم سيعمد إلى تعيين أشخاص جدد من خارج حكومته الانتقالية الحالية؟ وإذا ما ذهب إلى الخيار الثاني، فهل سيضمن أغلبية في الكنيست للمصادقة على هذه التعيينات أم سيخلق أزمة جديدة؟ أمــا عضويته فـــي الكنيســت، فســيواصل نتنياهو الاحتفاظ بها بشــكل طبيعي وعادي، بل يستطيع أيضاً الترشــح والفوز بعضوية الكنيســت في أية انتخابات قادمة، طالما لم تنته لائحة الاتهام، التي لم تُقدّم ضده بعد، بإدانته بمخالفة جنائية فيها وصمة عار، كما سبق أن أوضحنا وفق ما ينص عليه القانون بهذا الصدد.

لا بل يستطيع نتنياهو، من الناحية القانونية، الفوز بتكليف رئيس الدولة لتشــكيل حكومة جديدة، إذا ما أوصى بذلك ٦١ عضو كنيسـت، خــلال مهلة الـ ٢١ يومأ المتاحة لهم الآن (ابتداء من يوم الخميس الأخير وحتى يوم ١١ كانون الأول القريب)، بعد فشل كل من نتنياهو ثم بيني غانتس (زعيم حزب «أزرق أبيض») في تشكيل



المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفيحاي مندلبليت، يتلو قراره تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو.

تبقى المعضلــة الأكبر في منصب رئيــس الحكومة. وعن هذا قلنا أعلاه إن المحكمــة العليا «قد» تبني على ســابقتها القضائيـــة المذكورة بما يـــؤدي إلى تغيير الوضع. غير أن هذا ليس مؤكداً البتة. فثمة بين الخبراء القانونييـــن من يعتقد بأن ســـابقة درعي ـ بنحاســـي المذكورة تتعلــق بالوزراء ونواب الــوزراء، بينما هي لا تصلـح ولا تنطبق فــى حالة رئيس الحكومــة، لأنّ ثمة أحكاما قانونية أخرى، خاصة ومحددة، بالنسبة له ينص عليها «قانون أساس: الحكومة».

حكومــة جديدة، في أعقاب انتخابات الكنيســت الـ ٢٢

التي جرت يوم ١٧ أيلول الأخير.

في المقابل، ثمة خبراء قانونيون آخرون يرجحون استناد المحكمة العليا على سابقتها المذكورة وإصدار أمر مباشــر لرئيس الحكومة، نتنياهو، بأن يستقيل من منصبه، بالرغم من النص القانوني الصريح المذكور في «قانون أســاس: الحكومة»، وذلك من منطلق أنه إذا كان التفسير القضائي الذي تتضمنه السابقة القضائية المذكورة يســري على الوزراء، فمن باب أولى أن يســري علــى رئيس الحكومــة أولاً. ويضيف هــؤلاء ادعاء آخر يرجحون أن توليه المحكمة العليا أهمية كبرى هو: أن قــرار رئيس الحكومة البقــاء في منصبه بعد تقديم لائحــة اتهام جنائية ضده وخلال فترة المحاكمة (التي ســتكون طويلة جدا، دون شك) ينطوى على مس عميق وخطير بأدائه وقدرته على العمل المنتظم والسليم في خدمة الجمهور والدولة.

غير أن ثمة فوارق جوهرية وكبيرة بين ما يخص الوزير ومــا يخص رئيــس الحكومــة. أولاً ـ خلافاً لأي وزير، عزل/ استقالة رئيس الحكومة يعنى استقالة الحكومة كلهـا، بصورة أوتوماتيكية، الأمر الذي يقود إلى إجــراء انتخابات برلمانية جديــدة. ثانياً ـ الوزير

الذي يتم عزله من منصبه بسبب تقديم لائحة اتهام جنائية ضده، يستطيع العودة إلى منصبه إذا ما تمت تبرئته في المحكمة. أما رئيس الحكومة، فلا يستطيع ذلــك، لأن عليه خوض انتخابات جديــدة والفوز بثقة الناخبين. ثالثاً- رئيــس الحكومة لا يخضع لأية جهة، باستثناء الكنيسـت. ولهذا، فليس ثمة طرف يمكن للمحكمــة العليـــا أن تحملــه المســؤولية وأن تدعي بــأن امتناعه عن عزله من منصبــه هو قرار يفتقر إلى

مــن الواضــح، بالطبع، أن إصــرار نتنياهـــو على عدم الاســـتـقالة من منصــب رئيس الحكومة، اســـتنادا إلى القانون الذي لا يلزمه بذلك بالتأكيد، ســوف يجر عدداً من الالتماســات إلى المحكمة العليا الإســرائيلية التي لا يمكن التكهن بالمنحى الذي ستختاره في معالجة هذه الإشكالية/ الأزمة وبالحلول التي يمكن أن تتوصل إلى طرحهــا على المتنازعين. وســيكون على المحكمة العليا التعمق في إشــكاليات هذا الوضع الناشــئ، من حيث كون رأس الهرم السياســي ـ الحكومي في الدولة متهماً بمخالفات جنائية خطيــرة، بما يتطلبه هذا من وقت وطاقــات وإمكانيــات، ومدى قدرتـــه على تأديـة مهامه الجســام كرئيس للحكومة بصورة لائقة وناجعة في مثل هـــذه الظروف؛ كما ســيكون عليها النظر في مســألة المس الخطيـــر المترتب على هـــذه الوضعية بثقة الجمهور بسلطة القانون، وبما تنطوي عليه هذه الوضعية من تناقض حــاد في المصالح، ما بين منصبه كرئيــس للحكومة مــن جهة أولى، وكونه مســؤولاً عن الجهاز السلطوي الحاكم، من جهة ثانيـــة، وبين أداء السلطات المختصة بتطبيــق القانون وسـعيها إلى القيام بواجباتها في استنفاد الوسائل القانونية ضده

## الحصانة البرلمانية.ملاذ نتنياهو الأساسي!

نية» (بدوافـع انتقامية و/ أو سياسـية ـ حزبية، مثلاً)

في الوضع القانوني القائم في الحكومة والكنيست اليوم، ستكون مسألة الحصانة البرلمانية ملاذ نتنياهو الأساســي في «حربه» ضد قــرار المستشــار القانوني للحكومة تقديــم لائحة اتهام جنائية ضده، لا ســيما وأن موضوعة الحصانة في الظروف والمعطيات الراهنة تثير العديد من الأسئلة القانونية والبرلمانية التي لن يكون من الســهل تقديم أجوبة شافية وقاطعة عليها وفي غضون فترة زمنية قصيرة.

كما هي الحال في البرلمانات الأخرى في العالم، كذلك في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، يتمتع عضو البرلمان بحصانة يضمنها ويحددها قانون خاص هو «قانون حصانة أعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم». والحصانــة البرلمانية في إســرائيل نوعـــان: حصانة جوهرية وحصانة إجرائيــة ـ الأولى، هي حصانة لعضو الكنيست من تعرضه لأية إجراءات جنائية على خلفية نشــاطه وأعماله «فــي إطار تأديـــة وظيفته كعضو في الكنيست». وهـذه حصانـة مطلقة لا يمكـن رفعها وإلغاؤهـــا. أما الثانية ـ فهي الخاصة بحال تقديم لائحة اتهام بمخالفة لا تسري عليها الحصانة الجوهرية (أي، «في نطاق تأدية وظيفته كعضو في الكنيست») بحق عضو الكنيست. في هذه الحالة (والمستشار القانوني للحكومــة هــو الوحيــد المخــول صلاحية اتخــاذ قرار بتقديم لائحة اتهام ضد عضو الكنيست)، يستطيع عضو الكنيست التوجه إلى «لجنة الكنيست» البرلمانية

والطلب منها أن تمنحه الحصانة التي تجنبه المحاكمة الجنائيــة وتحــول دون تقديــم المستشــار القانوني لائحــة اتهام جنائية ضده. وعلى عضو الكنيســت، في هــذه الحالة، تقديــم طلبه هذا إلى «لجنة الكنيســت» البرلمانية في مــدة أقصاها ٣٠ يوماً من يوم إبلاغه من قبل المستشــار القانوني للحكومة بنيته/ قراره تقديم لائحة اتهام بحقه.

نشير هنا إلى أن نــص قانون الحصانــة حتى العام ٢٠٠٥ كان يقضي بضمان هــذه الحصانة من المحاكمة الجنائيــة بصورة أوتوماتيكية، وإذا ما أراد المستشــار القانونــي تقديــم لائحــة اتهام بحق عضو كنيســت، كان عليــه هو التوجه إلى «لجنة الكنيسـت» البرلمانية والطلب منها أن ترفع/ تزيل هذه الحصانة كي يتمكن مـن تقديم لائحــة الاتهام. لكن في العــام ٢٠٠٥ جرى تعديل القانون فأصبح ينص على أن هذه الحصانة غير مضمونة بصورة فورية، بل يستطيع عضو الكنيست المعني طلبها من «لجنة الكنيست» البرلمانية، إذا ما أبلغه المستشار القانوني للحكومة بنتيه/ قراره تقديم لائحة اتهام جنائية ضده.

يحدد القانون المذكور الأسباب التي يمكن أن تتيح قرار «لجنة الكنيست» منح الحصانة الإجرائية لعضو الكنيســت. من أهم هذه الأسباب/ العلل، والتي يمكن أن يستخدمها نتنياهـو الآن: ١. أن قرار تقديم لائحــة الاتهام بحق عضو الكنيســت لم يكن «بحُســن

أو «ينطـوي على تمييز» (عدم تقديــم لوائح اتهام في حالات مماثلة)؛ ٢. إذا ما تقرر أن المخالفة الجنائية المتضمنة في لائحة الاتهــام المعتزم تقديمها «هي جزء من مهام عضو الكنيست الجماهيرية»؛ ٣. إذا كانت الإجراءات الجنائية ستسبب ضررأ جديأ لعمل الكنيســت أو لتمثيل جمهور الناخبين؛ ٤. إذا كان عدم إجراء المحاكمة الجنائية لا يعود بالضرر على المصلحة العامة، بالنظر إلى مدى خطورة المخالفة الجنائية.

لكن القضية المركزية، في مسألة الحصانة البرلمانية هذه هنا، في ســياق لائحة الاتهام ضــد نتنياهو، هي أنه ليسـت هناك «لجنة كنيست» الآن يمكن لنتنياهو التوجــه إليهــا بطلب منحــه الحصانــة الإجرائية، كما يقتضي النــص القانوني؛ ذلــك أن الكنيســت الـ ٢٢، الــذي تم انتخابه يــوم ١٧ أيلول الماضــي، لم ينتخب لجانه الثابتة بعد، لأنه لم يتشــكل ائتلاف حكومي ولم تتشكل حكومة جديدة، حتى الآن. وكل ما هو قائم في الكنيســت من لجان الآن هو «اللجنة المنظمة» فقط والتي هي ليست مخولة، قانونياً، صلاحية البحث في طلب نتنياهو لهذه الحصانة، ثم صلاحية منحه إياها. فإن «لجنة الكنيسـت» وحدها فقط هـي المخولة هذه الصلاحية. وهــذا ما أكده، أيضاً، المستشــار القانوني للكنيست، المحامي إيال يانون، ضمن رأيه الاستشاري في قضية عضو الكنيست حاييم كاتس، قبل الانتخابات

معنــى هذا أنــه لا تتوفر لنتنياهو الجهة الرســمية المخولة التــي يمكنه تقديم طلبه للحصانة إليها. وهو ما يعني عدم قدرته على استنفاد حق قانوني أساسي، الأمــر الذي يحول بالضــرورة دون تقديم لائحة الاتهام ضده الآن. لكن هذا ليس كل ما في الأمر. فحتى لو انتظر إلى ما بعد الانتخابات القادمة للكنيسـت الـ ٢٣ وإلى ما بعد تشكيل حكومة جديدة وائتلاف حكومي جديد، بما يضمن تشــكيل لجان الكنيست الثابتة، وفي مقدمتها «لجنة الكنيسـت»، عندئـــذ تتاح له مهلـــة الـ ٣٠ يومأ لتقديم طلبه المذكور إلى هذه اللجنة. ولكن، منذ لحظة تقديم هذا الطلب، في غضون المهلة الزمنية المحددة قانونياً، لا يســتطيع المستشار القانوني تقديم لائحة الاتهام قبل أن تنهي اللجنة مداولاتها (التي يتوقع أن تســتمر بضعة أســابيع، على الأقــل) وتتخذ قرارها النهائي وقبل أن تنقله إلى الهيئة العامة للكنيسـت

للمصادقة عليه نهائياً. حتى بعد صدور قرار نهائي في الكنيست بشأن طلب نتنياهو منحه الحصانة من المحاكمة الجنائية، ســواء كان القرار إيجابيا (منحه الحصانة) أم سلبيا (عدم منحه الحصانة)، ليس من المستبعد أن يُخضع القرار، أياً كان، للرقابة القضائية في المحكمة العليا، من خلال التماس أو أكثـر يقـدَّم إليها، وهـو ما سـيؤجل تقديم لائحة الاتهام ضــد نتنياهو لفترة إضافية أخرى، حتى صدور

قرار المحكمة العليا. في الأثناء، قد تذهب إسرائيل إلى انتخابات برلمانية عامــة ثالثة في غضون أقل من ســنة واحــدة، يرجح أن تجرى في شهر آذار من العام القادم، إذا ما انتهت مهلة الـ ٢١ يوماً في الكنيسـت دون التوصية بأحد أعضائها لتشكيل حكومة جديدة، ما يعني حل الكنيست بصورة فورية والذهاب إلــى انتخابات جديدة في عضون فترة أقصاها ٩٠ يوماً. وفي ســيناريو كهذا، قد يحصل نتنياهو على أغلبية

(الليكود وأحزاب اليمين الأخرى) ـ وهو احتمال يبقى وارداً بقــوة في إســرائيل طبعاً ـ يســتغلها لتشــريـع «القانون الفرنســي» الذي يمنــع تقديم رئيس حكومة إلــى محاكمــة جنائيــة طوال فتــرة إشــغاله منصبه؛ وهو القانــون الذي فحص أعضاء كنيســت من الليكود إمكانيات تشريعه في السـنوات الأخيرة، مراراً. وإذا ما تم ذلك، فعلاً، يكون نتنياهو قد تملص وأفلت من لائحة الاتهام الجنائية، لبضع سنوات على الأقل.

مـن الواضـح، إذن، أن تنفيــذ المستشــار القانوني للحكومـــة، مندلبليت، قراره بشــأن تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو لن يكون بالأمر الســهل أو السريع، بل قد يتأجــل لفترة زمنية طويلـــة، أو طويلة جداً حتى، إذا ما اختار نتنياهو خوض حربه الشــخصية الضروس ضده، وهو ما تشــير كل الدلائل إلى أنه ســيكون خياره الأول والوحيد على الأغلب.

### "المشهـد" الاقتصـادي إعــداد: برهوم جرايسي

### موجز اقتصادى

### ارتفاع النمو في الربع الثالث بـ ١ر٤٪

سجل النمو الاقتصادي في إسرائيل في الربع الثالث من هذا العام ارتفاعا بنسبة ار٤٪، بعد أن كان قد ارتفع في الربع الثاني بنسبة ٨ر٠٪، وفي الربع الأول بنســبة ٥ر٤٪، وفق ما أعلنه مكتب الإحصاء المركزي. ورفعت وزارة الماليــة تقديراتها للنمو للعام الجاري بقــدر طفيف إلى مــا بين ٣٪ وحتـــى ١ر٣٪، بدلا من ٩ر٢٪ حسب تقديرات سابقة.

وتبين من تقرير مكتب الإحصاء أن المساهمة الأكبر في تسجيل نسبة النمو هذه كانت الارتفاع الحاد في شراء السـيارات بنسبة ١٧٠٪، مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي، في حين أن شــراء السيارات تراجع في الربع الثاني بنســبة ٩٦٪، مقارنة مع الربع الثاني من العام ٢٠١٨. ويلعب شــراء السيارات دورا بارزا في حجم الاســـتـهلاك الفردي في السنوات الأخيرة، التي ســجلت ذروة في عدد الســيارات الجديدة التي تباع ســنويا، نظرا لتسهيلات شــروط الدفع، عبر شركات تمويل عديدة تتنافس في ما بينها.

وتبين من التقرير أن صادرات البضائع والخدمات من دون قطاع المجوهرات، سجلت في الربع الثالث تراجعاً بنسبة ٤٪، وهذا التراجع الأول منذ ١٢ شهرا، وكان من المفروض أن يكون التراجع أكبر، إلا أن الســياحة (في الاتجاهيــن) التي تدخل في إطــار صادرات الخدمات سجلت ارتفاعا إجماليا بنسبة ١٦٪.

كما قال تقرير مكتب الإحصاء إن الاستهلاك الفردي ســجل في الربع الثالث ارتفاعا طفيفا بنسبة ٨ر٠٪، وإن الاســـتهلاك المتمثـــل بشــراء المعدات البيتيــة تراجع في الربع الثالث بنســبة ١٥٪، رغم أن الحديث عن أشهر الصيف وأول الأعياد العبرية، التي أنهت الربــع الثالث، ومعروف عنه أن موســم تزدهر فيه مشتريات الأجهزة البيتية والأثاث.

وكان النمــو الاقتصــادي في العــام الماضي ٢٠١٨ قــد ارتفع بنســبة ٣ر٣٪، وهي أقل من نســبة النمو فــي العامين الأســبقين، ٥ر٣٪ فــي ٢٠١٧، و٤٪ في ٢٠١٦. وحـــذر البنك المركزي فـــي الربيع الماضي من اســتمرار انخفاض نســب النمو في المســتقبل إلى أقــرب للركود، إذا لــم تُقدِم الحكومة علــى إجراءات لتحفيـــز النمو. فقد حذّر بنك إســرائيل المركزي في تقرير خاص مـن أن الاقتصاد الإســرائيلي يتدحرج نحــو ما هو أقرب إلى الركــود الاقتصادي، في حال لم تتخذ الحكومـــة إجراءات جوهرية ذات قدرة على رفع الإنتاجية، وزيادة المشاركة في العمل، خاصا بالذكر جمهــور المتدينين المتزمتيــن «الحريديم»، الذين نسبة مشاركة رجالهم في سوق العمل تقل عن ٥٠٪، لدوافعهـــم الدينيـــة، في حين أن النســـاء العربيات محرومات من فرص العمل، ونسبة مشاركتهن بالكاد تصل إلى ٣٧٪.

### ارتفاع بنسبة ١٠٪ في السياحة إلى إسرائيل خلال ١٠ أشهر

سـجلت الســياحة الداخلة إلى البلاد، في الأشــهر العشــرة الأولى من العام الجاري ٢٠١٩، ارتفاعا بنسبة ١٠٪، مقارنة مع ما كان في العام الماضي ٢٠١٨. وباتت أعداد الســياح مرشحة للوصول إلى ذروة جديدة هذا العام، بوصولها إلى ٥ر٤ مليون ســائح، وهذا لم يكن في تاريخ إسرائيل.

وقال تقريـــر لمكتب الإحصاء المركـــزي إن إجمالي عدد الســياح في شــهري أيلول وتشرين الأول سجل ارتفاعا بنسبة ١١٪ مقارنة مع ذات الشهرين من العام الماضي ٢٠١٨، ويتم عادة احتســاب هذين الشهرين ســويـة، بســبب امتداد ثلاثة أعياد يهودية خلالها. ويقول التقرير إن عدد الســياح سجل في شهر أيلول ارتفاعا حادا بنسبة ٤٤٪، في حين تراجعت السياحة في شهر تشرين الأول بنسبة تلامس ٨٪.

وقد بلغ عدد الســياح في شــهري أيلول وتشــرين أول ٨٥٢ ألف ســـائح، مقابل ٧٦٧ ألف ســـائح في ذات الشــهرين من العام الماضي. وبلغ عدد الســياح في الأشــهر الـ ۱۰ الأولى من هذا العام ٧ر٣ مليون سائح، مقابــل ٤ر٣ مليون ســائح في ذات الفتــرة من العام الماضي. واستنادا إلى أنه في الشهرين الأخيرين من العام الماضي دخل إلى البلاد أكثر من ٧٥٠ ألف سائح، فإن العدد الإجمالي المتوقع لهذا العام سـيصل كما يبدو إلى ٥ر٤ مليون سائح.

وبلغت مداخيل الاقتصاد من الســياحة الداخلة في الأشــهر العشــرة الأولى من هذا العــام ٣٧ر٥ مليار دولار. ومن المتوقع أن تسجل المداخيل من السياحة هي أيضا ذروة جديدة.

وقال مدير عام وزارة الســياحة، أمير هليفي: «لقد تحولت إســرائيل إلى هــدف منطقــي ومتقدم في الســياحة العالميــة، وهذا مــا تثبتــه الاحصائيات والمعطيـــات التي تنشــر تباعا». وعــزا هليفي هذا النجاح إلى حملات التســويق التـــي تقوم بها وزارته في أرجاء العالم.

وكانــت الســياحة الداخلة قد ســجلت فــي العام الماضي ٢٠١٨ ذروة غير مسـبوقة، باجتيازها حاجز ٤ ملايين ســائح، وارتفاعها بنسبة ١٤٪ عن العام ٢٠١٧، وبنســبة قرابة ٤٠٪ عمــا كان في العــام ٢٠١٦. وفي المقابل سجلت الســياحة الخارجة هي أيضا ارتفاعا بنســبة ١٢٪، بســفر ٥ر٨ مليــون ســائح، غالبيتهم الســاحقة لغــرض قضاء العطــل، وهـــذا أيضا ذروة جديدة، خاصة وأن عدد الســكان وفق مكتب الإحصاء المركزي فــي العام الماضــي بلغ قرابــة ٩ر٨ مليون نســمة، وهذا يشــمل القدس والجولان (حوالي ٣٦٠

وقالت وزارة الســياحة إن عدد السياح والزائرين في العام الماضــي بلغ ١٢١ر؛ مليون ســائح، وإن المردود المالــي للاقتصاد الإســرائيلي وصل إلـــى ٨ر٥ مليار



حشود العدوان الأحدث على غزة.

# خبراء: تأثر الاقتصاد الإسرائيلي من العمليات العسكرية والحروب بات هامشياً!

\*منذ الحرب على لبنان في العام ٢٠٠٦ ظهر أن الاقتصاد الإسرائيلي يتأثر قليلاً وسرعان ما يتعافى جراء الحرب وهـذا الاستنتـاج كـان في كل واحدة من الحروب على قطاع غزة منذ ٢٠٠٦ وحتى العدوان الأخير قبل عدة أيـام\*

في الأشهر المقبلة».

يؤكد تقرير لبنك إســرائيل المركـــزي، وتقديرات عدد من الخبراء، أن الاقتصاد الإسـرائيلي لم يعد يتأثر بقدر كبير من أجــواء الحرب، وهذا ظهر منذ الحربين علــى لبنان وقطاع غزة في العام ٢٠٠٦، إذ أن الضرر الاقتصادي كان آنيا، وســرعان ما استرد الاقتصاد خسائره، وفي غضون أشهر.

وهذا الأمر يعود إلى التطور الكبير في الاقتصاد الإسرائيلي في العقديــن الأخيرين، وتغييــر موازين وحســابات الناتج العام، ومؤثــرات النمو الاقتصادي. فحتى العام ١٩٩٩، لم تكن مساهمة الصادرات كبيرة في النمو، ولكن منذ ذلك الحين، تضاعفت الصادرات بما بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف، وبالتالي زاد وزنها في حسابات النمو، على حساب قطاعات تقليدية أخرى، ويبقى الأســاس هو حجم الاســتهلاك الفردي والعام، الذي يحسب له ٦٠٪ من إجمالي الناتج العام.

ويبقى القطاع الأكثر تأثرا بأجواء الحروب هو قطاع السياحة والتي تســجل في كل واحدة من الســنوات الأخيرة ذروة لها، ومن المتوقع، على سبيل المثال، أن تجتاز هذا العام حاجز ٥ر٤ مليون سـائح، ولكن أيضا في هذا القطـاع فإن التأثر هو لفترة قصيرة، ثم يعود إلى مساره، ما قبل الصدام العسكري. وهذه القضية ظهرت مــن جديد في أعقاب العدوان الأخير على قطاع غزة، الذي بدأ فجر يوم ١٢ الجاري، ووصلت القذائف مـن قطاع غزة إلى جنوب منطقــة تل أبيب الكبرى، ما أدى إلى شــل الحياة العامة في قلب الاقتصاد الإسرائيلي ليومين. ثم تقلص الشلل ليسري على الجنوب، قبل إعلان وقف إطلاق النار،

بعد ٣ أيام من العدوان. وقالت التقاريـــر الاقتصادية إن تأثير هذا العدوان انعكس بشكل مباشــر على نفقات جيش الاحتلال، ووفقا للتقديرات، فإن كل يــوم عدوان كالذي كان على قطاع غزة، يكلف الجيش ما بين ٢٠ مليون إلى ٢٨ مليون دولار. وجاء هذا في الوقت الذي يطالب فيه الجيــش بزيادة ميزانيته الســنوية، مدعوما من

رئيس الحكومة بنياميــن نتنياهو، الذي يطالب بزيادة ثابتة للجيش، بمقدار ١ر١ مليار دولار سنويا، حتى العام ٢٠٣٠. ويقـول المحلل أدريـان بايلوت، في مقال لــه في صحيفة «كالكاليسـت» الاقتصاديــة، إنــه «ما زال من الســابق لأوانه تقييهم الأضرار الناجمة عن قصف الصواريخ التي سقطت

شهرا، حتى ارتفعت قبل عام إلى ٢٥ر٠٪.

فإذا كانت الفائدة على التوفيرات البنكية في العام ٢٠٠٤ في

على جنوب إسرائيل ووسطها على الاقتصاد الإسرائيلي، لكن البحث والخبرة من الجولات الأمنية السابقة أمر مشجع. فهناك اتفاق بالرأى واسع النطاق بين كبار الاقتصاديين والمســؤولين في الحكومة، على أنه بما أن الحدث محدود في الزمان والمكان، فإن الضرر سيكون ضئيلا وسيتمكن الاقتصاد الإسرائيلي من التعافي من الحروب والعمليات ومن التعويض

ويستعرض بايلوت دراسة أجراها بنك إسرائيل نُشرت في آذار ٢٠١٥ لدراســة تأثير الحوادث الأمنية في الاقتصاد، وجاء فيها أن الحرب على لبنان في العام ٢٠٠٦، أسـفرت عن فقدان الناتج العام ما بين ٣٥ر٠٪ إلى ٥ر٠٪. ووفقا للأسعار الحالية، يتراوح هذا بين ٨ر٤ مليار شيكل و٥٨ر٦ مليار شيكل.

ويقـول بايلوت «ولكن من هنا تأتي الأخبار السـارة: أثبتت الدراســات أنه من أحداث القتال تلك، كان الاقتصاد يتعافى قريبا في الأشهر القليلة اللاحقة. فعلى سبيل المثال: إذا ألغت العائلات التسوق وتناول الطعام في المطاعم والمقاهي، فقد أظهرت التجربة أنها «سـتعوض» معظم التسـوق والوجبات في الأشــهر التاليــة». وهذا ما بــرز في العــام ٢٠١٤، حينما تساقطت قذائف من قطاع غزة على منطقة تل أبيب، فالأجواء اســتمرت ٥٠ يوما، وحسـب التقديرات، فقد خسر الاقتصاد في حينه ٣٠٠٪ من الناتج العام، ما يعادل ١ر٤ مليار شـيكل، وفق تقديرات بنك إســرائيل. ويضيف «وهذا يعني أن تأثير الحــوادث الأمنية على الاقتصاد قــد انخفض مع مرور الوقت. وعند النظر في العواقب الطويلة الأجل لتلك الحوادث الأمنية، فإن النتائج متشابهة: كان حجم الاستثمارات الطويلة الأجل المباشـرة في الاقتصاد الإســرائيلي أقل تأثرا بمرور الوقت،

حتى كنتيجة للحوادث الأمنية». ويقول بايلوت كذلك «وفقا لدراســة بنك اسرائيل، يبدو أنه على عكس الاعتقاد الســائد بأن الضرر الذي يلحق بالاقتصاد يتــم مــن خلال «الطلــب» وليس من خــلال «العــرض»، لم ير اقتصاديو بنك إســرائيل تأثيرا كبيرا على الإنتاج الصناعي، ووجدوا أن الانخفاض يرجع إلى انخفاض الاســـتهلاك الخاص والضعـف في السـياحة، المسـجلة في ميــزان المدفوعات كتصدير للخدمات المتعلقة بالطلب».

ويتابع بايلوت: تعتبر المصادمات العسكرية ضارة بالاســـتهلاك الخاص، خاصـــة في اســـتهلاك الخدمات، وهو قســم مهم يمثل حوالــي ٦٠٪ من الناتــج المحلي الإجمالي وقاطرة رئيسية للنمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة. وهذا ما ظهر خــلال العمليتين على قطاع غزة، فــي العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٤، وخــلال حرب لبنان الثانية. ووفقا لبنك إســرائيل، فإن هـــذه الظاهرة ناتجة عن انخفاض في المكونين الرئيســيين

لاستهلاك الخدمات: خدمات النقل والمطاعم والفنادق. ومثل

غيرها من المجالات، الاستهلاك الحالي أيضا تعافى بسرعة. ويشير بايلوت إلى أن أحد استنتاجات تلك الدراسة أن الإنتاج الصناعي الإجمالي ليس حساسا بشكل خاص للعمليات العسـكرية، ولكـن عند النظر في مؤشــر الإنتــاج الصناعي وفقــا لكثافة التكنولوجيــا، تجد المجموعــات اختلافات في الاســتجابة. ففي صناعات التكنولوجيا العالية، «الهايتيك»، لــم يكن هنــاك انخفــاض في انتاجهــا خلال الاشــتباكات العسكرية. وهذه أخبار مهمة للغايــة، حيث تمثل صادرات التكنولوجيـــا الفائقة حوالي ٣٧٪ من الصـــادرات الصناعية، حيث يتم تسجيل إنتاجية عالية أيضا، وبالتالي ارتفاع الأجور والمزايا التنافسية للاقتصاد الإسرائيلي.

وبالنسبة للصناعات الأخرى، تبرز صورة مختلفة: في الصناعــات المختلطــة، كان هناك انخفاض حــاد خلال حرب لبنان الثانية، والذي كان يرجع بشكل أساس إلى أضرار كبيرة لأنشـطة صناعة النفط والكيماويات المركزة في خليج حيفــا. هذه الإصابة غير ذات صلة في حالة منطقتي الوســط والجنوب. وفيما يتعلق بالصناعــات التقليدية، حافظت على الاســـتقرار في حرب لبنان ٢٠٠٦، وتأثرت بشكل معتدل خلال حرب غزة في ٢٠١٤. ومع ذلك، في حالة الجولة الحالية، سيكون من المهم مراعاة التفاصيل المهمــة: على عكس حرب لبنان ٢٠٠٦، فإن الشلل لفترة أطول في تل أبيب والمناطق الجنوبية له عواقب أشــد، مقارنة بشــلل حيفا والمنطقة الشــمالية أو الجنوبية وحدها. ووفقا لبيانات اتحاد الصناعيين، فإن حوالي ٤٩٪ من إيرادات الصناعات الإسرائيلية في المناطق الوسطى

وتل أبيب والمناطق الجنوبية. والنقطــة الأكثــر حساســية للاقتصــاد خــلال الصدامات

ستكون خاضعة لضريبة بنسبة ٢٥٪.

العسكرية، حسب بايلوت، هي صناعة السياحة، التي بلغ حجمها في عـــام ٢٠١٨ حوالي ٢ر٧ مليـــار دولار، وهو ما يمثل حوالي ١٤٪ من صادرات الخدمــات وحوالي ٧٪ من الصادرات الإســرائيلية. «والخبر الســار هو أن الســياحة الإســرائيلية الداخليـــة وصلت إلى أعلى مســتوياتها علـــى الإطلاق. فوفقا للبيانات الصادرة عن اتحاد الفنادق، زاد عدد الإقامات الليلية بـ٤٨٪ تراكمية في أربع ســنوات. وفقا لأرقام وزارة السياحة، فإن إجمالي الســياحة بما في ذلك الداخلية، تولد حوالي ٣٠ مليار شــيكل في الناتج المحلي الإجمالي». وفي هذا السياق، من المهم الإشــارة إلى أنه منذ حرب لبنان ٢٠٠٦ وحتى حرب غــزة ٢٠١٤، نما تصدير الخدمات بشــكل حاد مــن الصادرات

ويقول خبير اقتصادي في الشركة الاقتصادية الاستثمارية اBالصحيفة «ذي ماركر»، إن العمليات والصدامات العســكرية عــادة يكون لهــا تأثير ضئيــل وقصير الأجل على النشــاط الاقتصادي، باستثناء السياحة. كما أن الاستهلاك يتم تعويضــه في الفتــرات اللاحقة كما دلــت التجربة. وأضاف: هنــاك عامل آخر يكتســب زخما في هذا الوقــت، هو الوضع الكلــي العالمي، طالما كان ذلك معقولا، فسيســهل التعامل بشكل أســهل مع تدهور الوضع الأمني. ومن ناحية أخرى، إذا تدهور الوضع العالمي، لا ســيما في ضوء الحرب التجارية بين الولايـــات المتحدة والصين، وفي نفــس الوقت تدهور الوضع الأمني في إسرائيل، فسيكون هذا بمثابة تحد كبير للاقتصاد الإسرائيلي. إذا نظرنا إلى الأسعار في السوق المحلية، بما في ذلك سـوق صرف العملات، فإن احتمال ضرر كبير من العملية الأخيرة هو أقرب إلى الصفر.

ويقول الخبير الاقتصادي أليكس زابزينسكي لصحيفة «ذى ماركر» إن تجربة العقد الماضى توضح أن المســتــُمريـن يجب ألا يتفاعلوا مع الحوادث الأمنية، ولا سيما الذعر. فزيادة التوتـــرات الأمنيـــة خلال فتـــرة زمنية محـــدودة لا تؤثر على النشــاط الاقتصادي بمــرور الوقت. وســيتمكن الاقتصاد من التعافي بسـرعة من الضرر، حتى في الحالات التي اســتمرت فيها الأحداث الأمنية عدة أسـابيع. فقط في صناعة السياحة كان الضرر ملموسا لفترة أطول.

# الجمهور الإسرائيلي يُحجم عن التوفير في البنوك بسبب الفائدة الصفرية!

### ∗ما يعادل ٩٥ مليار دولار في الحسابات الجارية والجمهور يمتنع عن استثمارها في برامج التوفير ∗قبل ٢٠ عاماً كانت الفائدة على التوفيرات ١٠٪ واليوم واحد بالألف \*الفائدة الصفرية بسبب التضخم المالي الطفيف وارتفاع قيمة الشيكل أمام الدولار\*

حدود ١٠٪ سنويا، فإنها اليوم ١ر٠٪، أي واحد بالألف، تتبعها قال تقرير جديد لبنك إســرائيل المركزي إن في الحسابات ضريبة بنسبة ٢٥٪ على أرباح الفائدة، وهذا عدا عن عمولات الجاريــة في البنوك الإســرائيلية ٣٣٣ مليار شــيكل، وهو ما الإيداع والسحب، وبذلك فإنه لن تكون جــدوى إطلاقا لهذه يعادل ٩٥ مليار دولار. والجمهور يمتنع عن استثمار هذه الأموال في برامج التوفير البنكية، ولا حتى لأمد طويل، بسبب الفائدة البنكية الصفرية، التي تتبعها ضريبة بنسبة ٢٥٪ على الأرباح الهشــة، عدا العمولات، مــا يعني أن لا جدوى من التوفيـــرات البنكيـــة. وتعود الفائـــدة الصفريـــة على برامج

التوفيــر لوتيرة التضخم المالي الطفيفة، وأحيانا التراجعية، ٥ر٨٪. وإذا كانــت في برامج التوفيــر البنكية في العام ٢٠٠٤ وأيضا بسبب ارتفاع قيمة الشيكل أمام الدولار، وباقي عملات حوالــي ٧٨ مليار شــيكل، فإن قيمة التوفيــرات البنكية في والفائدة الصفرية على برامج التوفيـــر البنكية قائمة منذ العام الجاري بلغت ٢ر٣ مليار شيكل. ١١ عاما، حينمـا بدأت البنوك المركزية فـي العالم بتخفيض الفائدة البنكية، بما فيها البنك المركزي الإسرائيلي، الذي خفض الفائدة الأساسـية تدريجيا، من ٧٥ر٣٪ في شهر آذار

توفير بنكية يحد من حجم اســتثمارات البنوك على مختلف أشكالها. كما يتبين أن الجمهور يمتنع عن إيداع الأموال في برامج التوفيـــر التي تعتمد على البورصات، بســبب عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، ما ينعكس على كل بورصات العالم، وفرص الخســائر باتت أكبر مــن احتمالات الربح. وفي هذه الحالة فــإن الأرباح الصافية، ابتداء من الشــيكل الأول،

التوفيـــرات، ولهذا يفضــل الجمهور إبقاءها في الحســـابات ويقول التقرير إنه في العام ٢٠٠٤، كانت السيولة في الحسابات البنكية الجارية تعادل ٥ر١٪ من أموال وممتلكات الجمهور، أما في العام الجاري ٢٠١٩، فقد ارتفعت النسبة إلى

يشــار إلى أن امتناع الجمهور عن إيــداع الأموال في برامج ۲۰۰۸، إلى ١ر٠٪ في شــهر شــباط ٢٠١٥، واســتمرت لمدة ٤٥ ولكـن الفائدة على توفيرات البنوك هـي أقرب إلى الصفر،

أن الفائدة ســترتفع حتى نهاية العام الجاري في إســرائيل إلى ٥ر٠٪. إلا أن وتيرة التضخم المنخفضة، واستمرار ارتفاع قيمة الشــيكل أمام الدولار، طيلة العام الجاري، جعلا الحديث يجري حاليا عن احتمال تخفيض الفائدة البنكية. فقد انخفضت قيمة الدولار أمام الشــيكل منذ مطلع العام الجاري وحتى هذا الأسبوع بحوالي ٥ر٩٪.

وتقول التقارير الاقتصادية إن هذه الحال ستستمر لفترة

ليست محددة، لأن مستوى الفوائد في الـدول المتطورة

والغنيــة ما تــزال صفرية، علــى ضوء الأوضــاع الاقتصادية

اللا مســتقرة فـــي العالم، وبســبب وتيرة النمـــو الاقتصادي

وهذه الحال تسري أيضًا على الفائدة في إسرائيل، التي هي

الآن واقفة عند ٢٥ر٠٪ منذ ١٢ شهرا، إذ تم رفعها قبل عام من

١ر٠٪، بعد أن بقيت تلك الفائدة لمدة ٤٥ شهرا. وكان الاعتقاد

السائد في بنك إسـرائيل حتى الربع الأول من العام الجاري،

المنخفضة في العالم، وخاصة في الدول المتطورة.

أما التضخم المالي، فقد سجل في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ١٪، ولكن إجمالي التضخم حتى

نهاية العام الجاري مرشــح بشكل شبه مؤكد لأن ينخفض عن ١٪، بمعنى أن يكون للسنة السادسة على التوالي ما دون الحد الأدنى المحدد المخطط للتضخم المالي الســنوي ١٪، وأقصاه

وكان مكتب الإحصاء المركزي قد أعلن في منتصف الشــهر الجاري عن ارتفاع التضخم في شــهر تشــرين الأول الماضي بنســبة ٤ر٠٪، وهي نســبة ارتفاع ليســت مألوفة لمثل هذا الشــهر من كل عام، إلا أن الســبب المركزي لهذا الارتفاع هو أن كل الأعيــاد العبرية جاءت هذا العام في الشــهر الماضي، ما ســاهم في ارتفاع الأســعار الاســتهلاكية، وخاصة أسعار الملبوســات والأحذية، وأســعار الخضراوات والفواكه، وبعض أصناف المواد الغذائية، وأسعار النقاهة.

وحسب وتيرة التضخم القائمة منذ سنوات، فإن التضخم في الربع الأخير من كل عام يسجل تراجعا، ما يعني أن التضخم في الشــهر الجاري وشهر كانون الأول المقبل سيجر إجمالــي التضخم للعام الجاري ٢٠١٩، إلــى ما دون ١٪، بعد أن كانت توقعات بنك إسرائيل في مطلع العام، أن يكون إجمالي التضخم لهذا العام في حدود ٥ر١٪.

### مـلـف خـاص: غور الأردن ومخاطر ضمّه إلى إسرائيل



ما بدا لوهلة، في أوائل أيلـول الماضي، أنه مجـرد بالون منـاورة انتخابية أطلقه بنيامين نتنياهو عشـية الانتخابات للكنيسـت الـ ٢٢، التي جرت يوم السابع عشر من ذلك الشهر، يبدو اليوم أنه قد أصبح «مشـروعاً سياسياً» إسرائيلياً يتسع ويتعالى الحديث عنه والنقاش حولـه والتأكيد على «ضرورة تطبيقـه وإخراجه إلى حيـز التنفيذ»، الآن وفي أسـرع وقت ممكن، وإلا فسـيكون الأمـر بمثابة «إهدار فرصـة تاريخية» والخفاق خطير» في اسـتثمار التغييـر التاريخي الذي حصل في الموقف الأميركي من المستوطنات الإسرائيلية، كما أعلنه وزيـر الخارجية الأميركي، مايك بومبيـو، مؤخراً. ولكن جهات إسـرائيلية أخرى تصرّ على أن الحديث المتسع والمتعالي عن ضم غور الأردن، الآن في هذه الأيام، ما هو إلا «شـارة الافتتاح» في الجولة الانتخابية القريبة، الثالثة في غضون أقل من سنة، في الجولة الانتخابية القريبة، الثالثة في غضون أقل من سنة، التي يبدو أن إسرائيل متجهة نحوها بصورة شبه مؤكدة.

### مناورة انتخابية أم مشروع سياسي؟

في يوم العاشر من أيلول الماضي، قبل موعد الانتخابات البرلمانية العامة في إسرائيل بأسبوع واحد بالضبط، وبينما كانت نتائج استطلاعات الرأي العام تفيد بتراجع في قوة نتنياه و وحزبه الليكود الانتخابية وبتعادل متوقع بين قوته وقوة معسكر الخصم بيني غانتس، زعيم تحالف «أزرق أبيض»، خرج نتنياهو بما هيأ له مقربوه وروّجوا، مسبقاً، بأنه سيكون «إعلانا دراماتيكيا». فقد عقد نتنياهو مساء ذلك اليوم مؤتمراً صحافياً خاصاً ومقتضباً أعلن من خلاله أنه سيبادر إلى ضم منطقة غور الأردن وشـمال البحر الميت وفرض السـيادة الإسـرائيلية عليها بعيد الانتخابات (في ١٧ أيلول) مباشـرة

وتشكيله حكومة جديدة، في حال فاز بالأغلبية اللازمة.
وقال نتنياهو، في مؤتمره الصحافي إياه، إن «فرض السيادة
على كل المستوطنات والمناطق الاستراتيجية سيكون بالاتفاق
مع الولايات المتحدة، لأن صفقة القارن التي تطرحها الإدارة
الأميركية تشكل «فرصة تاريخية» لبسط السيادة الإسرائيلية
على يهودا والسامرة (الضفة الغربية)»، مشدداً على «ضرورة
أن يبقي الجيش الإسارائيلي على تواجده في كل غور الأردن»
وعلى أن «الحكومة المقبلة ساتضع وتنفذ خطة خاصة لنشار
وتعزيز المستوطنات الإسارائيلية في تلك المنطقة»، مؤكدا

الحزام الأمني الهام لإسرائيل في الشرق الأوسط»! وأشــار نتنياهو، أيضاً، إلى أن ضم منطقة غور الأردن ســيكون «الخطوة الأولى لحكومتي الجديدة، بعد الانتخابات مباشرة، إذا ما فزنا بها»، في إطار الطموح الإســرائيلي «لبلوغ حدود ثابتة تضمن عدم تحول الضفة الغربية إلى ما يشــبه قطاع غزة»، مضيفاً: «كما سنقوم بضم مستوطنات أخرى، بعد نشر خطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب» وختم قائلاً: «أعطوني القوة لأعزز إسرائيل وأمنها»! وفي إطار إعـــلان نيته هذه، عرض نتنياهو خرائط لمنطقة غور الأردن، قـال إنها (الخرائـط) «تابعة للأجهـزة الأمنية منذ عام ٢٠١٣ – ٢٠١٤»، مؤكدا أنها «تمنح إسـرائيل السيطرة حتى الجهة الشرقية التي تمتد من طريق ألون حتى وادي أور، وتستمر حتى عين جدي، وتضم كل الوحدات الاستيطانية الموجودة هناك». وقد رأت قطاعات واسعة، سياسية ـ حزبية وشعبية، في المجتمع الإسرائيلي آنذاك أن نتنياهو لا يطلق «خطته» هذه إلا كمنـــاورة أخيرة قبيــل الانتخابات، بمثابـــة محاولة أخيرة، لدرء خطر خسـارة الانتخابات، وذلك من خلال إغراء واستمالة أكبـر عدد ممكن مـن المصوتيـن الإسـرائيليين المؤيدين للاستيطان والمستوطنات وللضم، كي يقرروا التصويت لحزب الليكود ونتنياهو مباشرة. وقد كان التعليق الأكثر انتشاراً

### نتنياهو... قبل وبعد!

من جانب خصوم نتنياهو السياسـيين ـ الحزبيين على «بيانه

الدراماتيكي» هذا هو ما يمكن إيجازه بالكلمات التالية: «هذا

كلام فــارغ.. إنه (نتنياهو) يخشـــى المحاكمة بتهم الفســاد ويعمل كل شـــيء لتجنب الخســـارة في الانتخابات ثم تجنب

عقوبة السجن التي قد تلي خسارة الانتخابات»!

الذين يعتبرون إعلان نتنياهو بشأن ضم منطقة غور الأردن مجرد مناورة انتخابية لـن توضع موضع التطبيق الفعلي، في المســـتقبل المنظور على الأقل، هم الذين يشيرون أساساً إلى موقــف قادة الأجهزة الأمنية الإســرائيلية الذين أبدوا ـ وفق تقارير صحافية نشــرت آنذاك ـ غضباً شـــديداً وصريحاً حيال إعلان نتنياهو يوم العاشــر من أيلــول، وخصوصاً على خلفية عدم إشراكهم في التحضير لذلك الإعلان وعدم إجراء مداولات ونقاشــات معمقة حــول الموضوع الذي ينطــوي على دلالات وإســقاطات أمنية واســعة وعميقة الأثر، ودون فحص ميزان الفوائد مقابل الأضرار المترتبة على هذه الخطوة.

وفي هذا السياق، كان الصحافي بن كسبيت قد كشف، في صحيفة «معاريف» (٢٠١٩/٩/١٣)، أن «البيان الدراماتيكي» الذي أعلنه نتنياهو يوم ١٠ أيلول جاء بتأخير نحو ساعتين بسبب محادث حادة وصاخبة بينه وبين رؤساء الأجهرة الأمنية، وخصوصا رئيس «الموساد» ورئيس «الشاباك» ورئيس أركان البيش الإسرائيلي، وأن نتنياهو كان ينوي في الأصل الإعلان حذلال بيانــه الدراماتيكي إياه ـ عن ضم فــوري لمنطقة غور الأردن، إلا أنــه تراجــع عن ذلك فــي اللحظة الأخيرة بسـبب الأردن، إلا أنــه تراجــع عن ذلك فــي اللحظة الأخيرة بسبب معارضة رؤســاء الأجهزة الأمنية وانتقاداتهم، وكذلك بسبب موقف المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، الذي أبلــغ نتنياهو بأن حكومــة انتقالية (كالتــي كانت في تلك

الأيام) لا تستطيع اتخاذ مثل هذه الخطوة البعيدة الأثر. كما يشير هؤلاء إلى موقف نتنياهو السابق الذي كان رافضاً بقوة لخيار ضم منطقة غور الأردن وبسط السيادة الإسرائيلية عليها، بل كان يؤمن ويعلن، طوال سنوات عديدة، أنه لا يعتبر الاستيطان في تلك المنطقة «أمراً حيوياً»، وفق ما هو مثبت في العديد من الوثائق والتسجيلات. ويذكر هؤلاء، بشكل خاص، أن وزير الخارجية الأميركي الأسبق، جون كيري، كان قد حاول في العام ٢٠١٤ دفع مبادرته للسلام وأن رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، بنيامين نتنياهو، «وافق على التنازل عن مستوطنات الغور، على إخلائها وعلى الإبقاء على الحضور الأمني الإسرائيلي فقط هناك». أما الموضوع الوحيد الذي كان موضع خلاف ونقاش آنذاك فهو، كما يؤكد هؤلاء، هو الفترة الزمنية التي سيستمر فيها التواجد الأمني المذكور.

ويذكّ ر هؤلاء، أيضاً، بأن نتنياهو نفسه أعلن، في خطاب القصاه في العام ٢٠١١ من على منبر الكنيست، عشية زيارة قصام بها إلى الولايات المتحدة، أنه «يصر فقط على تواجد أمني إسرائيلي في منطقة غور الأردن»! وأضاف: «الدولة الفلسطينية ستقوم فقط من خلال تسوية سلمية لا تمس بأمن إسرائيل. هذه الدولة يجب أن تكون منزوعة السلاح، مع ترتيبات أمنية جدية في الميدان، بما فيها وجود عسكري إسرائيلي طويل الأمد على طول نهر الأردن».

بسراحييي عوين ادبت على عنون عسر ادردان...
ويؤكد هــؤلاء أن موقف نتنياهو هذا مثبت في العديد من
الشهادات التي أدلى بها أشخاص عايشوا المرحلة وتفاصيلها
عن كثب، كما أنها مثبتة أيضاً في مذكرات جون كيري نفسه.
وغداة إدلاء نتنياهو بـ «بيانــه الدراماتيكي» يوم ١٩ أيلول،

نشــر مارتن إنديك، المبعوث الأميركي الســابق إلى الشــرق الأوسط والسفير الأميركي الأسبق في إسرائيل، تغريدة على حســابه على موقع «تويتر» أكد فيه أن «نتنياهو هو الذي كان يعتقد ويكرر أن ضم منطقة غور الأردن ليس ضروريا».

وكذّب إنديك ادعاء حزب الليكود في إحدى دعاياته الانتخابية انذاك (في انتخابات أيلول ٢٠١٩) بأن بيني غانتس، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في تلك الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٤)، كان يعارض ضم غور الأردن. وأوضح إنديك إن وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، أعد مسودة أولية لاتفاقية سلام تقضي بالإبقاء فقط على وجود عسكري إسرائيلي، علني وخفي، في المناطق فقط على وجود عسكري إسرائيلي، علني وخفي، في المناطق (الفلسطينية)، وكذلك في غور الأردن». وأضاف: «الوحيد الذي عارض المسودة وتنازل إسرائيل عن غور الأردن هو موشيه يعلون، الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع. وقد منع يعلون غانتس من الحديث عن هذه الخطة مع أي من المسؤولين الأميركيين».

### نتنياهو يعود إلى مناورته/ مشروعه!

ما أن أدلـــى وزير الخارجيــة الأميركي، مايــك بومبيو، ببيانه «التاريخي». كما وصفته إسرائيل ـ الذي قال فيه، يوم ١٨ تشرين الثاني الجــاري، إن الولايــات المتحدة لا تعتبر المســتوطنات الإســرائيلية في «يهودا والســامرة» (الضفة الغربية) وفي غور الأردن «انتهــاكاً للقانــون الدولي»، وهو مــا يتناقض تماماً مع الأردن «انتهــاكاً للقانــون الدولي»، وهو مــا يتناقض تماماً مع العام ١٩٨٧، بأن المستوطنات غير شرعية وتتناقض مع القانون الدولي ـ حتى ســارع نتنياهو إلى «دعوة بيني غانتس لتشكيل الدولي ـ حتى ســارع نتنياهو إلى «دعوة بيني غانتس لتشكيل الى إسرائيل وفرض الســيادة الإسرائيلية على هذه المنطقة»، إلى جانب إطلاق العنان لمبادرات تشريعية في الكنيست لسن قانون خاص لضم غور الأردن إلى إسرائيل.

فقبيل إعــادة غانتس التفويض بتشــكيل حكومة جديدة إلــى رئيس الدولة وقبل إعلان المستشــار القانوني للحكومة قــراره تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو، توجه الأخير، يوم ١٩ تشــرين الثاني الجاري، إلى زعيم تحالف «أزرق أبيض»، بيني غانتس ودعاه إلى تشكيل «حكومة وحدة قومية» تقوم «بضم غور الأردن وترسم الحدود الشرقية لدولة إسرائيل».

غور الأردن وترسم الحدود الشرقية لدولة إسرائيل». وقال نتنياهو، في شريط مصور نشره على صفحات التواصل الاجتماعي: «القــرار التاريخي الذي أصدرته الإدارة الأميركية

العالم. ومع انطلاقة الانتفاضة، حظر الجيش الإســرائيلي ســفر

السيارات الخصوصية على هذا الشارع، غير أنه سمح لسيارات

يوم أمس يمنحنا فرصة لمرة واحدة من أجل ترسيم حدود دولة إسرائيل من الشرق، وذلك من خلال ضم غور الأردن». وأضاف: «ولهذا، أدعو بيني غانتس إلى تشكيل حكومة وحدة قومية يكون الموضوع الأول على جدول أعمالها، في يومها الأول، ضم غور الأردن إلى إسرائيل»! وختم بالقول: «الشعب

والتاريخ لن يغفرا لمن يهدر هذه الفرصة التاريخية»! وفي موازاة ذلـك، وكجزء من الاسـتعداد للمعركة الانتخابية الجديدة، الوشــيكة، أطلق نتنياهو العنان للمساعي التشريعية في الكنيست لسن قانون يقضي بضم غور الأردن إلى إسرائيل. فقد أعلنت عضو الكنيسـت شـارون هاسـكيل، من الليكود، أن رئيس الحكومة، نتنياهو، حثها على تسريع البحث في الكنيست حول مشــروع القانون الذي كانت تقدمت بـــه لهذا الغرض قبل نحو أسبوعين. وقالت هاسكيل إنه في أعقاب إعلان الإدارة الأميركية أن «المســتوطنات الإســرائيلية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) شــرعية»، توجهت إلى اللجنـــة المختصة في الكنيست لتقصير إجراءات التشريع، على أن يكون الموعد المراد لإنجاز عملية ســن هذا القانون هو الأسبوع المقبل، حداً أقصى. وقالت إنها تبنى على «التعهد الذي قطعه حزب أزرق أبيض إبان الانتخابات الأخيرة بأن يســعى إلى ســن قانون لضم غور الأردن إلى إســرائيل». وتوقعت هاسكيل أن يحظى اقتراح القانون هذا بتأييد «لا أقل من ٨٠ عضو كنيست».

يذكر أن هاسـكيل كانت وضعت اقتراح القانون على طاولة الكنيسـت الـ ٢٠، للمـرة الأولى، ثم عـادت وطرحته الآن، من جديد، رغم الانسـداد الحاصل على جبهة المحاولات لتشكيل حكومة جديدة.

من جهة أخرى، قدمت عضو الكنيست أييلت شاكيد، رئيسة حزب «اليمين الجديد» ووزيرة العدل السابقة، الأسبوع الماضي، اقتراح قانون «لبسط السيادة الإسرائيلية» (أي، ضمّ، لكن من دون استخدام كلمـــة «ضم»!) علـــى «مناطق غــور الأردن، غوش عتصيون ومعاليـــه أدوميم، بمــا فيها أيضاً المناطــق التجارية والصناعية، المواقع الأثرية، الشــوارع وأراضــي الدولة التي تقع بين المســتوطنات فــي المنطقة ج». وقالت شاكيد: «أمامنا الآن فرصة سياسية وجاهزية عالية من جانب الولايات المتحدة لإنجاز إجراءات الضــم هذه، وهي فرصة لن تتكرر. ولــذا، ممنوع التردد أو التلكــؤ بل ينبغي الاســتغلال الفوري والسـريع لهذه الفرصة والشروع في عملية بسط السيادة الإسرائيلية على هذه المناطق».

# غور الأردن.المعطيات والواقع

إلــى الغرب من غــور الأردن، أقامت إســرائيل خلال الســنوات

الأخيرة أربعة حواجز ثابتة. في العام ٢٠٠٥، شدد الجيش بصورة

تمثـل منطقة غور الأردن، التي تبلغ مسـاحتها ٢٤٠٠ كيلومتر مربع، حوالي ثـّلث مسـاحة الضفة الغربيــة، ويقع معظمها على طول الجانب الشــرقي من الأراضي القريبة مــن الحدود الأردنية. وتقع معظم أراضــي غور الأردن في المنطقــة المصنفة (ج) في الضفة الغربية، التي تســيطر إســرائيل على ٦٠ في المئة منها

غور الأردن هو القطاع الشرقي للضفة الغربية، والذي يمتد على طول حوالي ١٧٠ كيلومتراً، من منطقة عين جدي قرب البحر الميت جنوباً ولغاية «الخط الأخضر» جنوبي بيسان (بيت شان) شمالاً. ويبلغ عرض هذا القطاع حوالي ١٥ كيلومتراً. يعيش اليوم في هذا القطاع أكثر من ٢٠ ألف فلسطيني، في حوالي عشرين بلدة ثابتة، بما في ذلك مدينة أربحاً، وبضعة آلاف في بلدات مؤقتة.

منــذ احتلال الضفة الغربية، اعتبرت جميع حكومات إســرائيل منــذ احتلال الضفة الغربية، اعتبرت جميع حكومات إســرائيل هذا القطاع بمثابة «الحدود الشــرقية» لدولة إســرائيل ولم تغب يوماً نوايا ضمه إليها. ومن أجل تعزيز ســيطرتها على المنطقة، أقامت إســرائيل في الأغوار، منذ مطلع ســنوات السبعينيات، ٢٦ مستوطنة، يسكن فيها اليوم حوالي ٩ آلاف مستوطن إسرائيلي، من أصل ٤٠٠ ألف مســتوطن في مستوطنات الضفة الغربية التي بنيــت على أراضي الفلســطينيين، البالغ تعدادهــم ٧ر٢ مليون

على مدار السنين، منذ احتلاله، أعلنت إسرائيل عن الغالبية العظمى من أراضي هـذا القطاع «أراضي دولة»، وجرى ضمها إلى مناطـق النفوذ التابعـة للمجالس الإقليميــة «عرفوت هيردين» و»مجيلــوت» التــي تعمــل فــي إطارهــا معظم المســتوطنات

الإســرائيلية في المنطقة. وفي إطار اتفاقية أوسلو، تم تعريف هــذه المنطقــة، باســتثناء جيب يضــم مدينة أريحــا وبعض المســاحات التي تحيط بهــا، على أنها مناطق C، التي تســيطر عليها إسرائيل سيطرة تامة.

لمنطقة غــور الأردن أهمية كبيرة من الناحية الإســتراتيجية وتتخذ العديد من الشركات الإسرائيلية منها مقرأ لها، وخصوصا الشركات الزراعية.

يسعى الفلسطينيون لأن يكون غور الأردن الحد الشرقي لدولة لهم في الضفــة الغربية وقطاع غزة، لكنهم يرون إن الســيطرة الإســرائيلية علــى عمق الضفــة الغربية تنهي فعليــاً ونهائياً إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة.

ويعتبر المســؤولون السياسيون والعســكريون في إسرائيل، ومنــذ فترة طويلة، أن غور الأردن منطقة إســتراتيجية «لا يمكن التخلي عنها أبداً»!! وتعلن إســرائيل منذ فترة طويلة أنها تعتزم الحفاظ على الســيطرة العســكرية هناك، حتى في ظل أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

تراجعت إسرائيل عن بناء الجدار الفاصل الشرقي الذي خططت لبنائــه على امتداد الحــدود الغربية لغور الأردن، وذلك بســبب موجة الانتقادات الدولية الشــديدة، وفي أعقــاب القرار الصادر عن «محكمة العدل العليا» في حزيران ٢٠٠٤. لكن، ما لم تســتطع إسرائيل تحقيقه بهذه الوســيلة، قامت به بطريقة أخرى. فمنذ العام ٢٠٠٥، تفرض إســرائيل في غور الأردن سياســة مشــددة من التقييد علــى حركة وتنقل الفلسـطينيين. وقد جاءت هذه السياسة لتحل محل الجدار الفاصل الملغي.

فقط لسكان غـور الأردن على أساس بطاقة الهوية، شـرط أن يكون العنوان المسـجل في بطاقـة الهوية هو إحدى قرى الغور. ما أما باقي سـكان الضفة الغربية، فيطلب منهم في هذه الحواجز إبراز تصريح خاص يتم إصداره من قبل «الإدارة المدنية». وبدون هذا التصريح، لا يتيح الجيش الإسـرائيلي المرور إلا في «الحالات لرة الإنسانية» فقط. ولا يسـري هذا المنع على دخول المواطنين من لئيا الضفة الغربية إلى مدينة أريحا، غير أن السفر من أريحا شمالاً إلى باقي أجزاء الأغوار محظور على الفلسـطينيين، وبضمنهم سكان باقي أجزاء الأغوار محظور على الفلسـطينيين، وبضمنهم سكان أريحا أنفسـهم، باسـتثناء حملة التصاريح. فـ الفلسـطينيون لذي الذيـن يتم ضبطهم في الأغوار بدون تصريح، يتم تحويلهم إلى الشرطة»، كما يقول المتحدث الرسمي بلسان الجيش الإسرائيلي.

«الأغوار». ويتضح من هذا التمييز أن إسـرائيل لا ترى في الأغوار وحدة جغرافية واحدة مع باقي مناطق الضفة الغربية. يشكل فصل القطاع الشرقي عن باقي الضفة الغربية مساً صارخاً بحقوق الفلسـطينيين الأساسية في تلك المنطقة. فالشارع رقم ٩٠، الذي يشق المنطقة على امتدادها، كان يُستعمل في الماضي شـارعاً رئيسـيا بين شـمالي الضفة الغربية وبين أريحا وجسر اللنبـي، حيث المعبر الوحيد بين الضفة الغربية والأردن وباقي

وفي رده على توجه منظمة «بتسيلم» حول هذا الأمر، في كانون

الثاني ٢٠٠٦، يعقد المتحدث بلسـان الجيش الإسرائيلي تمييزاً

واضحاً بيــن «مناطق يهودا والســامرة» (الضفــة الغربية) وبين

ملحوظة من التقييدات المفروضة على هذه الحواجز وأتاح المرور الأجرة والسـيارات الخصوصية المزودة بتصريح بمواصلة السفر فقط لسـكان غــور الأردن على أسـاس بطاقة الهوية، شــرط أن عليــه. ومنذ إغلاق الأغوار خلال العام ٢٠٠٥، يتم تحويل مسـالك يكون العنوان المســجل في بطاقــة الهوية هو إحدى قرى الغور. خلال زيادة تكلفة السفر وإطالة مدته. أما باقي ســكان الضفة الغربية، فيُطلب منهم في هذه الحواجز الفلســطينيون الذيــن يســكنون خــارج الأغــوار ويمتلكون إبراز تصريح خاص يتم إصداره من قبل «الإدارة المدنية». وبدون أراضيهم. ويتضح هذا التصريح، لا يتيح الجيش الإســرائيلي المرور إلا في «الحالات

مُــن التَحقيق الــذي أجرتــه منظمــة «بتســيلم» أن الكثير من الفلسـطينيين، ونتيجة لإغــلاق الأغوار، فقدوا مصــادر رزقهم، وخاصة منهم من يعيشــون في القرى المحاذيـــة للأغوار وكانوا يعتاشون من العمل في الأراضي الزراعية.

يمنع الجيش الإسرائيلي سكان القرى الفلسطينية الواقعة شمالي حبب أربحا من استضافة أقاربهم وأصدقائهم الذين يعيشون خارج

جيب أريحا من استضافة أقاربهم وأصدقائهم الذين يعيشون خارج الأغوار وفي أريحا. فتنظيم مناسبة كثيرة المشاركين، مثل حفل زواج أو جنازة، أصبح مهمة شبه مستحيلة. النساء اللاتي تزوجن من رجال يسكنون في الأغوار وانتقلن للعيش معهم في المنطقة دون أن يبدلن البند الخاص بالعنوان في بطاقة الهوية، لا يخرجن من منطقة القرى خشية منعهن من العودة إلى بيوتهن. وقد توقف الكثير من مزودي الخدمات عن الوصول إلى هذه القرى.

في نيســان ٢٠٠٧، أعلنت وزارة الدفاع الإســرائيلية، رداً على توجه «جمعية حقوق المواطن» إليها، أنه ابتداء من نهاية أيار ٢٠٠٧ سيتم إلغاء منع الحركة الذي يحول دون دخول الفلسطينيين إلى غور الأردن. وأضافت أنه في ختام الفحص المجدد بخصوص الحاجة إلى الاستمرار

في فرض القيــود على الحركة في الأغوار، تقرر رفع القيود على حركة التنقل بحيث يكون الدخول إلى منطقة غور الأردن متاحاً لجميع سكان الضفة، طبقاً للفحص الأمني في نقاط الفحص المختلفة. بالإضافة إلى القيود التي تفرضها إســرائيل على حرية الحركة

بالإضافة إلى القيود التي تفرضها إســرائيل على حرية الحركة في منطقة الأغوار، فقد فرضت في أيار ٢٠٠٥ حظراً جارفاً وشـــاملاً على دخول الفلسطينيين إلى منطقة شمال البحر الميت، الموجود في مناطق الضفة الغربية. وقد تم فرض هذا الحظر بواسطة منع مرور الفلسـطينيين عبر حاجز «ألموج». وقد كان الجزء الشــمالي الشرقي من البحر الميت على مدار سنوات كثيرة منطقة ترفيه أساسية لسكان الضفة الغربية، غير أن هذه الشواطئ جـرى فصلها عن باقـي مناطق الضفة، بما في ذلـك غور الأردن، واليوم يحظر الجيش الإســرائيلي على الفلسـطينيين زيارتها. في السنوات الأخيرة، سُمح بالمرور عبر حاجــز «ألموج» بصورة عامة، فقط لمن يحملون تصاريح عمل في المستوطنات المجاورة وتصاريح دخول إلى إسرائيل. وابتداء من شهر أيار ٢٠٠٧، تحظر إســرائيل الدخول حتى على هؤلاء. كما يعتبر البحر الميت مورداً اقتصاديـــاً من الدرجة الأولـــى، في مجال الصناعات والســياحة، غير أن إسـرائيل، ومنذ بداية الاحتلال، تمنع الفلسـطينيين من استغلاله من خلال التقييدات التي تفرضها عليهم.

وتعتبر منظمة «بتسـيلم» أن السياسة التي تطبقها إسرائيل في القطاع الشـرقي، إلى جانب تصريحات المسؤولين الرسميين الكبار حول هذه القضية، تشـير إلى أن «الدافع من وراء سياسـة إسرائيل ليس أمنياً بل سياسيّ: ضم هذه المنطقة إلى إسرائيل من الناحية الفعلية»!



### مديرة قسم السياسة والتشريعات في «لوبي النساء»:

### التعامل بمماطلة مستمرة يميّز طريقة العمل التشريعية والتنفيذية حيال حالات العنف ضد النساء في إسرائيل!

قالت المحامية مريم زالكيند، مديرة قسـم السياسـة والتشــريعات في «لوبي النســاء في إسرائيل»، إن التعامل بمماطلة مستمرة يُميز طريقة العمل التشــريعية والتنفيذية حيال حالات العنف ضد النساء في إسرائيل. وأكدت أن هــذا التعامل يتفاقم بشــكل خــاص الآن في ظل انعــدام وجود حكومة

وأشــارت زالكيند إلى أنه منذ العام ٢٠١٤ بعد مقتل ٢٣ امرأة في العام الذي ســبقه، اتخّذ قرار حكومي بتشــكيل لجنة عاجلة بين وزارية لمعالجة «ظاهرة العنف الأســري». وقدمــت اللجنة توصياتها التي تمــت الموافقة عليها في حزيران ٢٠١٦ وشــكّلت لجنة بين وزارية أخــرى لصياغة خطط عمل لتطبيقها. ووافقــت لجنة وزارية بقيــادة وزير الأمن الداخلي، غلعــاد إردان، في حزيران ٢٠١٧، على خطة العمل مبدئيا، ومع ذلك، فإن نطاق اعتماد الاستنتاجات ليس واضحاً تماماً، ســواء تم اعتمادها مبدئيا أو بالحرف. كمــا أن نطاق الميزانية ومصادر الميزانية لتطبيق الخطة غير واضحين كذلك، وبينما تســتمر الدولة في المماطلة تُقتَل المزيد من النساء. وتؤكد أن القتل عادة لا يكون معاوفات فقد اشتكت غالبية ســاحقة من النساء المقتولات من العنف أو كنّ معروفات لغدمات الرفاه الاجتماعي.

وبرأيها، الحقيقة المرة هي أنه ليست هناك أي امرأة، بغض النظر عن عمرها، دينها ومكانتها الاجتماعية، محصنة من العنف الذكوري الذي قد يكلفها حياتها. كما أن العنف ضد النساء هو ليس ظاهرة طبيعية لا يمكن السيطرة عليها، وقد كان بالإمكان منعها وإنقاذ الكثيرات لو كانت الدولة تحاول معالجة حالة الطوارئ هذه ولو كانت تستثمر مواردها كما تستثمرها في الأمن القومي مثلا. وتتصرف الدولة كما لو كان لديها وقت كاف، بالرغم من أنه منذ العام ٢٠١٨ قتلت ٢٧ امرأة في إسرائيل، وفي العام ٢٠١٨ قتلت ٢٢ أمرأة، وفي العام ٢٠١٩ المشارف على الانتهاء قتلت حتى الآن ١٢ امرأة (ست منهن عربيات وست يهوديات). وعادة ما نرى احتجاجات ومظاهرات شعبية، لكن لم تعلن الحكومة بعد عن حالة طوارئ.

وتضيف زالكيند أن أحد أصعب الأمور فيما يتعلق بالنساء ضحايا للعنف هو قلة التنسيق بين الجهات المختلفة. فوزارة الرفاه ليست على تواصل مع وزارة الصحة والوزارات المختلفة بالكاد تتواصل مع بعضها البعض.

ولفتت زالكيند إلى أنه تم تحقيق بعض الإنجازات لكن غالبية الأمور لا تزال عالقــة تحت وطأة مماطلــة رهيبة. فقد أعلنت وزارة الرفــاه الاجتماعي مؤخراً عـن انعقاد دورات تدريبية بين وزارية مخصصــة لمهنيين يعالجون العنف الأسري، وتعطي منظورا شــاملا وأدوات عملية لمكافحة الظاهرة ومعالجتها. وأبلغــت وزارة الرفاه كذلك عن تطوير أدوات بين وزارية لتقييم مدى نســبة الخطر. وخُصصت وظائف شــاغرة في الســلطات المحليـــة: ٨٦ لعلاج الأطفال ضحايا العنف الأســري، ٢٠ لعلاج الرجال و٢٠ لعلاج المســنين. وتتم في هذه المرحلة ملء هذه الوظائف في الســلطات المحلية لكن لا يعرف كم من الوقت المرحلة ملء هذه الوظائف في الســلطات المحلية لكن لا يعرف كم من الوقت سيســتغرق ذلك. وتحدثوا كذلك عن إقامــة أربعة مراكز طوارئ توفر خدمات مختلفة تفتح على مدار الســاعة طوال الأسبوع. وفهمت الحاجة الماسة لهذا النــوع من المراكز الأول بدأ مؤخرا

وتابعت أنه إلى جانب المماطلة الرهيبة في تنفيذ وتطبيق القرارات، هناك إخفاقات أخرى في معالجة موضوع العنف ضد النساء:

أولاً، لا يوجـــد عــدد كافٍ من الملاجئ. وهناك ملجآن فقط للنســاء العربيات

تانياً، لا يوجد سـوى مركزين لإعادة تأهيل الرجال العنيفين. وكان الالتزام ببناء ســتة حتى العام ٢٠١٧، أي ثلاثة أضعــاف الموجودة اليوم، ما لم يحدث بالطبع. وحدث ذلك بسـبب أحد المشاكل المتفشية الهدّامة في مجال الرفاه الاجتماعي – الخصخصة، خاصة وأن السيرورات المتعلقة بالخصخصة تحدث ببطء شديد. وقامت الدولة بالجهود اللازمة لبناء هذه المراكز مؤخرا فقط رغم أن الحديث عنها بدأ قبل أكثر من عامين. ويجدر بالذكر أنه وفقا للقانون، يقدّم علاج الرجال العنيفين للرجال المتواجدين في إجراء جنائي فقط، ويعني ذلك أنــه قد يكون هناك رجال عنيفون معروفون في خدمات الرفاه الاجتماعي لكن

غير ملزمين بتلقي العلاج. ثالثـــأ، هناك قانون عالق هو قانون القيــود الإلكترونية الذي يهدف لإبعاد الرجال الذين من المحتمل أن يعتدوا على زوجاتهم. وتقول زالكيند: «يستطيع هذا القانون إنقاذ حياة النساء، لكنه عالق بعد أن تناولته جلسات كثيرة في الكنيست. توجهنا لوزارة العدل وسألنا عن السبب وراء ذلك، وتلقينا جوابا بأنهم يريدون دراســة الصعوبــات والإخفاقات من دول خــارج البلاد. المثير للســخرية في الأمر هو أن القيود هي منتج إسرائيلي، لكن الشرطة تسافر إلى إسبانيا لتعلم كيفية تشغيلها». وهناك قانون عالق إضافي ولا يبدو أنه سيتم ســنّه أو تنفيذه في الوقت القريب هو قانون منع العنف الاقتصادي بمبادرة جمعية «روح نســائية». وبحسب تقديرات مختلفة، فإن حوالي ٢٠٠ ألف امرأة في إسرائيل تعيش في عنف، على الرغم من أن منظمة الصحة العالمية تقدّر أن العدد أكبر من ذلك بأربعة أضعاف. وتقول تمار شفارتس، مديرة الجمعية، إن غالبية النساء اللاتي تعانين من العنف تعاني من عنف اقتصادي، والذي قــد يكون ليس أقل صعوبة من أنواع العنف الأخــرى، على الرغم من أنه عادة ما يهمّش ويدرَج بعد العنف الجســدي، الجنسي والنفسي. وتضيف أنه على الرغم من ازدياد الوعي لهذه الظاهرة، فإن نساء كثيرات لا يزلن غير قادرات علـــى التعرف عليها وتحديدها. وتؤكد أن العنف الاقتصادي هو الأداة الأكثر نجاعة للتنكيل والسيطرة على شخص ما، حيث أن المال هو قوة والسيطرة من خلاله تمتد لجميع مجالات الحياة، وتلفت إلى أن العنف الاقتصادي هو ظاهرة تعاني منها النساء من جميع الخلفيات والطبقات الاجتماعية.

وتعتقد زالكيند أن التشـريع ليس هو الحل الوحيد. فإلى جانب التشـريع وإنفاذ القانون، هناك حاجة لسيرورات تربوية تغير المواقف والآراء المسيئة المنتشرة لدى الجمهور. وينطبق ذلك على مجالات مثل حوادث السير، التربية للاســتدامة، حقوق الإنســان والمزيد. والتربية وحدها هــي الكفيلة بإحداث تغيير طويل الأمد في معاملة النســاء، ومنع وتقليل العنف ضدهن. ومع ذلك فإن التربية الجندرية في إســرائيل اليوم اختيارية تماماً، إذا كانت المدرسة معنيــة بها تبني برنامجا مخصصا لها إذا كانت الميزانية متوفرة بالطبع وإذا لم تكن معنية بذلك فلا تعطي للتربية الجندرية أيما حيز.

كما تؤكد أن ظاهرة قتل النســاء غير مقتصرة على الفقراء والعرب، وبالرغم من أن النساء العربيات يقتَلن أكثر من نسبتهن في السكان، فإن هذا يحدث بتأثيــر عدم محاربة العنف فــي المجتمع العربي عامةُ مــا ينتج عنه أن فئة مستضعفة داخل مجتمع مستضعف تدفع ثمنا أعلى بكثير. والعنف موجود في كل مجتمع وكل طائفة لأنه يتعلق في نهاية الأمر بعلاقات القوى والرغبة في السيطرة. ويحدث القتل في عدد كبير جداً من الحالات بعد أن تعبّر المرأة عــن رغبتها في الانفصال عــن الرجل. وينبع ذلك من تصــور المرأة على أنها ملكية، كشخص لا يستطيع اتخاذ قرارات بشأن حياتها. وهذه هي أيضاً أخطر فترة للنساء، من اللحظة التي يقررن الانفصال وحتى يقمن بذلك بالفعل. وعلى أي برنامج يريد توفير الرد للنساء أن يأخذ هذه اللحظة في عين الاعتبار. كما يجدر بالذكر أن حوالي ثلث النساء قُتِلن بأسلحة نارية، جزء منها مرخص وجــزء آخر غير مرخص. ومع ذلك قام وزير الأمــن الداخلي جلعاد إردان ووزارة الأمن الداخلي بتمديد مفعول القانون المؤقت الذي ينص على أن بإمكان رجال الأمــن وحاملي الأســلحة النارية في عملهم أخذ الأســلحة إلى منازلهم حتى نهاية كانون الثاني ٢٠٢٠. وتقول زالكيند إن وجود الأسلحة النارية في المنزل يزيد من خطر قتل المرأة بين ثلاثة حتى خمسة أضعاف.

### ,

# عن آخر مظاهر إعادة كتابة تاريخ اليهود الشرقيين!

\*تقوم إسرائيل في السنوات الأخيرة باستثمار موارد وجهود كبيرة لتعزيز حضور تاريخ يهود الشرق الأوسط لكن بالتوازي مع هذا الاتجاه المهم تنصب الجهود من أجل جعل ذلك التاريخ يتناسب مع التاريخ الصهيوني أو وضعه في حدوده وتحت سقفه\*

بقلم:ليئور شتيرنفيلد ومنشيه عنيزي(\*)

تعمل دولة إسرائيل في السنوات الأخيرة على إعادة كتابة التاريخ المرتبط ببدايات الصهيونية. وعلى الرغم من أنه خلال معظم سنوات وجود الدولة كان التاريخ مجندا من الناحية الأيديولوجية لخدمة الفكرة الصهيونية، فإن ذلك لم يكن كافياً لتبرير الممارسات السياسية لحكومات إسرائيل. ويبدو أن جهود إعادة كتابة التاريخ الحالية تهدف إلى تحضير النفوس من أجل القيام بعمليات سياسية متشددة، من خلال منح صك براءة تاريخي للأحداث الراهنة. فعلى سبيل المثال، يساعد تسليط الضوء على معاداة السامية المتأصلة في العالم الإسلامي، على تبرير عدم الرغبة في تشجيع التحركات الساعية للعيش المشترك في إسرائيل والشرق الأوسط.

في الآونــة الأخيرة فقــط، أفاد نير حســون، المراســل في صحيفــة «هآرتس»، بــأن بلدية القدس قررت تســمية شــوارع في سلوان على أســماء حاخامات يمنيين، وذلك تخليداً لذكرى الســكان اليهود من أصل يمني الذين عاشــوا في هــذا الحي في أواخر القرن التاســع عشــر وأوائل القرن العشــرين. وعلى امتداد قرون، إن لم يكن أكثر، فإن ســلوان فلســطينية بالكامل لم يكن أكثر، فإن ســلوان فلسـطينية بالكامل تقريبا. والســكان اليهود في السنوات الأخيرة عــم بمثابة «إصبــع تفقاً عين» هؤلاء الســكان. وفقاً لأحد أعضــاء مجلس بلدية القدس، فإن إطلاق الأسماء على الشوارع هو خطوة لإثبات وجود الســيادة الإسرائيلية، وهو أمر لا يمكن أن وجود الســيادة الإسرائيلية، وهو أمر لا يمكن أن

الأسماء الجديدة. إن إطلاق الأسـماء العبرية على الشــوارع في سلوان هو ممارسة شــائعة تسعى إلى التمييز بين اليهود العرب والعرب الفلسـطينيين. فلن تدخل أســماء الحاخامات اليمنيين في الذاكرة التاريخيــة الجماعيــة لإســرائيل بمســاعدة الشــوارع الجديــدة في حــي ســلوان، حيث أن معظم الإســرائيليين لا يزورون سلوان كل يوم؛ أي أن السلطة «أطلقت أسماء لشرقيين» وفي الوقت نفســه لم يتردد صداهــا لدى الجمهور الإســرائيلي العــام، لأنــه لا أحد يمــر في هذه الشوارع أصلا. ولكن مكاناً مثل سلوان كان يمكن أن يكون احتمالا لقصة تاريخية بديلة: أحد الحاخامات الذين يخلِّد اســمهم الآن في شوارع الحــي، الحاخام ميموني، وقع ذات مرة على هذه الرســالة: «نحــن الموقعون أدناه، ســكان كفار هشــيلوح نعلن على الملأ أننا ملزمون بأن نعرب عن امتناننا للرجل العزيز وطيب القلب السـيد الحاج محمــد غزلان، أحد وجهــاء إخوتنا العرب سـكان كفار هشـيلوح سـلوان وصحبه طيبي القلوب الذين أبدوا معاملة إنســانية غير عادية لجيرانهم سكان أحياء هشــيلوح اليهود خلال فترة اضطرابات ١٩٢٩... نحن نأمل بأن تسود هذه المعاملة بيننا وبينهم على مدى الأيام، على أمل أن يعيد الرب الكريم الخير لأصحاب أفعال الخير

على صنيعهم».

بعد احتلال القدس الشرقية مباشرة في عام
١٩٦٧، جمع مراسل جريدة «يديعوت أحرونوت»

بين يوسف ميموني، ابن الحاخام شلومو
ميموني - أحد الموقعين على الرسالة - وبين
محمد غزلان، ابن الحاج غزلان. وقد قال ميموني
لغزلان إنه «يشعر بالواجب لاحترام توقيع الوالد
المرحوم ... لا قدر الله أن نكون ناكري الجميل،
وسوف نفعل كل شيء من أجلك» (يديعوت

### ماذا عن إيران وتونس؟

يبدو جليا أن الدولة تقوم في السنوات الأخيرة باســـتثمار موارد وجهود كبيـــرة لتعزيز حضور تاريخ يهود الشــرق الأوســط. لكن بالتوازي مع

هذا الاتجاه المهم، تنصب الجهود من أجل جعل ذلك التاريخ يتناسب مع التاريخ الصهيوني، أو وضعه في حدوده وتحت سـقفه. إنها رواية تصـف تاريخ اليهود من كارثـة إلى كارثة، من ترحيل إسبانيا عبر مختلـف الأعمال العدائية وصولا إلى ترحيلهم إلى إسرائيل. ويضاف إلى ذلك وجود نزعة في وسـائل الإعلام الإسرائيلية إلى قراءة الواقـع المعاصر في أوروبا من منظور معاد للمسلمين. والتعبير البارز عن هذا هو وصف فرنسا كأنها تعاني تحـت وطأة هجرة وصف فرنسا كأنها تعاني تحـت وطأة هجرة المسلمين ومعاداة السامية، وبالتالي الدعوة لهجرة اليهود إلى إسرائيل ومنحهم «الخلاص» الصهيوني نفسه.

وهكذا، بعد عقود من التجاهل شبه التام لتاريخ يهود الشرق الأوسط، يطرح اليوم مشروع لإعادة كتابة تاريخهم على طاولة المؤرخ الانتهازي للصهيونية.

إن قراءة تاريخ يهود الشرق الأوسط ملوثة منذ عقود بمنظور الصراع العربي- الإسـرائيلي. لقد كتب الكثير عن الاســتهتار العــام بالتفاصيل وبالثــروة التاريخية والثقافيــة لهؤلاء اليهود، وكذلك عن الفعل الإشكالي المتمثل في تضمين وتغطية تاريخ المهاجرين من أكثر من ٢٠ دولة ضمن إطار سردية عمومية مبسطة واحدة.

إن اليهــود، كما يحكون لنا، قد عاشــوا برأس خانعة وهم ينتظرون الخلاص الصهيوني، وما أن أقيمت دولة إسرائيل حتى بدأوا بالتدفق عليها بأعداد كبيرة، وفي قصــة تتضمن أيضاً عملية ترحيل نشطة. هذه الرواية تخطع مرارا في خصوص الحقيقة التاريخية: أولاً، إنها تتجاهل آلاف الســنين من الوجود اليهودي في البلدان الإســـلامية، وهو وجود لم يكن جيداً فحســب أو سيئاً فحسب، بل كان في الأساس وجود لحياة طبيعية، مع الكثير من الخير والكثير من السوء، ومع علاقات مركبة مع مجموعة سـكان الأغلبية، مـع الأقليــات السـكانية والبُنى السياســية الإمبريالية والمحلية. وهذه هي طبيعة التاريخ. وثانياً، عندمـــا تنفى هذه الروايـــة عن يهود البلدان الإسلامية إمكانية الانتماء إلى المجتمع المحيــط الذي يعيشــون فيه، فإنها تربــط كل العمليات التي مروا بهـــا بالعمليات الكبرى المرتبطــة بتاريخ الصهيونية في أوروبا وأرض إســرائيل (فلسطين) والشــرق الأوسط، وتموضعهم داخل جسم مصطنع فوق- تاريخي

لمجموع «يهود البلدان الإسلامية». وثالثا، تُخضِع هذه القصــة التقاليد الدينية ليهود الدول الإسلامية إلى الشكل الذي تخيلوا فيه يهود الشــرق، مــن خلال تجاهــل التنوع الموجــود في هــذا المجال أيضاً: أرثوذكســية إلى جانب تقاليد حاخامية محلية، شــيوعية مع عناصر دينية، قومية عربيــة، إيرانية أو تركية

هل يمكن الحديث عن هجرة اليهود اليمنيين بنفس الطريقة التي نتحدث بها عن يهود المغرب أو مصر؟ هل يصح القول إن اليهود المصريين تم ترحيلهم على الرغم من أن رحيلهم في عام ١٩٥٦ كان جزءاً من تحرك كيير للحكومة المصرية الكبرى لطرد رعايا أجانب وليس اليهود حصراً بالضرورة؟ وما هو دور إسرائيل في تدهور العلاقات بين يهود المنطقة وبين السلطات؟ هل غادر اليهود العراقيون بنفس الطريقة التي رحل بها اليهود اللبنانيون؟ إن الطريقة التي يحم بها سرد القصة اليوم تقدم التاريخ في وحدة عمومية التسيطية، وكذلك مجمل التاريخ اليهودي في الشرق الأوسط.

في العام ٢٠١٤، أقر الكنيست قانون يوم إحياء ذكرى خروج وترحيــل اليهود من الدول العربية وإيران. على الرغم مما يستشف ضمنياً من اسم القانــون، فإنه لــم يتم طرد اليهــود من إيران. كيف، إذن، ســوف نتعامل مــع حقيقة أنه في

إيران، وكذلك في المغرب وتونس، على سبيل المثال، لا تزال هناك مجتمعات يهودية، بينما أصبح التاريخ اليهودي في مصر والعراق جزءا من نقاش وطني حول الثقافة المحلية؟ هل من الصواب القيام بما عمله فرانسيس فوكوياما وإعلان نهاية التاريخ اليهودي في الشرق

#### نظرة تعميمية

في الصيف الماضي، عـرض «متحف أرض إسـرائيل» معرضاً بعنوان «خروج من دون عودة - تحية ليهود دول العرب وإيران». ويثير اسـم المعرض بحد ذاته تســاؤلات حول هذا النوع من

روى المعرض قصة عشـرة مجتمعـات: إيران والعراق وسورية واليمن ومصر وتونس وليبيا والمغرب والجزائر ولبنان، وقدم لها جميعاً نفس الروايــة: عــاش اليهود آلاف الســنين في ذلك المكان، وعانــوا من عهود الاضطهــاد الأخيرة، وأجبروا فـــي نهاية المطاف على «خروج من دون عودة» الى المكان. تصميم المعرض اســتحضر ذلك ووضّحه بهذه الصيغة. كانت الصورة التي رافقت المعرض بأكمله، وربطت بين أجزائه، هي «الطاليت»، وشــاح الصــلاة اليهودية. لكن هذا ليس قاســما مشتركا للقداســة والصلاة، وإنما وشاح للصلاة كان يُجبر اليهود في معسكر جادو في ليبيا على اســتخدامه كقماشــة بعد الاحتلال النازي. أي أن القاســم المشترك لجميع المجتمعات اليهودية هو الاضطهاد والملاحقة، وربطهم الفظ جميعاً مع الهولوكوست. ويتضح بالتالي إذن أن «التحيــة» هي تذكير بإنقاذ من المصير الوحشــي الذي انتظر يهود الشرق لولا أن الصهيونية أنقذتهم.

كان كل جـزء مـن المعرض مخصصـاً لذكرى واحد من المجتمعات وعـرض صورا وأغراضا من الحيـاة المجتمعيـة (أحياناً أيضاً مع تبسـيط استشراقي، مثل إبراز تعاويذ وكتب شعوذة في كل مجتمع من الشـرق، كما لـو كان ميزة فريدة مـن نوعها في هـذه المنطقة). وقــد اختتمت كل مجموعة مـن مجموعات المعرض بقائمة من حوادث الاعتداءات على اليهود، وبالتالي قدّمت السـياق العام مرة أخرى والـذي يقوم بتلطيخ حيـاة بأكملهـا كحياة من العنـف والاضطهاد والملاحقـة. وأكـدت الجمـل الأخيـرة في كل مجموعة على أنه بقي اليوم يهود معدودون في مجموعة على أنه بقي اليوم يهود معدودون في هذه الدولة، هذا إن وجدوا أصلا.

بالإضافة الــى التوجه العام، فــإن تلك الأمور تســتنتَج أيضاً من تفاصيل المعرض. فالعرض الخــاص بالمجتمــع اليهــودي الإيراني يصف حياتهم على أنها حياة بائســة تعيسة، مشيرا إلــى «مجموعة من الأحداث التــي تعرض فيها اليهود لــلأذى»: منذ المذبحة ضــد اليهود في مدينة مشــهد ووصولا إلى الثورة الإســلامية. مــن بين الأحداث التي يقدمهــا المعرض، دمج القيمــون عليــه برقيــة كان قد أرســلها كبير الحاخامات في طهران في عام ١٨٧٤ إلى شــركة الحاخامات في العاصمة الفرنسية باريس، تصف «إليانس» في العاصمة الفرنسية باريس، تصف محنــة اليهود الإيرانيين. يبــدو أن حتى برقية مكتوبة بقلم حاخام يمكن اعتبارها عملا عدائيا ضد الدهود.

في مقابل ذلك، لم يكن هناك أي شيء على هــذا المحور الزمني يقدم لنا شيئا عن حياة حوالي ١٠٠ ألف يهودي في إيران. عن كونهم فخورين بأنهم إيرانيون، عن ارتباطهم بالثقافة والدولة، وعن المعجم المهم الذي كتبه سليمان حاييم حــول الصحافة اليهوديــة التي وصلت في فترة الذروة الى حوالي اثنتي عشرة جريدة متوازية، عن الشـعر والأدب، وعن معدل الأطباء اليهود، أو عن أنشـطتهم في الأحزاب الوطنية وللشيوعية وحتى عن تعاطيهم المثير واللافت مـع الصهيونية. ما يمكــن أن يتعلمه زوار هذا

المعرض هو أن هناك ســـتة أحــداث بدأت في المذبحة في العــام ۱۸۳۹ وانتهــت في الثورة في العام ۱۹۷۹. ويجب على المرء أن يســـأل، هل يمكن حقا تلخيــص الحياة اليهودية في إيران في حين لا يـــزال يعيش هناك مجتمع يضم ۲۰

ألف رجل وامرأة؟ يتكرر هذا النمط فــي جميع العروض الأخرى. لكن القراءة المتأنية والنقدية تظهر أن التاريخ لــه أوجه أخرى. بهذه الطريقة فقط، يمكن رؤية نشاط التاجر اليهودي العراقي أبراهام جفاني، شــريك وزير المالية محمد الحديـــدي، بوصفه جزءا من العصر الذهبــى الاقتصادي والثقافى للعراق فــي النصف الأول من القرن العشــرين. بنفس الطريقــة، يمكن اقتــراح تضمين قصة حياة الموسـيقية اليهودية التي تحظى بالحب والإعجــاب، حبيبة مســيكا، كجــزء لا يتجزأ من التاريــخ التونســي، مثلما تســعى تونس إلى القيام بــه الآن، وليس فقط كقصــة يهودية مأســاوية. من هذا المعرض بالذات نتعلم بأنه ســوف يـتم عرض بيانو مسيكا قريباً في متحف خاص تخليدا لذكراها في تونس.

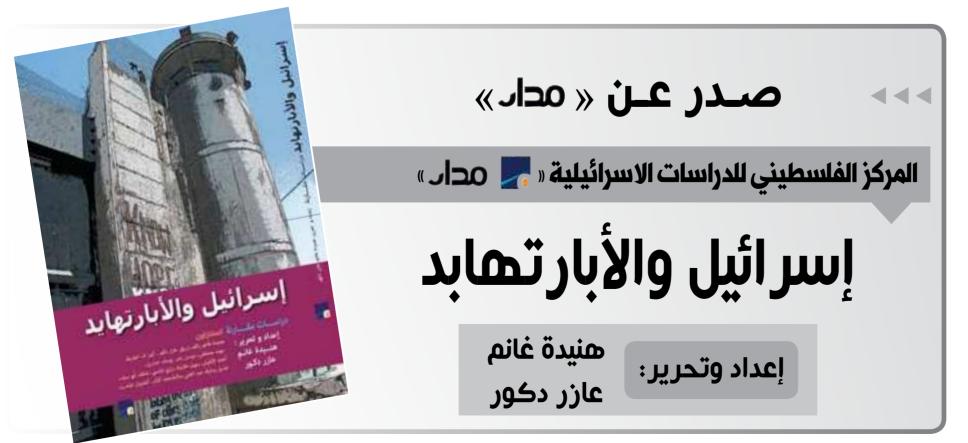
هنـــاك عــرض لقصـــة تاريخيـــة مماثلة في كتــاب بعنــوان «نهاية اليهودية فــي البلدان الإســـلامية»، الذي حرره شموئيل تريجنو وصدر عن دار النشر «كرمل» العام الماضي. يقدم هذا الكتــاب لأول مرة، كما يدعي، نظرة شــاملة عن العمليات التي أدت إلــى طرد اليهود من الدول الإسلامية. وتريجنو يصف الغرض من توحيد سـردية كل قصص «الترحيل» من عشرة بلدان مختلفـــة، والذي بموجبه «تعـــرض يـهود الدول العربية للاضطهاد والمذابــح لعدة أجيال، قبل مئــات الســنين من ظهــور الصهيونيـــة. وقد ســاء وضعهم أكثر فأكثر فـــي العصر الحديث ومع ظهــور القومجية العربية فــي القرن الـ٢٠. الرواية التي تصف هجرتهم إلى إسرائيل بأنها اســتعمار هي نقيض للحقيقة، فهـــؤلاء كانوا لاجئين مضطهدين وجــدوا لهم ملاذا في دولة إســرائيل». إن هذه النظرة ضيقــة وتعميمية، تعتمــد حقائــق معينة وتتجاهــل العديد من الحقائق الأخرى، لغرض تقديم سيرورة معروفة النتائج مسبقاً، بل معلنة النتائج مسبقاً.

تشـهد إسـرائيل اليوم عمليـات اجتماعية مهمـة. المجموعات التـي تعرضت للإقصاء عن الخطاب، مثل المجتمعات الكبيرة التي هاجرت من البلدان الإسلامية، تجد لها الآن تعبيرا معينا لها في المجتمع وفي المواقع التذكارية العامة. لكن الثمن المطلوب منهـا كبير، وينعكس في ربط التاريـخ الشـرقي بالروايـة الصهيونية: ثقافـة، صهيونية، اضطهاد وهــرب أو ترحيل، وخاتمتها «الخلاص» في إسرائيل.

لا يتسع المجال للحديث عن الحياة المركبة لليهود والمسلمين معاً لأكثر من ألف عام. ويبدو أن محو التاريخ اليهودي الشرقي من سياقه العربي والإسلامي يسير بالتوازي مع محو التاريخ الفلسطيني من بلادنا. وكمؤرخين مشاركين في بحث وتدريس اليهود الذين عاشوا في البلدان الإسلامية، فإننا نرحب بتوسيع الرواية وإدماج يهود الدول الشرقية في الرواية الوطنية، ولكننا ندعو إلى عرض متعدد الأوجه وعرض السياق العام لتاريخ يهود الدول الإسلامية.

إن التقديـــم الانتقائي للحقائــق والعمليات التاريخيــة، بما يخدم أهدافاً سياســية ضيقة، يضر بتاريــخ مجيد عمره ٢٠٠٠ عام ولا يزال حياً يرزق. كما أن نصف الحقيقة أسواً من الكذب.

(\*) د. ليئور شتيرنفيلد يدرِّس تاريخ إيران والشرق الأوسط في جامعة «بن ستيت» في ولاية بنسلفانيا الأميركية. ود. منشـيه عنيزي يدرِّس في كلية تاريخ شعب إسرائيل في جامعة بن غوريون في بئر السـبع. ترجمة خاصة. المصدر: الملحق الأسبوعي لصحيفة «هاَرتس».



تقاريـر خـاصـــة

في الطريق إلى الكنيست

## الأحزاب اليسارية حاولت إعادة إنتاج نفسها، لكنها تحطمت تقريباً!

قـال المــؤرخ الإســرائيلي عوفــري إيلانــي إن اليســار الإســرائيلي (الصهيونــي) حــاول في الانتخابات الأخيرة أن يعيد إنتاج نفسه ولكن محاولته هذه باءت بالفشل. وجاءت أقوال إيلاني هذه في سـياق تحليل نشـره في صحيفة «هآرتس» وتطرّق فيه إلى تلـك المحـاولات كما انعكسـت في تحالفيـن هما تحالف حزبـي العمل و«غيشـر» وتحالف «المعسـكر الديمقراطـي»، بين ميرتس وحزب جديد أنشــأه رئيس الحكومة الســابق إيهود باراك، الذي كان رئيساً لحزب العمل أيضاً. وفيما يلي ترجمة لهذا التحليل:

> كانــت الانتخابات الأخيرة في إســرائيل تجربة في تأسيس نوع جديد من اليسار. وفشل التجربة يتطلب اســتنتاجات عاجلة. فكل من يتابع صفحات بنيامين نتنياهــو أو يائيــر نتنياهــو أو غيره من مســؤولى الدعاية في اليمين على الفيسـبوك، سوف يستنتج أن اليســـار هو القوة الأكثر نفوذاً في إســرائيل وأنه يقــف وراء أي قــرار يُتخذ ويجري فــي البلاد. ويتفق المراقبون الأقل تحيزاً على أن الوضع الأيديولوجي في إســرائيل في حالة ســيئة. وعلاوة على ذلك: كان هناك لسـنوات طويلة في إســرائيل ادعاء بأنه «في إسرائيل لا يوجد يســـار حقيقي». وفقاً لهذه الحجة، ليس اليسار في إسرائيل صغيراً فحسب - بل إنه غير موجــود على الإطلاق. فبعد كل شـــيء، يجب أن يمثل اليسار الحقيقي مصالح الفقراء والطبقة العاملة – كما يجدر أن يليق باسم «حزب العمل». لكن في الممارسة العملية، نــرى أن المعسـكر الذي تــم تحديده في إســرائيل على أنه اليسار، هو معســكر يؤيده أولئك المحسوبون على الأعشار الأعلى (الشرائح الاقتصادية الأقــوى وفــق تدريج يقســمها الى عشــر درجات – المحرّر)، ويميل إلى أن يكون مؤسســياً، وأشــكنازيا وبرجوازيا أيضا.

ليــس للطبقات الدنيا، التي هــي في معظمها ذات أصول شرقية، أي سبب للتصويت لصالح نفس التيار «اليساري الأبيض» الأشــكنازي الذي يتألف من ورثة حزب «المباي» التاريخي. وبالاعتماد على أشكال وتوجهات مختلفة من المفاهيم الماركسية التي صيغت في القرن التاســع عشــر، فــإن أولئك الذين يحملون ذلك الرأي عن اليســـار الإسرائيلي يحاججون بــأن القيم الليبراليـــة للتنوير والحريـــة هي عديمة المعنى بالنسبة لفقراء يقاتلون على أساسيات عيشــهم. وهكذا، وفق هــذا المنظور، لــن ينمو في إسرائيل يسار حقيقي إلا عندما يتم إنشاء حركة جماهيرية اجتماعية ديمقراطية طرفيّة وشرقية على أنقاض «المباي» الذي تخفى في زيّ اليسار.

### قيل لنا إن هناك يساراً آخر

وهـــا هي هذه الحجـــة قد وضعت علـــى المحك في الانتخابــات الأخيرة. إنشــاء تحالف «غيشــر» وحزب العمــل هو الأقرب إلى تجربة سياســية تســعى الى

بالمناطق والبلدات الطرفيّة» بأن هذا التحالف ســوف يؤدي إلــى جذب جماهير جديـــدة، بحيث يجلب قوة تعادل أكثر من عشرة مقاعد إلى البرلمان (الكنيست)، ومصدرها الناخبون الذين امتنعوا حتى الآن عن دعم اليســـار. لكن هذا لم يحدث. وبالرغـــم من أنه لم يتم القضــاء على حزب العمل في نهايـــة المطاف، إلا أنه تم إنقاذه فقط من خلال حملة تفجّع واســتغاثة في الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية. على الرغم من زيادة إقبال الناخبين في بعض المدن الطرفية، فقد تمت إضافة أصــوات قليلة له مــن الناخبين القلائل المؤيدين لليفي- أبكســيس في أحسن الأحوال. لقد أســفر الارتباط مع حــزب ليفي عن نتيجــة تقل عن مجموع أجزائها.

هذا الفشــل هم ناخبون تقليديون لحزب العمل في كيبوتســات وبلدات قوية اقتصادياً، انتقل بعضهم بعــد الاتحاد مــع «غيشــر» إلــى تأييد «المعســكر الديمقراطي» (تحالف «ميرتس» وحزب تزعّمه رئيس الحكومة الأسبق إيهود باراك، ومنشقون عن «العمل» – المحـــرّر) أو إلى تحالف «كاحول لافان (أزرق أبيض)». فى الواقع، قد يكون سبب هرب الأصوات هذا مدفوعا بالعنصرية؛ لكن على أية حال، فإن التحرك السياسي الذي يـــؤدي الى تقلّص فـــي الناخبين، مـــن دون أن يحضر آخرين مكانهم، يعتبر بالتأكيد تحركاً فاشلاً.

### أصبح العمل من سقط المتاع

حوالي نصـف مؤيدي ليفي- أبكسـيس في البلدة التي تتحــدر وتعيش فيها «بيت شــان» (بيســان) رفضــوا التصويت لحزب العمل. لقــد حاولت الأحزاب اليسارية إعادة إنتاج نفسها، لكنها تحطمت تقريباً في الطريـــق إلى الكنيســت. وهكذا ففي الحســـاب

تأســيس يســـار اجتماعـــي. لأول مـــرة فـــي العقود الماضية، ظهــرت محاولة جادة للتغلب على شــذوذ اليسار الإسرائيلي، الذي يعتبر ناخبوه في الواقع جزءاً مـن البرجوازية العليا. زعيم القائمــة، عمير بيرتس، وأورلي ليفي- أبكســيس شرقيان. وشــملت القائمة أيضاً نشــطاء اجتماعيين راديكاليين مثل الناشطة كرمل ألمكيس- عاموس.

لقد تنبأ بعض أنصار عقيدة «ضرورة ارتباط اليســـار

قــد يحاجج البعــض بأن مــن يتحملون مســؤولية



الختامــي، لا يـــزال دعم «العمل- غيشــر» يعتمد على

بقايا مجموعة الناخبين القديمة نفسها التي صوتت تقليدياً لحــزب العمل. من هــذه الناحية فإن تجربة بيرتس لم تسِـر على ما يرام. وصحيح أن السياســــة ليست علماً دقيقاً، ومن النادر إجــراء تجارب تحقق فرضياتها فيها. قد يحاجب البعض بأن حزب العمل لم يصبح بعد حزبا اشتراكيا يضم مجتمعات الأطراف، أو سـيقدم بعض آخر مجموعة من التفسيرات الأخرى لفشله. ولكن يتعين عليهم إثبات أن قائمة أخرى مكانــه كانت ســتحدث التغيير المنشــود في حالة اليسار. ومن الجدير التوقف عند هذا الاستنتاج، مع الأخذ بالاعتبار مدى عناد الحجج المناهضة لـ «اليسار الأبيـض الزائف». ينبغي بالمعسـكر الــذي يرى أن مستقبل اليسار منوط ومشروط بالارتباط بالمجتمعات الشرقية أن يعيد النظر على الأقل في فرضياته. لست متأكداً على الإطـــلاق من أن طرح اليســــار الاجتماعي في هذه المرحلة لديــه جمهور كبير. وقد يكون ذلك بمثابــة إنكار للتحولات الجذريــة الحاصلة لدى أفراد الطبقــة العاملة وابتعادهم عن المشــروع اليســاري العلماني الكوني - وليس فقط في إسرائيل، وإنما في أماكن أخرى من العالم.

### صوت تنبيه منهك

ومع ذلــك، فمن الواضــح أن خطوة بيرتس ليســت التجربة السياسـية الوحيدة فــي الانتخابات الأخيرة

التي أدت إلى خيبة أمل. فميرتس من جانبها، في تجســدها كمركب في «المعســكر الديمقراطي»، لم تكن أفضل بكثير. فهذا الحزب لم يرفع من قوته وفي الوقت نفسه انتقل بعيداً عن الخط الحمائمي المميز الذي التزم به بشكل منهجي.

ميرتس تواصل التعبير عـن قيم التنوير والعقلانية، التي تمــت صياغتها في القرن الثامن عشــر؛ ولكن في المناخ السياســي الراهن، يبدو هذا الصوت وكأنه صوت تنبيه منهك - أشبه بصوت خافت يشتكي من «أن الأمور ليسـت بخير»، ولكن ليس واضحــاً من أية حنجرة متعبة ينطلق. هذه المرة انضمــت ميرتس إلى إيهود باراك -وهو الرديف المعاصر بمفهوم ما «للملك الفيلسـوف» فريدريك الكبير، القائد العسكري الوحشي في القرن الثامن عشر والذي كانت يــداه ملطختين بالدماء لكنه ارتبط بصداقات مع فلاسـفة كبار (وقــام حتى بتأليف بعض الأعمال الموسـيقية). لكن الانضمام إلى الجنرال المغرّد (إشــارة الى كثرة تغريداته على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» – المحرّر) لم يسهم في تعزيز صوت التنبيه وجعله صوتاً عالياً واضحاً ذا حضور حقيقي. هذا الحزب الذي كان يدعمه في السـابق العديد من الشباب أصبح الآن حزباً متقدماً في العمر ومتعباً.

وهكذا، في هذه الانتخابات، قدم اليسار الصهيوني خيارين متميزين نسبياً: «المعسكر الديمقراطي»، حزب من نمط القرن الثامن عشــر؛ و»العمل- غيشــر»،

وهــو حزب مــن نمط القرن التاســع عشــر - أي حزب

اجتماعــي يتوجّه إلى البروليتاريـــا ويقوده زعيم من الطبقة العاملة. كلا النهجين قد فشـــلا أو حققا نتائج سيئة. ويجب أن يضاف في هذا السياق «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» غير الصهيونية، أحد المركبات الأربعة في «القائمة المشتركة» - وهي حزب يســاري من نمط القرن العشــرين، وهي مكملة درب الحزب الشيوعي الذي كان مدعوما من «الكومنتيرن» – وتشكل الخيار المفضل للمثقفين الماركسيين.

אגודת העיתונאים

תל-אביב

TEL-AWW JOURNALISTS ASSOCIATION

מרכז דב יודקובסקי לתקשורת

ولكن بدلاً من اســتلهام القرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشــرين، من الجدير باليســـار النظر بتمعّن فــي واقع القــرن الحادي والعشــرين، وتحديد القوى والمصالح والصراعات السياسية الحقيقية الموجودة في هذا الوقت: القوى الناشئة في عالم رقمي فرداني تمت خصخصته، يتعرّض لهزّات هائلة وســط إعصار من الذعر عالى الانفعال.

وما لا يقل أهمية عمّا سلف، ربما حان الوقت للتخلص من الادعاء بأن «اليسار الإسرائيلي ليس يسارا»، فهذا يعني أن اليسار المحلي ينكر أي جوهر لا يمكن بدونه تســميته باليسار (كما لو كانت تسمية اليسار سلعة بمثل هذه الشعبية في الوقت الحاضر). الوجود سابق علــى المعنى، كما تعلمنا من الفلاســفة الوجوديين. اليسار هو ما هو عليه، وليس هناك يسار آخر. كذلك، وبالنظر إلى سوابق الماضي، ليس واضحاً على الإطلاق ما إذا كان «اليســـار الحقيقي» المرغوب هو خيار أكثر نجاحاً من «اليسار المزيف» الموجود اليوم لدينا.

# إسرائيل تنشغل مجدداً بنسبة الحريديم على خلفية ارتفاع قوتهم السياسية!

### \*تقديرات: ارتفاع في نسبة الذين يغادرون مجتمع الحريديم ولكن هذا لا يمنع استمرار ارتفاع أعدادهم بفعل أسباب أخرى أهمها نسبة التكاثر الطبيعي العاليـة «الحريـديـم هـم هـاجس القلق الداخلي المستقبلي الأكبر للمؤسسة الإسرائيلية»

وكان العنوان الرئيســي لتقرير «ذي ماركر» أن ما بين

ويظهر في كل المعطيات أن هناك تضارباً كبيراً. فمثلا

يقول استطلاع بشريحة نموذجية واسعة أجراه مكتب

شهدت الأسابيع الأخيرة سلسلة من التقارير الصحافية التي استعرضت أبحاثاً منها ما زال العمل جارياً عليها، تعالج هاجس القلق الذي يضرب المجتمع الإســرائيلي في الســنوات الأخيرة، من ارتفاع نســبة المتدينيـن المتزمتيـن «الحريديم» مـن بين إجمالي السكان، ولكن بشــكل خاص بين اليهود الإسرائيليين وحدهــم، ورغــم أن التقارير لا تحمل الجديــد، إلا أنها تكشـف إلى أي مدى هذه المسألة تقلق إسرائيل على المديين القريب والأبعد.

وتكثّف نشــر التقارير بعد أن قلبت كتلتا الحريديم، شــاس لليهود الشــرقيين، ويهدوت هتــوراة لليهود الأشــكناز، كل تقديرات الاستطلاعات التي كانت تتنبأ قبل انتخابات نيسان بتراجع القوة الإجمالية لهاتين الكتلتين، من ١٣ مقعدا إلى ١١ مقعدا، وحتى كانت هناك استطلاعات راهنت على احتمال أن لا تعبر شـاس التي كان لها ٧ مقاعد في انتخابات ٢٠١٥، نسبة الحســم في انتخابات نيســان ٢٠١٩، بمعنـــى أنها لن تحقــق ٤ مقاعد. إلا أن نتائج نيســـان فاجأت كل معاهد اســتطلاعات الرأي، بأن حصلت كل واحدة من الكتلتين على ٨ مقاعد، بمعنى ١٦ مقعدا لهما، بدلا من ١٣ مقعدا فــي العام ٢٠١٥. وقد اســتفادت الكتلتان في حينه من عاملين: الأول تراجع طفيف في نسبة التصويت، بسبب تراجع نسبة تصويت العرب، والثاني حرق ما يعادل ٨٪ من الأصوات، بالذات من معسـكر اليمين الاستيطاني، لقوائم لم تعبر نسبة الحسم، ما قلص عدد الأصوات

وكان من المفترض أن تخســر القائمتان مقعدين في انتخابات أيلـول ٢٠١٩، بفعل ارتفاع نسـبة التصويت بشكل طفيف، بسبب ارتفاع كبير في نسبة تصويت العرب، وعدم احتراق أصوات ســوى بنسبة ٣٪، بمعنى أن عدد الأصوات للمقعد الواحد ارتفعت قياسا بنيسان بنسبة ٨٪. إلا أن الحريديم حققوا ذات عدد المقاعد، مع فارق بأن حصلت شـاس على ٩ مقاعد، بينما حصلت

المطلوبة للمقعد البرلماني.

يهـــدوت هتوراة علـــى ∨ مقاعد، وقد خســرت مقعدها

وقد ضمن الحريديــم هذه النتيجة، بســبب حصول شــاس على مقعدين من أصوات يهود شرقيين ليسوا مــن الحريديم، كانوا قد منحــوا أصواتهم لحزب «كلنا» وانتخابات نیسان ۲۰۱۹.

ثابتا، تدلي غالبيته الساحقة جدا بأصواتها لصالح شـاس ويهدوت هتـوراة، ولذا فإن القائمتين ليسـتا قلقتين في حال جرت انتخابات برلمانية ثالثة في شهر

ويقـول تقرير جديد لصحيفــة «ذي ماركر» إن معدل الــولادات يتراجــع عنــد غالبية الشــرائح باســتثناء الحريديم. ففي حين كان معدل الولادات للمرأة الواحدة مــن الحريديم قبل عاميــن في حــدود ٨ر٦ ولادة للأم، فإن المعدل ارتفع في السنة الأخيرة إلى ١ر٧ ولادة للأم، مقابل ٥ر٤ ولادة لــلأم المتدينة من التيار الديني الصهيوني، وهذا أيضا تراجع عما كان حتى قبل عامين-٨ر٤، في حين أن معدل الولادة لدى العلمانيات سجل في الســنوات الأخيرة ارتفاعا، من أقل من ٢ ولادة حتى قبل ســنوات قليلة إلى ٢ر٢ ولادة في الســنة الأخيرة. بينما لدى الأم العربية يواصل المعدل بالانخفاض، وهو حاليا حوالي ٤ر٣ ولادة للأم العربية، مقابل ٥ ولادات في مطلع سنوات التسعين. ومعدل الولادات الأعلى لدى العرب نجده بالذات في بلدات صحراء النقب في الجنوب.

وبحسب تقديرات مكتب الإحصاء المركزي فإن نسبة الحريديم حاليا من إجمالي السكان ٥ر١٢٪ من دون احتساب القدس المحتلة ومرتفعات الجولان السوري المحتال، وهنذا يعني ٢ر١٥٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين، ولكن أبحاثاً أخرى تقول إن نسبة الحريديم هي في حدود ٥ر١٣٪ من إجمالي السكان

حاليا. ويتوقع مكتب الإحصاء ارتفاع نسبة الحريديم من إجمالي السكان إلى ٢٠٪ في العام ٢٠٤٠، وإلى ٣٢٪ الثامن ببضع عشــرات من الأصوات، ليصب لصالح حزب في العام ٢٠٦٥، طالما استمرت وتيرة التكاثر السكاني

١٥٪ إلى ١٨٪ من الحريديم يتركون مجتمعاتهم سنويا المنحل بزعامة موشــيه كحلــون، فــي انتخابات ٢٠١٥ ويتجهون نحو العالم المفتوح، بغالبيتهم ينتقلون إلى حياة أقل تشددا دينيا، ويتجهون إلى التعليم العصري وسوق العمل، ومنهم من يتخلى كليا عن التدين ويتجه ولكن فــي كل الأحوال، فقد ظهر جمهــور الحريديم إلى العلمانية. ولكن التقرير يستعرض عدة أبحاث منها ما انتهى حديثا ومنها ما هو قيد التنفيذ، كما هي حال بحث يجري حاليا في معهد الديمقراطية الإســرائيلي،

الإحصاء المركزي أن ١٢٪ من الحريديم، من الشريحة العمرية ٢٠ إلى ٢٤ عاما، يتركون مجتمع الحريديم. ويقول البحث، الذي يجري اعداده في معهد الديمقراطية الإســرائيلي، إن وتيرة الخروج من مجتمع الحريديــم ظاهرة أكثر بين شــبان اليهود الشــرقيين السـفاراديم، ويدعي البحث أن نسـبتهم ٣٠٪، بادعاء أن هــؤلاء أبناء عائلات انضمت إلــى الحريديم إما كانت علمانية أو من التيار الديني الصهيوني.

وعلى الرغم من هذه النسب التي تعد عالية، إلا أن كل التقارير تجمع على أن الحريديم يتزايدون باســتمرار، بسبب التكاثر السكاني الطبيعي بينهم الذي بات يتجاوز نسبة ٨ر٣٪، وهذا قبل احتساب أعداد الذين يتدفقون على جمهور الحريديم من بــاب التدين أو التشدد في التدين.

ورأى أحــد الأبحاث أن قرابة ٤٪ ممــن أعمارهم ما بين ٤٠ إلــى ٤٩ عاما انضموا إلــى الحريديم في العام ٢٠١٨، وهبطت النسبة إلى حواليي ٧ر٢٪ بين مـن أعمارهم تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٣٩ عاما، ونسبة ٧ر١٪ ممن أعمارهم ما بين ٢٠ إلى ٢٩ عاما.

وفي كل الأحوال، لا توجد في إسرائيل احصائيات دقيقة لعدد الحريديـــم، بل هناك تقديرات تعتمد على العديد مــن الحســابات، أولا أولئك الذين في تجمعات ســكانية مغلقة عليهم، وفي هذه الحالة ٩ مستوطنات في الضفة المحتلة كلها من الحريديم، ولكن مشــكلة الإحصاء هي في حصر أعداد الحريديم المنتشرين في مختلف المدن المختلطة دينيا، وهنا يتم استخدام استطلاعات للرأي تعتمد على ســؤال المستطلع عن طابع حياته، ولكن هذا

النمط من الصعب أن يعكس حقيقة الأعداد. وهنـــاك جانب آخــر يمكن الاســتناد اليـــه كتقدير تقريبي، هو نتائج الانتخابات البرلمانية، إذ أن الغالبية الســاحقة جدا من الحريديم تصوت فقط للقوائم التي تمثلها، ويضاف اليها حوالي ٥٪ إلى ٦٪ من الحريديم الذيــن يقاطعــون الانتخابات من باب عــدم اعترافهم بإســرائيل، وتكفيــر الصهيونية. وهـــؤلاء غالبيتهم الساحقة جدا تعيش في القدس المحتلة، ولا يحملون الجنسية الإسرائيلية الكاملة.

### هاجس قلق

وكما ذكر في سلســلة من التقارير على مدى السنوات الأخيــرة، فــإن أعــداد الحريديـــم هي هاجــس القلق الأكبر للمؤسســة الإســرائيلية الحاكمة، وأيضا للحركة الصهيونية، وهذا بسبب طبيعــة حياتهم المتزمتة، وســعيهم المتواصل للسيطرة على الحيز العام، فأينما ترتفع نسبتهم من بين إجمالي أعداد سكان البلدة أو المدينــة، يلاحظ ارتفــاع نســبة العلمانيين الذين يغادرون المكان، وهذا يبرز بشــكل خــاص في مدينة القدس، وقبل هذا ظهر في مدينة بيت شــيمش، غربي القدس، حتى باتت المدينة تحت سيطرة شبه كاملة للحريديم، ورئيس البلدية منهم.

وتسعى إســرائيل بشكل خاص في الســنوات الأخيرة، لتفكيك مجتمع الحريديم، أو تقليصه، تحت تسميات مختلفـــة، على الرغم من أن الحكومـــات كلها تواصل دفق

الميزانيــات الضخمة على مؤسســات الحريديم، ما يعزز قوتهــم في الإمســاك بجمهورهم، الــذي تمتنع غالبية رجاله (٥١٪) من الانخراط في ســوق العمل، ونسبة نسائه في سوق العمل ما بين ٥٢٪ إلى ٥٦٪، كما أن هذا الجمهور بغالبيته الساحقة يرفض الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش، برغم توجهات هذا الجمهور اليمينية المتشددة. والمشروع الأكبر الذي تسعى إسرائيل لتمريره ويلقى معارضة شــديدة من كتلتي الحريديم، ومن القيادات الدينية العليا لهذا الجمهور، هو فرض إلزام جارف على شـبان المتدينين بالخدمة العسـكرية. وهذه القضية ساهمت في تفكيك حكومة بنيامين نتنياهو في شهر تشـرين الثاني ٢٠١٨، إذ أقر الكنيسـت مشروع قانون أعده الجيش يضمن تجنيدا تدريجيا لشبان الحريديم مع تسهيلات، واعفاء قســم منهم، إلا أن القانون الذي أقر بالقراءة الأولى واجه معارضة من كتلتي الحريديم، وبالـــذات من كتلة الأشــكناز يهدوت هتـــوراة، ما منع الاســـتمرار في تشريع القانون، وأســفر عن خروج حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيغدور ليبرمان من الحكومة. وكانت هذه القضية نقطة خلاف أساسية بين ليبرمان ونتنياهو بعد انتخابات نيسان ٢٠١٩، إذ ضمن نتنياهو ٦٠ نائبا لائتلافه، وكان بحاجة لكتلة ليبرمان التي تضم ٥ نواب، وهذا ما لم يحصــل، ما قاد إلى انتخابات ثانية جرت في ٢٠١٩.

وفي تقارير عديدة عن الجيش الإســرائيلي يظهر أنه قلص حجم القوى البشــرية فيه مع الســنين، ما يعني أن الجيــش ليس بحاجة بالضبط لهذه القوى البشــرية مــن الحريديم، ولــذا، وفق التقديرات، فإن المؤسســة الإسرائيلية تـرى بانضمـام شـبان الحريديــم إلى الجيش خطوة أولى لهم نحو العالم المفتوح، وبحسب التقديرات بعد خدمة كهذه فإن نسبة جدية من شبان الحريديم ســيكون من الصعب عليها استمرار التأقلم في مجتمع الحريديم المنغلق على نفســـه، وتسود فيه حياة تقشفية بعيدة كلياً عن العصرنة.



### التقنيات العليا في خدمة وسائل القمع القبيحة

# تحقيق دولي في استخدام إسرائيلي مسيء لـ«تكنولوجيا تشخيص الوجوه»!

### كتب هشام نفاع:

تتحوّل المنشـاَت المتضخّمة لمراكز المراقبة والسيطرة والقمع العسكرية التابعة للاحتلال الإسرائيلي بحق المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقــدس، إلى مراكز تجريــب لتقنيّات حديثــة وظيفتها تعميــق انتهاك خصوصية الإنســـان، بل ســرقة وتخزين معلومات خاصة عـــن كل من يـمر في حاجز عسكري، لإعادة استخدامها في ممارسات الملاحقة.

في أواســط هذا الشهر أعلنت شــركة «مايكروســوفت» أنها قررت تكليف وزير العدل الأميركي الســابق إريك هولدر للقيام بعملية بتحقيق في شبهة اســتخدامات تقنيّة لتشــخيص الوجوه، طوّرتها شــركة إســرائيليّة اسمها «أنيفيجيــن»، لمراقبة الفلسـطينيين الذين يعيشــون في الضفــة الغربية والقدس. وهذا الإعلان جاء بعد عدد من التقارير التي راكمت وعززت الشبهات في قيام جهاز الاحتلال بهكذا ممارسات.

نظــام التعــرف على الوجوه هذا هو تطبيق حاســوبي قــادر على تحديد أو التحقق من الشـخص من خلال صورة رقمية أو إطــار فيديو حيث تتم مقارنة صورة الشــخص المعروضة مع بيانات الحاســوب ونظام التعرف على الوجوه، وعنـــد تطابق الملامــح يتعرف النظام على الشــخص المطلوب. فــي البداية اقتصرت هــذه التقنيات على الأجهزة الأمنية عالية المســتوى والمنشــآت العسكرية لتبدأ بالخروج تدريجياً إلى العالم الخارجي.

ونقلت وكالة «رويترز» أن التحقيق سيدور فيما إذا كان استخدام تكنولوجيا التعرف على الوجه التي طورتها الشــركة الإســرائيلية الناشئة التي مولتها «مايكروســوفت» يتماشــى مع أخلاقيات الشــركة التكنولوجيـــة العملاقة. وخضعت شركة «أنيفيجين» التي يقع مقرها قرب تل أبيب للتدقيق بعد تقارير نشــرتها صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعـــة لصحيفة «هاَرتس» وقناة «إن. بي. ســـي نيوز» وأفادت بأن التكنولوجيا التي طورتها الشــركة تُستخدم في مراقبة الفلسـطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة. ونفت شــركة «أنيفيجين» لقناة «إن. بي. سي» استخدام خدماتها في مثل هذا الأمر لكنها لم ترد على طلب وكالة الأنباء تلقي تعقيب مفصّل.

### الاستخدام السيء للتكنولوجيا قد يؤدي إلى اعتقالات ظالمة ويحد من حرية التعبير

صندوق إم١٢ التابع لمايكروسـوفت ساهم في استثمارات بقيمة ٧٤ مليون دولار أعلنتها «أنيفيجين» في حزيران. لذلك، وفقاً لمصادر، يعكس التحقيق شـعورا متزايدا بعدم الارتياح داخل الولايــات المتحدة وغيرها تجاه المراقبة باســتخدام تكنولوجيا التعرف على الوجه التي تقول منظمات معنية بالدفاع عــن الحريات المدنيـــة إنها قد تؤدي إلــى اعتقالات ظالمة وتحـــد من حرية التعبير. وكانت مايكروســوفت أعلنت الأخلاقيات الخاصة بالتعرف على الوجه العام الماضي قائلة إن الشـركة «تدافع عن ضمانـــات الحريات الديمقراطية للناس في سياقات المراقبة لإنفاذ القانون ولن تقدم تكنولوجيا التعرف على الوجه في سياقات تعتقد أنها تعرض هذه الحريات للخطر».

الوزير الأميركي السـابق هولدر سيقود فريقا من شـركة «كوفينجتون آند بيرلينج» للمحاماة لإجراء التحقيق. وذكرت قناة «إن. بي. ســي» أن تكنولوجيا «أنيفيجين» اســـتُخدمت في الضفة الغربية وعند معابر حدودية إســرائيلية. لكن الشـركة قالت للقناة إن برمجياتها لم تُســتخدم فــي المراقبة بالضفة لكنها اســتُعملت عند المعابر الحدودية بطريقة مشــابهة لاســتخدام إدارة الجمارك وحماية الحدود الأميركية لنظام الاستدلال البيولوجي في المطارات،

وكان تقرير لقناة «إن. بي. ســي. نيوز» الأميركية نشــرته في تشرين الأول الماضي أكّدت فيه نتائج تحقيق لصحيفة «ذي ماركر» نشر في تمّوز الماضى، كشف أنّ قوّات الاحتلال الإســرائيليّة استخدمت تقنيّة التّعرّف على الوجوه، الَّتــي طوّرتها «أنيفيجين» بتمويل من «مايكروســوفت»، فــي مناطق الضّفّة والقدس المحتلّة بما يتجاوز اســتخدامها فــي الحواجز، بهدف تحديد وجوه ومواقع فلسطينيّين تلاحقهم سلطات الاحتلال للتّحقيق معهم، وهو ما أكّدته خمسة مصادر مختلفة، وفقاً للتّحقيق.

«أنيفيجين» حصلت «على شهادة تقدير» من إسرائيل لـ«مساهمتها الأمنية» التقرير كشـف أنّه تمّ اسـتخدام نظام «أنيفيجين» للتّعــرّف على الوجوه لغرض تتبّع الفلسـطينيّين في القدس الشّــرقيّة، مشيرةٌ إلى أنّ «أنيفيجين»

حصلت «على شــهادة تقدير من دولة إسرائيل لمساهمتها الأمنية» وأنّ هذا

ما ساهم في فوزها بـ»جائزة إسرائيل للأمن»، وهو ما ذكرته من قبل تحقيقات لصحيفة «ذي ماركر».

ونشرت «إن. بي. ســي» في تقريرها توضيحاً بالصّور والفيديو لكيفيّة عمل النَّظــام في منطقة باب العمود في البلدة القديمـــة بالقدس المحتلَّة، وهو ما يثير أسـئلة حول مدى خضوع المنظومات الأمنية الإسرائيليّة لقوانين حماية الخصوصيّــة وقوانيــن قواعد البيانات، وتثير تســاؤلات حــول مدى أخلاقية وقانونيّة قانون البيومتريّة.

وقد تم تحديث قانون الخصوصية لحماية المواطنين الإســرائيليّين، وأصبح يتطلب تسجيل قواعد بيانات جمع المعلومات مع الحكومة، بموافقة المواطنين الإســـرائيليين، إلَّا أنَّه يســـتثني حالات التحقيقات والمس بما يسمَّى «الأمن القومي»، كما أنّ هذا القانون لا ينطبق على الفلسطينيين الذين يعيشون في

واعتبـر تقرير «ذي ماركر» أنّ «أنيفيجين» مســؤولة عن مشــروعين خاصّين بدعم الاحتلال والحكم العسـكريّ في مناطق الضّفــة المحتلّة، الأول هو نظام التّعرّف على الوجوه الّذي تمّ تثبيته عند نقاط التفتيش، حيث يمرّ الآلاف من الفلسطينيين يوميّاً، إذ يسمح النظام بالتّعرّف السريع على حاملي التأشيرات وتقصير قوائم الانتظار. وفي هذا الســياق، قال متحدث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي في شــباط إنه «كجزء من برنامج مكثف لتحديث الحواجز من خلال دمج المكونات التكنولوجية، تم إنشــاء ٢٧ حاجــزا بيومتريّا وأضيفت وظائف جديدة لتحديد التكنولوجيا وفحصها».

### «مايكروسوفت» تلقت العديد من الشكاوي

المشــروع الثَّاني كان أكثر سرّيّة بكثير، إذ يشــمل المراقبة الدّاخليّة، خارج نقاط التفتيش، استناداً إلى شبكة من الكاميرات المنتشرة في عمق الميدان، بهدف رصد وتحديد المخاطر؛ وفق التّحقيقين الصّحافيّين.

مجلــة «فوربــس» أيضا كانــت أفادت أن مايكروســوفت تلقــت العديد من الشــكاوى من قبل منظمات حقوق الإنسان لاســتثمارها في شركة إسرائيلية تستخدم تقنية التعرف على الوجوه بالضفة الغربية.

وفــي تصريح لـ»فوربس»، قال باحث بــارز في الذكاء الاصطناعي لدى منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية، إن اســتخدام هذه التكنولوجيا «في ســياق سياســي محفوف بالمخاطر، ويمكن أن يكون مشــكلة» في إشارة إلى احتلال إسرائيل للضفة الغربية. وأضاف الباحث «أعتقد أنه يتعين على مايكروسوفت أنتنظر فعلياً في ما يعنيه ذلك من مخاطر لحقوق الإنسان المرتبطة بالاستثمار في شــركة توفر هذه التكنولوجيا لقوة احتلال». وقال أيضا «إنها ليست مجرد مخاطر تتعلق بالخصوصية ولكنها تمثل أيضأ خطراً على الخصوصية يرتبط بجماعة أقلية عانت من القمع والاضطهاد مدة طويلة».

اتحاد الحريات المدنية الأميركي أيضا انتقد الاستثمار، حيث أخبر شانكار نارايان مديــر التكنولوجيا «فوربـس» بأنه قابل مايكروسـوفت فيما يتعلق بتكنولوجيا التعرف على الوجه، وقد بدا له في ذلك الوقت أن الشركة منفتحة على فكرة فرض قيود على استخدامها. ومع ذلك، قال «هذا الاستثمار المحدد ليــس مفاجأة كبيرة لي، فهنــاك فجوة واضحة بين الــكلام والفعل في حالة

معظم شركات التكنولوجيا الكبرى، ومايكروسوفت على وجه الخصوص». كمــا أخبر الباحث «فوربس» أنه تســاءل عن المدى الــذي نظر فيه المجلس الاستشاري لمايكروسوفت - بشأن القضايا الأخلاقية المحيطة باستخدام الذكاء الاصطناعي- في الاستثمار في «أنيفيجين».

مقال «فوربس» أشــار إلى السياســة التي وضعها رئيس مايكروسوفت براد سميث من ستة مبادئ، اعتمدتها الشركة في كانون الأول فيما يتعلق بالعدالة والشفافية والمساءلة وعدم التمييز والإشعار والموافقة والمراقبة

المقال يذكـر أيضاً العلاقات الوثيقة بين «أنيفيجين» ومســؤولين أمنيين إسـرائيليين رفيعين منهم رئيس الموساد السـابق تامير باردو كمستشار، ورئيس الشــركة أمير كاين الذي ترأس إدارة أمــن وزارة الدفاع من عام ٢٠٠٧

مجموعة إسرائيلية مرتبطة باختراق هواتف ما يقرب من١٤٠٠ مستخدم في أربع قارات الاستخدام المسيء للتكنولوجيا يمتد على قطاعات أخــرى، تتعلق كلها بالدمج بين الربح والأمن. وفقا لسلســلة تقارير نشــرتها وكالة «رويترز» أقام تطبيق واتســـاب دعوى قضائية ضد مجموعة «إن. إس. أو» الإسرائيلية، متهما



ومعارضين سياسيين وصحافيين ومسؤولين حكوميين كبارا.

خدمة التراسل المملوكة لشركة فيسبوك اتهمت في الدعوى التي أقامتها أمــام محكمة اتحادية أميركية في سان فرانسيســكو المجموعة الإسرائيلية بتسهيل سلسلة من عمليات القرصنة الحكومية في ٢٠ دولة. والدول التي تم الكشـف عنها فقط هي المكسيك والإمارات والبحرين. وقال واتساب في بيان إن مئــة من أفــراد المجتمع المدني تم استهدافهــم ووصف ذلك بأنه «نمط

المجموعــة الإسرائيليــة أنكــرت وقالت في بيــان «نرفض بأشــد العبارات الاتهامــات التي ذكــرت اليوم ونكافحها بقــوة». وأضافت «الغــرض الوحيد لمجموعـــة إن. إس. أو هو تقديـــم التكنولوجيا لأجهـــزة المخابرات الحكومية ووكالات إنفاذ القانون لمساعدتها على محاربة الإرهاب والجرائم الخطيرة». وقال واتساب إن الهجوم استغل شبكة الاتصال عبر الفيديو لإرسال برمجيات

خبيثة لأجهزة الهاتف المحمولة لعدد من المســتخدمين. وتسمح البرمجيات الخبيثة لعملاء «إن. إس. أو» سواء كانوا هيئات حكومية أو أجهزة مخابرات، بأن يتجسسوا سرا على صاحب الهاتف. وقال معمل سيتزن لاب، وهو معمل أبحاث في الأمــن الإلكتروني مقره جامعة تورونتو ويســاعد واتســاب في التحقيق في اختـراق الهواتف، إن من بين المسـتخدمين الذين جـرى استهدافهم شخصيات تلفزيونية مشهورة وسيدات بارزات تعرضن لحملات كراهية على الإنترنت وأشخاص واجهوا «محاولات اغتيال وتهديدات بالعنف». ولم يكشف سيتزن لاب ولا واتساب أسماء الشخصيات المستهدفة.

### الحكومة الإسرائيلية نفسها بادرت إلى إعلان النفى

بعد اتســاع النشر نفت الحكومة الإسرائيلية في مطلع الشهر أية علاقة لها بادعــاءات اختراق إلكتروني لتطبيق واتســاب من جانب مجموعة «إن. إس. أو» للمراقبة. ونــأى زئيف إلكين، عضو مجلس الــوزراء الأمني في حكومة اليمين التي يقودها بنيامين نتنياهو، عـن المحاولات المزعومة لإرسال ملفات ضارة إلى هواتف محمولة لعدد من مستخدمي تطبيق واتساب، وقال إنه إذا ارتكب أي شخص أي «جُرم» فيمكنه توقع أن يجد نفسه ماثلا أمام المحكمة.

تستخدم قدرات يملكها الإسرائيليون في مجال الأمن الإلكتروني، لكن الحكومة الإسرائيلية ليسـت متورطة هنا. وخلال المقابلة الإذاعية قال إلكين «لا أرى أي تبعات سياسية لهذه الواقعة».

### الاحتلال يتباهى بأهمية التكنولوجيا الحديثة في عمله!

كي تكون المفارقة عالية الصراخ، ها هي «وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطــق» أي جهاز الإدارة المدنية للاحتلال تتباهى من على موقعها بأهمية التكنولوجيا الحديثة في عملها، أي فــي ضبط وسائل الرقابة والإخضاع التي يقوم بها جهاز الاحتلال. فتقول ضمن ما يبدو أنه تسويق لشركات إسرائيلية إن إحدى الشــركات نجحت في تحويل مسألة بناء موقع إنترنت إلى أمر سهل وبسـيط يُمكن لأي إنسـان القيام به. تُقدم الشركة منصة بسيطة لبناء موقع إنترنت بكل بسـاطة وبدون الحاجة لمعرفة مهنية. حاليا تُتداول الشركة في بورصة نيويورك وتتجاوز قيمتها السوقية المليار دولار.

وعن شــركة اخرى تقــول: الكثيرون يعتبــرون هذه الشــركة درة التاج في الهايتــك الإسرائيلي حيــث تعتبر من أفضل شــركات البرمجة في مجال أمن وحماية المعلومــات وهي التي طورت ما يُعرف بالجدار الناري. حاليا تُشــغل الشــركة نحــو ٢٠٠٠ موظــف ولها فروع عدد مــن الدول بالإضافــة إلى مقرها الرئيسي في إسرائيل!

وتضيف: تمتاز إسرائيل بمميزات عدة تجعلها علامة فارقة بين دول العالم، لعـــل أهمها ريادتها في مجال التقنية الفائقة، أو ما يُعرف بالهايتك. عالميا، يُعتبِر الهايتِك الإسرائيلي الأفضل من حيث الخبرات البشرية، الابتكار والتجديد وأيضا صناديق الاستثمــارات على مختلف أنواعها. قصة الهايتك فــي إسرائيل تعود إلى مطلع الثمانينيات حيــث قررت الدولة آنذاك أن تضع هذا القطاع على سُلِّم أولوياتها التنمويـــة والاقتصادية، ونجحت في تحقيق الهــدف وفي تحويل قطــاع الهايتك إلى قاطرة الاقتصــاد الإسرائيلي خلال أقل مــن ٢٠ سنة. خلال هذه الفتــرة نتج عن الهايتــك الإسرائيلي مئات من براءات الاختراع في مختلف مجالات التكنولوجيا، ومئات الشــركات الناشــئة (ستارت- آب) وعشــرات آلاف العاملين والخبــراء. أحيانا يصعب التصديق بأن بعض الشـركات الرائدة عالميا جاءت من هذه الدولــة الصغيرة.. كل هذا من دون أن تكاشف القراء عن حقيقة استخدامات التكنولوجيا في أهم القطاعات وقــال الوزير لإذاعــة «١٠٢ إف إم تل أبيــب» إن «إن. إس. أو» شــركة خاصة الإسرائيلية ذات الصلة: قطاع القمع القبيح.

# سوء استخدام التكنولوجيا يشكل تحدياً متصاعداً يجب التعاطي معه!

تشــغل مسألة اســتخدام التكنولوجيا الحديثة منظمات حقوق الإنسان، التي ترى في الأمر تحدياً متصاعداً يجب التعاطى معه.

وتقـول اللجنــة الدولية للصليب الأحمر فــي هذا الصدد: أســفرت التطورات التكنولوجيــة عــن ظهور وســائل وأســاليب جديــدة للحرب، مثــل الهجمات السيبرانية، والطائرات المُسيّرة بدون طيار، والروبوتات المسلحة، ما أثار تحديات إنسانية وقانونية جديدة. ومن المهم جداً لأي دولة عند تطوير أو حيازة سلاح أو وسيلة أو أسلوب جديد من أساليب الحرب أن تقيّم امتثال هذه الأسلحة والأساليب للقانون الدولي الإنساني. غير أن تطبيق قواعد قانونية موجودة مسبقاً على تكنولوجيا جديدة قد يثير التساؤل حول مدى كفاية وضوح هذه القواعــد، في ضوء الخصائص المميزة لتلك التكنولوجيا، والأثر الإنســاني الذي

وكانت منظمة اليونسـكو من الجهات التي عززت التأمل الدولي في أخلاقيات علوم الحياة خلال حقبة السبعينيات. وما زالت المنظمة تعمل على إقامة وتعزيز الروابط بين أخصائيي الأخلاقيات، والعلميين، وراسمي السياسات، والقضاة، والصحافيين، والناشـطين في المجتمع المدني، من أجل مساعدة الدول الأعضاء على رسم سياسات سليمة ومستنيرة بشأن القضايا الأخلاقية المرتبطة بالعلوم

### شركات تلعب أدواراً رئيسيةً في الاضطهاد الإسرائيلي للفلسطينيين

تقــول حركــة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبـات عليها (BDS) علــى موقعهـا إن الشـركات التي تحمل العلامــة التجارية (HP) تلعب أدواراً رئيسيةً في الاضطهاد الإسرائيلي للفلسطينيين، فهي متواطئة مع الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان الاستعماري ونظام الفصل العنصري.

وتوفّر هذه الشـركات معدات الحاسـوب للجيش الإسرائيلــي، ولديها مراكز بيانات من خلال خوادمها الموفّرة للشــرطة الإسرائيلية. كما توفّر خوادم قاعدة البيانات المحوسبة لسلطة السكّان والهجرة الإسرائيلية. ويشكل هذا النظام العمود الفقري لنظام الفصل العرقي العنصري الإسرائيلي (الأبارتهايد).

وفقا للموقع، في تشـرين الثاني انقسمت شركة (HP) إلى شركتين: (HP Inc) للأجهزة الخاصة بالمســتهلكين، مثل أجهزة الحاسوب الشــخصية والطابعات، وشركة «هيوليت باكارد إنتربرايز»(HPE) لأنظمة الشركات والخدمات الحكومية. وتعتبر الشـركتان اللتان تحملان علامة (HP) التجاريـــة متواطئتين في الفصل العنصري والاستيطـان الاستعماري الإسرائيليين. وقد شــهدت حملة مقاطعة (HP) الدوليــة سحــب عدة كنائس أميركيــة استثماراتها من الشـركة أو حظر شــراء منتجاتها، وقد حظيت الحملة بدعم المجالس البلدية والنقابات العمالية والمنظمات الطلابية من كافة أنحاء العالم.

توفّر الشـركات التي تحمــل علامــة (HP) التجاريّة تكنولوجيا تســتخدمها إسرائيـــل في الحفاظ على الفصل العنصــري والاحتلال والاستيطان الاستعماري ضدٌ الشعب الفلسطيني. كما جرى توثيق انتهاكات «هيوليت باكارد» لحقوق الفلسـطينيين بشكل جيد. فبالإضافة إلى توفير الخدمات والتكنولوجيا للجيش والشــرطة الإسرائيليين للحفاظ على الاحتـــلال الإسرائيلي غير القانوني وحصار قطاع غزة، تزوّد الشــركة سلطة السكان والهجرة الإسرائيلية بخوادم «إيتانيوم» حصرية لنظام «أفيف»، حيث يمكّن هذا النظام الحكومة من السيطرة على نظام التمييز العرقي والفصل العنصري المُمارَس ضدّ المواطنين الفلسطينيين حملة الجنسية الإسرائيلية، ويرتبط بشكل مباشر بالاستيطان الاستعماري من خلال قاعدة بيانات «ييشع»، والتي تجمع المعلومات بشأن المستوطنين الإسرائيليين في المستعمرات غير الشرعية في الضفة الغربية المحتلة.

ووُصفت شركة (HP) بأنّها «بولارويد هذا العصر»، في إشارةٍ إلى حملة المقاطعة العالمية الكبيرة ضدّ شركة «بولارويد» بسبب توفيرها تكنولوجيا لنظام بطاقات المرور/ الهوية أيام نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. وكان انســحاب شــركة «بولارويـــد» من جنوب أفريقيا العام ١٩٧٧ نقطة تحوّلِ في الجهود الدولية لإنهاء

وتعتبر شــركة «أنظمة البيانات الإلكترونية (EDS) التابعة لـ HPوالتي تسمى الآن «هيوليت باكارد إنتربرايز»، المزود الرئيســي لنظام بازل، وهو نظام بيومتري آلي يستخدم لمراقبة وتقييد الدخول على الحواجز العسكرية وجدار الفصل

وتخــدم هـــذه الحواجز في تقســيم وتفتيــت الأرض الفلســطينية المحتلة وسكانها وفصلهم من خلال سياج مكهرب وأبراج مراقبة ومجسات حركة وحواجز

وتفصــل الحواجز العمال الفلســطينيين عن مصادر رزقهــم، والمزارعين عن أراضيهــم، والطلبة عــن مدارسهم، والمرضى عن المستشــفيات، والعائلات عن

### انتهاك الخصوصية مشكلة ذات أبعاد عالمية

قررت المفوضية الفيدرالية للتجارة فــي الولايات المتحدة مؤخرا فرض غرامة بقيمة خمســة مليارات دولار على شــركة فيســبوك لتســوية قضيـــة انتهاك خصوصية بيانات مســتخدمي موقع التواصل الاجتماعي الشهير، وفقا لوسائل إعــلام أميركية. وأجــرت المفوضية تحقيقا فــي مزاعم حول استخدام شــركة «كمبريدج أناليتيكا» للاستشــارات الســياسية بيانات ٨٧ مليون مستخدم على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك من دون موافقتهم. وقالت مصادر لوسائل

إعلام أميركية إن المفوضية صوتت لصالح تغريم فيسبوك هذا المبلغ بنسبة

وبدأت المفوضية الفيدرالية للتجارة تحقيقا تناول شـركة فيسـبوك في آذار ۲۰۱۸ بعد ظهور تقارير أشــارت إلى أن شــركة «كمبريدج أناليتيكا» حصلت على بيانات عشــرات الملايين من مســتخدمي موقع التواصــل الاجتماعي العملاق. وركزت التحقيقات على إذا ما كان فيسبوك قد انتهك الاتفاقية المبرمة في ٢٠١١، وتنص القواعد على ضرورة إخطار المستخدمين والحصول على «موافقتهم» حال مشاركة بياناتهم مع طرف ثالث.

### «إذا أردت أن تفهم الهايتك في إسرائيل يجب أن تفهم الجيش»

وفقــا لتقرير في «مركز الأبحاث والمعلومات الفلســطينية»، هناك مقولة لدى المحلليــن الاقتصاديين في إسرائيــل مفادهــا: «إذا أردت أن تفهم الصناعات التقنية العاليــة- الهايتك- في إسرائيل يجب أن تفهم الجيش»؛ حيث أنشــئ عــام ١٩٤٨ «سلاح العلوم» ثــم هيئة تطوير الوسائل القتاليــة «رفائيل». وكانت مهمــة «رفائيل» تطويــر وسائل قتالية جديــدة عن طريق أحــدث تكنولوجيا. وحسب إحصاءات رسمية: تم توجيه ثلاثة أرباع الإنفاق المخصص للبحث باتجاه البحوث العسكرية والأمنية وبما يعادل ٧٥٪ من الميزانية المخصصة للبحث في إسرائيل. وبالمقارنة نجد أن بريطانيا تنفق ٣٠٪ وفرنسا ٢٠٪. وتصدّر إسرائيل صناعاتها العسـكرية إلــى ٦٢ دولة في العالم بمعدل حديــث يصل إلى سبعة مليارات دولار من أصل ٢٧ مليار (حجم الصادرات الإسرائيلية)، وعملت الصناعات العسـكرية الإسرائيلية على تقديم العديد مــن الفوائد للقوى العاملة المدربة، واستوعبت الخبراء والمهندسين بهذا المجال، وهي تعتبر أهم القواعد البحثية التي تؤثر جوهرياً في قطاعات اقتصادية أخرى.



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

تابعونا على الفيسبوك رام الله ۔ الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959 هاتف: 2966201 – 2 – 00970 فاكس: 2966205 – 2 - 00970

> البريد الإلكتروني لـ «مدار»: madar@madarcenter.org موقع «مدار» الإلكتروني: http://www.madarcenter.org



http://tiny.cc/nkdop

وزارة الخارجية النرويجية

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية